

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



الجريدة الرسمية للمناقشات

الفترة التشريعية الثامنة (2019-2021) - السنة الأولى 2019 - الدورة البرلمانية العادية (2019 - 2020) - العدد: 4

الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يوم الاثنين 28 ربيع الأول 1441
الموافق 25 نوفمبر 2019 (صباحًا ومساءً)

طبعت بمجلس الأمة يوم الأربعاء 28 ربيع الثاني 1441
الموافق 25 ديسمبر 2019

فهرس

- (1) محضر الجلسة العلنية الخامسة ص 03
• عرض ومناقشة مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2020.
- (2) محضر الجلسة العلنية السادسة ص 36
• مواصلة مناقشة مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2020؛
• تدخلات السادة رؤساء المجموعات البرلمانية؛
• رد السيد وزير المالية.
- (3) ملحق ص 63
• تدخلات كتابية حول مناقشة مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2020.

محضر الجلسة العلنية الخامسة
المنعقدة يوم الاثنين 28 ربيع الأول 1441
الموافق 25 نوفمبر 2019 (صباحاً)

الرئاسة: السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير المالية؛
- السيد وزير الطاقة؛
- السيدة وزيرة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة؛
- السيد وزير التكوين المهني والتمهين؛
- السيد وزير التربية الوطنية؛
- السيد وزير الأشغال العمومية والنقل؛
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة التاسعة
والدقيقة الخامسة والخمسين صباحاً

السيدات والسادة أعضاء المجلس الأفاضل،
أسرة الإعلام،
السيدات والسادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
يشرفني أن أقف أمام أعضاء هذا المجلس الموقر، بعد
المسار التشريعي على مستوى الغرفة الأولى، لدراسة
مشروع قانون المالية لسنة 2020؛ وذلك من حيث هيكلته
العامة وأحكامه الأساسية.
تجدد الإشارة إلى أن هذا المشروع قد تم عرضه ودراسته
أمام لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لمجلسكم الموقر بتاريخ
18 نوفمبر 2019.

يجدر التذكير في البداية، بأن إعداد هذا المشروع يأتي
ضمن سياق خاص يطبعه، على المستوى الدولي، تذبذب
في سوق الطاقة الذي زاد على وجه الخصوص هشاشة
الدول المعتمدة على تصدير المحروقات، الشيء الذي
يؤحي بالنسبة لهذه البلدان بضرورة تطوير موارد مادية

السيد الرئيس بالنيابة: بسم الله والصلاة والسلام على
رسول الله؛ الجلسة مفتوحة.

أرحب بالأخ وزير المالية، ممثل الحكومة، كما أرحب بوزير
العلاقات مع البرلمان وأرحب أيضاً بالأخت والإخوة أعضاء
الحكومة.

يقتضي جدول أعمال جلستنا عرض ومناقشة مشروع
القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2020.

وطبقاً للدستور، والقانون العضوي رقم 16 - 12 والنظام
الداخلي لمجلس الأمة، أحيل الكلمة إلى السيد وزير المالية،
ممثل الحكومة، ليعرض علينا، مشروع القانون المذكور آنفاً،
فليتفضل.

السيد وزير المالية: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة
والسلام على نبيه الكريم.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة المحترم،
السيدات والسادة الوزراء،

دائمة خارج صدارات المواد الأولية، بينما تسود على المستوى الداخلي هيمنة القيود الميزانية.

إن زيادة التوتر في التجارة الدولية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين والشكوك الحائمة حول مآل البريكسيت زادت من تفاقم اختلال التوازنات الاقتصادية الكلية للدول المصدرة للنفط.

إن السياق الملائم الذي يطبع النشاط الاقتصادي العالمي في 2019 يقوي من قناعة المؤسسات الدولية بأن السنوات المقبلة ستتسم بتأثير أكبر على التوازنات الاقتصادية الكلية والمالية للدول المصدرة للنفط.

إن استمرار هذه الوضعية، يشكل بالنسبة لبلدنا ضرورة لتسريع وتيرة التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني، من خلال تنويعه والتحكم في التحديات الطاقوية.

كما يتعين التذكير بأن خزانة الدولة تخضع منذ السداسي الثاني لسنة 2014 لضغوطات كبيرة، دفعت بالسلطات العمومية، ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 2017 إلى اللجوء إلى التمويل غير التقليدي لمواجهة العبء المتزايد للحاجيات إلى تمويل الخزانة، أمام العجز الكبير المسجل خلال سنتي 2017 و 2018 وبصفة جد جزئية في بداية سنة 2019. بالفعل، ساهمت هذه الوضعية إلى غاية نهاية جانفي 2019 في استعمال 6556 مليار دينار من التمويل غير التقليدي، الشيء الذي نقل مستوى الدين العمومي الداخلي من 7580 مليار دينار، أي بما يمثل 37٪ من الناتج الداخلي الخام، في نهاية سنة 2018 إلى 8580 مليار دينار في نهاية سنة 2019، أي بمعدل 41٪ من الناتج الداخلي الخام. تم تعبئة هذه الموارد، قصد تغطية حاجز تمويل عجز الخزانة.

تمويل الدين العمومي الداخلي:

الموارد المعبأة لتمويل الصندوق الوطني للاستثمار إلى أواخر الثلاثي الثالث من سنة 2019، تم ضخ تقريبا 6000 مليار دينار في الاقتصاد الوطني، في نفس الفترة يسجل حساب الخزانة لدى بنك الجزائر رصيدا إيجابيا بمبلغ 610 مليار دينار، بما يسمح بمواصلة تأمين مختلف النفقات فيما يخص السنة المالية لـ 2019، دون اللجوء مجددا إلى التمويل غير التقليدي.

وبهذا الصدد، لعله من المفيد التوضيح بأن الحكومة قررت في شهر ماي 2019، تجميد اللجوء إلى التمويل غير التقليدي لمستواه الجاري في جانفي 2019، لتمويل عجز

الخزينة بالنسبة لسنة 2019.

كما لم يتم تجديد العمل بهذا النمط من التمويل، فيما يخص مشروع قانون المالية لسنة 2020، الذي يأتي ضمن محيط خاص تطبعه عدة تحديات وتتجلى هذه التحديات لاسيما في:

1- السياق الحالي يشهد استمرارا في الضغط الكبير على خزانة الدولة، خاصة وأن سنة 2019 اتسمت بتراجع محسوس بمتوسط سعر برميل النفط، مقارنة بمتوسط سعر سنة 2018، أي 73 دولارا للبرميل، مقابل 66.1 دولارا للبرميل وبتراجع أكبر من حيث كميات المحروقات الموجهة للتصدير، - 12٪ إلى نهاية جويلية، مقابل - 7.3٪ في سنة 2018.

2- ضرورة استعادة التوازنات الميزانية الكبرى والتوازنات الخارجية للبلاد، من خلال وضع مضبوط ودقيق للتدابير الهيكلية.

3- المحافظة على أساسيات السياسة الاجتماعية للدولة، من خلال دعم الشرائح الاجتماعية الأكثر حرمانا والحفاظ على القدرة الشرائية وكذا تحسين الإطار المعيشي للمواطنين.

4- الحفاظ على مستوى من الاستثمار، من شأنه ضمان حد من النشاط، من حيث النمو الاقتصادي وخلق مناصب الشغل.

5- التحكم في ترشيد النفقات العمومية، لمواجهة التقلص المستمر للإيرادات.

6- وأخيرا، التحصيل الأمثل للإيرادات، لاسيما الجبائية منها؛ وذلك بإعادة تنشيط فعالية الأداة الجبائية في مجال تحصيل الجبائية العادية، باستهداف عودة الاستمرارية للميزانية في المدى المتوسط.

ففي مثل هذا الجو الضاغط وغير الملائم نسبيا، تم إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2020، بتضمينه أهداف استعادة التوازنات الكبرى والمحافظة على الدعم الموجه للشرائح الاجتماعية الأكثر حرمانا، بالإضافة إلى المحافظة على القدرة الشرائية للأسر بصفة عامة.

في هذا الإطار، يستهدف هذا النص، على وجه الخصوص، إرساء المحاور المتعلقة بـ:

1- التخفيض من نمط حياة الدولة، بترشيد نفقات التسيير وخدمات الإدارات.

2- ترشيد النفقات العمومية وكذا واردات السلع والخدمات.

3- تعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني وتحسين مناخ الأعمال.
4- تنويع وتوسيع مصادر تمويل الاقتصاد الوطني.
5- التحسين الأمثل الإيرادات الميزانية العادية، من خلال مواصلة توسيع الوعاء الضريبي وتحسين التحصيل الجبائي والجمركي وتبسيط الإجراءات الجبائية الجمركية، بالإضافة إلى تعزيز مكافحة الغش الجبائي.
إن المشروع باعتماده على توقعات حذرة، فيما يخص عائدات المحروقات ضمن سياق خاص، مطبوع على المستوى الدولي بتذبذب السوق النفطية.
قلت، إن هذا المشروع بسعيه كذلك إلى المحافظة على أساسيات السياسة الاجتماعية، يتوقع نمواً في التحسن النسبي وترشيدها مستمرا لواردات السلع والخدمات وتضخما متحكما فيه.

سيدي الرئيس بالنيابة، المحترم،

السيدات والسادة الأعضاء الأفاضل،

يندرج المشروع المعروض عليكم، ضمن منظور بعث سياسة لتعزيز الميزانية والمحافظة على النمو. وعليه، يستند المسعى الميزاني ومشروع قانون المالية المنبثق عنه، إلى عناصر التأطير الاقتصادي الكلي والمالي التالية:

- تأطير مشروع قانون المالية لسنة 2020: تراعي التوقعات بالنسبة للفترة (2020 - 2022) مستويات الإنجازات السابقة وأفاق القطاعات الاقتصادية وقدرات تنفيذ السياسات الاقتصادية.

كما تراعي، فضلا عن ذلك، المحيط الاقتصادي الدولي وتتمثل الفرضيات الأساسية المعتمدة في إعداد مشروع النص فيما يلي:

- السعر الجبائي لبرميل النفط 50 دولارا.

- سعر السوق لبرميل النفط 60 دولارا.

- سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي 123 ديناراً للدولار.

- بالنسبة لسنة 2020:

- إرتفاع نسبة التضخم إلى 4.08٪.

- ستكون التوقعات للمجاميع الكبرى الاقتصادية الكلية والمالية، استنادا إلى الفرضيات المعتمدة كما يلي:

- توقع ارتفاع إيرادات صادرات المحروقات بالنسبة لسنة 2020 بـ 2٪ مقارنة بإقفالات سنة 2019، لتصل إلى 35.2 مليار دولار، مقابل 34.5 مليار دولار في 2019، نتيجة

لارتفاع الكميات المتوقعة لتصديرها (2.06٪).
- توقع انتقال واردات السلع من 44.5 مليار دولار في 2019 إلى 38.6 مليار دولار في 2020، أي بانخفاض 13.3٪، هذا بترشيد الواردات.

- ستم في 2020 مواصلة عملية ترشيد الواردات والسلع والخدمات التي قامت بها الحكومة، باستهداف واردات السلع والخدمات، على حد سواء، والتي يؤثر ميزانها بكيفية محسوسة على عجز ميزانية المدفوعات.

- يتوقع انخفاض قيمة واردات السلع والخدمات على التوالي في 2020 بنسبة 12٪ و 16٪.

- توقع وصول عجز رصد ميزانية المدفوعات في 2020 إلى 8.5 مليار دولار مقابل 16.6 مليار دولار في 2019، أي بتخفيف العجز بـ 8.1 مليار دولار، إثر ارتفاع الصادرات وانخفاض الواردات من السلع والخدمات في نفس الوقت.

وبالتالي، فإنه من المتوقع أن تصل احتياطات الصرف في نهاية ديسمبر 2020 إلى 51.6 مليار دولار، بما يمثل 12.4 شهرا من واردات السلع والخدمات من غير عوامل الإنتاج. لما تدخل عوامل الإنتاج، التغطية تكون أكثر إن شاء الله.

يتوقع بلوغ النمو الاقتصادي ما نسبته 1.8٪ في 2020 و 1.8٪ فيما يخص نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات، مرتبط بتطور نشاط قطاع المحروقات التي يرتقب أن يكون النمو بـ 1.9٪ إن شاء الله.

وعليه، فقد تم تأسيس ميزانية سنة 2020 على عناصر التأطير الاقتصادي الكلي الذي سبق لي عرضها منذ حين، مع الحرص في نفس الوقت على المحافظة على ثوابت السياسة الاجتماعية.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم،

السيدات والسادة الأعضاء الأفاضل سأعرض الآن إلى جوانب الميزانية لسنة 2020، من خلال النفقات العمومية:

فيما يخص نفقات الميزانية، يتوقع أن تصل في مشروع قانون المالية لسنة 2020 إلى 7823 مليار دينار، أي بتخفيض قدر بـ 734 مليار دينار، أي بنسبة 8.6٪، مقارنة بـ 8560 مليار دينار، متوقعة في قانون المالية لسنة 2019 التي انطبعت، للتذكير، بمقارنة ميزانية توسعية، يتوقع أن يرجع هذا الانخفاض إلى تأثير مراجعة نفقات التسيير بـ 1.2٪ في إطار سياسة ترشيدها ونفقات التجهيز بـ 18.7٪ مقارنة بتوقعات قانون المالية لسنة 2019، إثر أعمال مراجعة

تم الإبقاء على التحويلات الاجتماعية المقيدة في الميزانية والموجهة إلى مختلف الشرائح الاجتماعية وذلك لحماية القدرة الشرائية للمواطنين وتحسين الإطار المعيشي.

يتوقع أن تصل هذه التحويلات في 2020 إلى 1790 مليار دينار، أي ما يمثل نسبة 8.4٪ من الناتج الداخلي الخام.

بشأن مستوى النفقات الخارجية يحافظ على النفقات غير القابلة للتخفيض كالأجور وأعباء الضمان الاجتماعي وتلك المتعلقة بحسن سير الهياكل العمومية والتكفل بالحاجيات الاجتماعية للشرائح الهشة.

بالنسبة لميزانية التجهيز لسنة 2020، فتتضمن رخص البرنامج 1620 مليار دينار، اعتمادات الدفع 2930 مليار دينار. وعليه، تسجل ميزانية التجهيز مايلي:

1- إنخفاضاً بـ 37.7، من حيث رخص البرنامج، أي بقيمة 981 مليار دينار، مقارنة بقانون المالية لسنة 2019 الذي تضمن مبلغاً تقديرياً، من حيث رخص البرامج بـ 2500 مليار دينار، منه مبلغ يفوق 700 مليار دينار خاص بالنفقات غير المتوقعة، النفقات المجمعة، وهو ما يفضي كذلك إلى اعتماد دفع بـ 300 مليار دينار.

في حين سجلت ميزانية 2020 تخصيصاً جديداً تقريباً بـ 470 مليار دينار، منها 190 مليار دينار يخص البرنامج الجديد و2080 مليار دينار في إطار إعادة تقييم البرامج قيد الإنجاز.

أما فيما يخص البرنامج الجديد، فتركز أكثر من 93٪ من تراخيص البرنامج على مستوى القطاعات الفرعية التالية:

- البنى التحتية للطرق: 26٪،

- التربية: 23٪،

- البرامج البلدية للتنمية: 21٪،

- الصحة: 9٪،

- التعليم العالي: 8٪،

- والمنشآت الإدارية: 5٪.

إعادة التقييمات المقترحة لسنة 2020: تتركز بنسبة تفوق 91٪ على مستوى القطاعات الفرعية:

- هياكل الطرقات: 26٪،

- هياكل السكة الحديدية: 17٪،

- الموارد المائية: 15٪،

- المنشآت الإدارية: 11٪،

- الصحة: 7٪.

النفقات وتأثيرها بكيفية أحسن. وعليه، فإن الانخفاض المسجل بالنسبة لميزانية الدولة لسنة 2020 يجد تفسيره في عدم تمديد الاعتمادات الاستثنائية المسجلة سابقاً وهي: تسديد الديون، إعادة رأسملة البنوك وكذا بالعودة المعيارية لمخصصات النفقات غير الموقعة حصرياً إلى مستوى النفقات المسجلة والمنفذة خلال السنوات الأخيرة.

تعكس هذه الوضعية، في الحقيقة، عودة تدريجية إلى مسار الإطار الميزاني، متوسط الآجال، المتلائم، مع المحافظة على استثمارية الميزانية، لمواصلة تخفيض نمط حياة الدولة وبمراجعة تخفيف مدونة ميزانية التجهيز من خلال تطهيرها.

من جهة أخرى، فإن نفقات الميزانية المقترحة بالنسبة لسنة 2020، تستهدف وضعها حيز التنفيذ لتعزيز ميزاني متدرج، لضمان دوامه، في إطار ميزاني متوسط الآجال قوي وموثوق؛ وذلك من أجل تقليص تأثير هذا التخفيض على نمو الشغل، علماً أن البرنامج الجاري إلى نهاية 2018 يفوق ما قيمته، 14 ألف مليار دينار، أي ما يعادل 7 سنوات من استهلاك الاعتمادات.

تتوزع نفقات الميزانية لسنة 2020 على نفقات التسيير، المقدرة بـ 4893 مليار دينار و2930 مليار دينار على نفقات التجهيز، يتوقع انخفاض نفقات التسيير، المقدرة بـ 4893 مليار دينار بمبلغ 61 مليار دينار، أي بـ 1.2٪ مقارنة بالاعتمادات المفتوحة في قانون المالية لسنة 2019.

من جانب آخر، يتعين التذكير بأنه على الرغم من هذا الانخفاض، تكفلت ميزانية التسيير، بالنسبة لسنة 2020، بما عدده 33180 منصباً مالياً، منها 16117 منصباً جديداً لتغطية التسيير، 1353 مؤسسة قيد الاستلام لفائدة قطاعات: الصحة والتربية الوطنية والتعليم العالي وكذا التكوين المهني. فيما يخص سنة 2020، وصل مستوى كتلة الأجور الإجمالية إلى ما يفوق 2900 مليار دينار.

تسجل نفقات أجور المستخدمين ارتفاعاً بـ 14 مليار دينار، منتقلة من 2228 مليار دينار في 2019 إلى 2242 مليار دينار في 2020، أي بزيادة طفيفة جداً تقدر بـ 0.64. يتوقع أن تصل مناصب الميزانية في 2020 إلى 2279555 مقابل 2263554 في 2019.

ففي إطار التحكم في كتلة الأجور، سيتم اللجوء في 2020 إلى تعويض واحد من 5 إحالات على التقاعد، باستثناء بعض القطاعات الحساسة.

يتوقع ارتفاع الإيرادات الجبائية بنسبة 9.2٪، منتقلة من 2790 مليار دينار، كتوقعات إقفال سنة 2019، إلى 3050 مليار دينار سنة 2020.

تجدر الإشارة إلى أن إيرادات الميزانية قد تدعمت بفعل تعزيز عمليات تحصيل الإيرادات الجبائية العادية المستحقة. يتمثل المسعى المقرر بالنسبة لسنة 2020 في إعادة بعث جدوى الأداة الجبائية، من خلال آلية، تفضي إلى فعالية أكبر من حيث تحصيل حقوق وإيرادات الدولة، من طرف مختلف متدخل في الإدارة الجبائية في 2020. يتوقع ارتفاع الجباية العادية بشكل محسوس، مقارنة بسنة 2019 وهو ما يعادل زيادة سنوية بحوالي 300 مليار دينار. فمنذ 2016 بلغ متوسط الزيادة السنوية للجباية العادية 150 مليار دينار.

إذن يتضاعف تقريبا في 2020. سيزداد هذا الفارق الجبائي بكيفية محسوسة في سنة 2020 وهو مؤشر ميزاني مشجع جدا. ولقد اعتمدت الحكومة لتحقيق هذا الهدف الهام خطة عمل لإصلاح المنظومة الجبائية الوطنية والرفع من مستوى التحصيل الذي وصل إلى مبلغ كبير بحوالي 4500 مليار دينار. وبالنظر إلى مستويات هذه الإيرادات والنفقات، يتوقع أن يرتفع العجز الميزاني إلى 1533 مليار دينار، أي ما يمثل نسبة 7٪ من الناتج الداخلي الخام. سيكون الرصيد الإجمالي للخزينة في حدود 2400 مليار دينار وهو ما يمثل 11.4٪ من الناتج الداخلي الخام. إن تفاقم عجز الخزينة، ابتداءً من 2019، مقارنة بعجز الميزانية، راجع إلى ما مدى تدخل الخزينة لتغطية، لاسيما العجز الهيكلي للصندوق الوطني للتقاعد الذي يقارب مستوى 700 مليار دينار سنويا.

2- إشكالية تمويل عجز الخزينة على مستوى توازنات الميزانية: تبقى ميزانية الدولة تحت الضغط، بالرغم من ترشيد النفقات العمومية، فيما يخص التسيير والتجهيز اللذين يتوقع تقليصهما إجمالاً بـ 5٪ مقارنة بإقفال 2019. يتطلب عجز الخزينة في 2020 تغطية مالية تقدر بـ 2000 مليار دينار، ينبغي تعبئة هذا التمويل عن طريق موارد داخلية، يعني لا للجوء إلى التمويل الخارجي في 2020 ولا للجوء إلى التمويل غير التقليدي. تبين هيكلية التمويل من هذه الطبيعة صعوبة قابلية

- التريبة: 6٪،

- التعليم العالي: 5٪،

- الشببية: 4٪.

وأخيراً، تم تخصيص مبلغ إضافي بـ 150 مليار دينار بالنسبة للنفقات غير المتوقعة، منها 50 مليار دينار مخصص لبرنامج السكن الذي يطلب لسنة 2020 تقريبا 70 مليار دينار لإنهاء البرامج حيز التنفيذ.

2- تقلص في اعتماد الرفع بـ 673 مليار دينار، مقارنة بقانون المالية لسنة 2019 الذي تضمن مبلغا تقديريا بـ 3600 مليار دينار.

يتوزع المبلغ المقرر بالنسبة لسنة 2020 المقدّر بـ 2930 مليار دينار كالتالي:

- الاستثمار 2130 مليار دينار.

- نفقات رأس المال 800 مليار دينار، لاسيما حسابات التخصيص الخاص.

يتوزع مبلغ 2130 مليار دينار كما يلي:

- البرنامج الجديد 1050 مليار دينار.

- البرنامج الجاري 1100 مليار دينار.

ويجدر التنبيه إلى أن تقديرات مشروع قانون المالية لسنة 2020 تأتي ضمن سياق تطهير المدونة والتحكم في النفقات العمومية وترشيدها.

فيما يخص الإيرادات وموارد الميزانية وتمويل عجز الخزينة:

1 - بالنسبة لإيرادات الميزانية: ستنتقل موارد الميزانية من 6762 مليار بالنسبة لتوقعات إقفال سنة 2019 إلى 6289 مليار دينار في 2020، مسجلة انخفاضا بنسبة 7٪، مقارنة بالإيرادات المتوقعة عند إقفال سنة 2019.

التقلص بدأ في 2019، يتوقع في آخر السنة أن يكون التقليل بـ 5 ملايين دولار أو 600 مليار دينار وتستمر في 2020.

يتوقع أن تبلغ الجباية النفطية المقيدة في الميزانية المحصل عليها خلال 2020 ما قيمته 2200 مليار دينار، بانخفاض محسوس، مقارنة بتلك المتوقعة بالنسبة لسنة 2019، أي 2714 مليار دينار، الفرق كنت قد تكلمت عنه، أي 500 مليار دينار.

ستعرف الموارد العادية ارتفاعا يقدر بـ 1٪، مقارنة بإقفال 2019، نتيجة للآثار المزدوجة لارتفاع الإيرادات الجبائية بـ 9.2٪ زائد تقريبا 10٪ وانخفاضا محسوسا في الإيرادات الاستثنائية بـ 26٪.

المؤسسات وإلى الشباب الحاملين لمشاريع وأفكار، في إطار تفويضات المرفق العام وفق دفتر شروط.

وعليه، ولتحسين مناخ الأعمال وجاذبية الاقتصاد الوطني، تم رفع القيود المنصوص عليها في إطار قاعدة 49/51، المطبقة على الاستثمارات الأجنبية في بلدنا فيما يخص القطاعات الاستراتيجية.

كما تم تقريب تنوع مصادر تمويل الاقتصاد، خلال اللجوء، عند الاقتضاء وبكيفية انتقائية، إلى التمويل الخارجي لدى المؤسسات المالية الدولية للتنمية، لتمويل المشاريع الاقتصادية المهيكلية والمربحة، على أن يقدم الوزير المكلف بالمالية عرضاً لتلك المشاريع أمام لجنة المالية والميزانية للمجلس الشعبي الوطني.

وتم، فضلاً عن ذلك، توسيع القاعدة الجبائية، لاسيما من خلال تعزيز الضرائب والرسوم على الثروة والممتلكات، كما ينص مشروع قانون المالية لسنة 2020 على تدابير تسمح للمواطنين، من مواردهم الخاصة، وبتسديد الحقوق والرسوم القانونية، في استيراد المركبات السياحية المستعملة، التي لا يفوق عمرها 3 سنوات وفي إطار احترام قواعد حماية البيئة. فضلاً عن المحاور الرئيسية المذكورة، ينص مشروع قانون المالية لسنة 2020 على جملة تدابير تشريعية أخرى والتي تستهدف مختلف المرامي الاقتصادية والاجتماعية ومن ضمن تلك الأهداف، يتعين التطرق إلى التدابير المتعلقة بالمحاور التالية:

- 1- تبسيط ومجانسة الإجراءات الجبائية.
- 2- توسيع الوعاء الجبائي وتحصيل إيرادات ميزانية الدولة والجماعات المحلية.
- 3- تعزيز التضامن الوطني، لاسيما من خلال رفع، من 1٪ إلى 2٪، من نسبة المساهمة التضامنية المطبقة على الواردات وتخصيص عائدها لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد.
- 4- حماية البيئة وضمان الفعالية الطاقوية، من خلال إنشاء رسم للبيئة، مطبق لدى اكتتاب عقد التأمين بمقدار 1500 دينار للسيارة السياحية، و3000 دينار بالنسبة لأنواع الأخرى من السيارات.
- 5- إعادة تنظيم المنظومة الضريبية المفروضة على الأجهزة، عالية الاستهلاك، للطاقة المشتغلة بالكهرباء.
- 6- الرسم على الفعالية الطاقوية (TEE).

استمرار خزينة الدولة في 2020، بفعل المبلغ الإضافي المتطلب تعبئته والمقدر بـ 2000 مليار دينار، أي ما يقارب 9٪ من الناتج الداخلي الخام.

سيدي الرئيس بالنيابة، المحترم، السيدات والسادة الأعضاء الأفاضل. إسمحو لي أن أنتقل الآن إلى استعراض أهم الأحكام التشريعية التي تضمنها مشروع قانون المالية لسنة 2020. ينطوي المشروع على أحكام تتعلق بتدابير جبائية وجمركية وتدابير أخرى مختلفة وترمي هذه التدابير إلى تحقيق جملة أهداف اقتصادية واجتماعية.

- ويتعلق الأمر لاسيما بـ:
- 1- تبسيط ومجانسة الإجراءات الجبائية.
 - 2- توسيع الوعاء الجبائي وتحسين إيرادات ميزانية الدولة والجماعات المحلية.
 - 3- التحكم في واردات السلع والخدمات.
 - 4- التضامن الوطني.
 - 6- ترقية الاستثمار وتأطير التمويل الخارجي.
 - 6- حماية البيئة وضمان الفعالية الطاقوية.
 - 7- تطوير الاقتصاد الرقمي.
- من ضمن هذه الاقتراحات، نجد لاسيما:

اعتماد تدابير تحفيزية وتسهيلات ذات طابع جبائي لفائدة المؤسسات الناشئة أو (start-up) التي تنشط في مجال الابتكار والتكنولوجيات الحديثة وإعفاؤها من الضريبة على الأرباح والرسم على القيمة المضافة لمرافقتها في مرحلة الانطلاق ثم ضمان تطويرها فيما بعد.

وعلى هذا الأساس، فقد تم إنشاء أربعة أنماط من المناطق الصناعية على مستوى التراب الوطني والتي ستكون حاضنة لهذه المؤسسات الناشئة، وكذا بالنسبة للاستثمارات الأخرى مع امتيازات مالية وجبائية تحفيزية. تتفرع هذه المناطق إلى مناطق اقتصادية لتنمية المناطق الحدودية في الجنوب ومناطق اقتصادية لتنمية التكنولوجيات العالية ومناطق اقتصادية لتنمية التجارة واللوجيستكية وتجارة الخدمات ثم مناطق صناعية مدمجة. سيتم أيضاً إنشاء حساب خاص للخرزينة معنون «صندوق دعم وتنمية اقتصاد المؤسسات الناشئة».

من جهة أخرى، وبهدف ترشيد النفقات العمومية تم إسناد تسيير واستغلال الهياكل العمومية الجوارية إلى

إلا على المبالغ التي تفوق 5000 أورو أو ما يعادلها من العملات الأجنبية.

سيدي الرئيس بالنيابة، المحترم،
السيدات والسادة الأفاضل،

في إطار إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2020، عملت الحكومة، إلى جانب وضع التدابير اللازمة لمواجهة تقلص الموارد، بترشيد النفقات العمومية والتحسين الأمثل للإيرادات، على المحافظة على القدرة الشرائية للمواطن والإبقاء على مستوى من الاستثمار الكفيل بضمان حد من النشاط والذي من شأنه توليد النمو الاقتصادي المعترف. يتم هذا، كما أسلفت، ضمن سياق يتسم بضغطات مالية ثقيلة، مطبوع بتذبذب سوق المحروقات ومحيط دولي يتميز بالنمو، بأقل وتيرة، مما كان متوقعا، الشيء الذي قد يزيد من هشاشة الاقتصادات مثل اقتصادنا.

فرغم العوائق التي تطرقت إليها، تبقى النفقات الاجتماعية المقيدة في الميزانية من دون تغيير. ويتوجه عمل الحكومة نحو استبقاء الطابع الاجتماعي للدولة وإلى المحافظة على مكتسبات المواطن وترشيد النفقات العمومية والحفاظ على التوازنات المالية، لاسيما الخارجية منها.

كما يتمحور مشروع هذا القانون، حول النقاط التي تستهدف الحفاظ على التوازن الهش لثوابت الاقتصاد الوطني من منظور وضع إصلاحات هيكلية لاستعادة تدريجية أو مستدامة لتوازناتنا، الميزانية والخارجية.

تلكم هي، إذن، العناصر الأساسية التي أردت التطرق إليها في عرضي هذا، حول تأطير مشروع قانون المالية لسنة 2020 وأهم الأحكام التشريعية التي تضمنها.

أشكر لكم كرم الإصغاء وحسن المتابعة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد وزير المالية؛ والآن أحيل الكلمة إلى السيد مقرر لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، ليقراً على مسامعنا التقرير التمهيدي، الذي أعدته اللجنة، فليتفضل مشكوراً.

السيد مقرر اللجنة المختصة: شكرا سيدي الرئيس، بعد بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

7- الرفع لاسيما من مبالغ الرسوم البيئية، بما تتناسب مع المبدأ الملوث الدافع (Pollueur, payeur) وإعادة تخصيص ميزاني لعائذاتها.

تنمية الاقتصاد الرقمي:

ينص مشروع القانون على حكمين أساسيين، يشجعان استعمال وسائل الدفع عن بعد، لتشجيع استعمال وسائل الدفع الإلكتروني وتوسيعه إلى خارج محطات الدفع الإلكتروني، بما يسمى (TPE) والسماح بتوسيعه إلى كل وسيلة مرخصة من طرف السلطة التنفيذية.

التمديد بسنة إضافية إلى غاية 1 ديسمبر 2020، بالنسبة للأجل الممنوح للمتعاملين الاقتصاديين، فيما يخص إلزامية وضع أدوات إلكترونية في متناول المستهلك تحت طائلة غرامات.

إضافة إلى التدابير المذكورة، ينص المشروع على:

- الرفع من تعريف الرسم الإضافي على المواد التبغية من 11 إلى 22 ديناراً وتخصيص عائدات هذه الزيادة لفائدة حسابات التخصيص الخاص المعنون الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

- التسهيل على المواطنين المؤجرين، الشاغلين للشقق المنجزة، بمساهمة نهائية للدولة والمسيرة من طرف الديوان الوطني للترقية والتسيير العقاري وإدارة الأملاك الوطنية، للقيام بدفع مؤخرات الإيجار والأعباء المستحقة وغير المدفوعة إلى 31 ديسمبر 2019 في أجل 3 سنوات، ابتداءً من الفاتح جانفي 2020.

- التخفيض من قيمة رسم إصدار طابع جواز السفر العادي، المسلم في الجزائر بالنسبة للقصر، من 6000 دينار إلى 3000 دينار.

ورسم طابع يعادل 3000 دينار بالنسبة للقصر والطلبة من أفراد الجالية المقيمين في الخارج.

- الرفع من قيمة البضائع التي يسمح بجلبها من طرف المواطنين الجزائريين، المسجلين لدى الممثلات القنصلية، الذين يرغبون في العودة إلى الوطن، بصفة نهائية، من مليونين (2) إلى أربعة (4) ملايين دينار، بالنسبة للعمال المتدربين والطلبة المتكويين في الخارج، ومن ثلاثة (3) ملايين إلى خمسة (5) ملايين دينار بالنسبة للمواطنين الآخرين.

- إدراج حكم ينص على ألا يكون التصريح بالعملة الصعبة، عند الدخول إلى الإقليم الجمركي أو مغادرته،

2020، فيما يهدف، إلى تصحيح الأوضاع المالية العامة، وإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، والتحكم في التحديات الطاقوية، والحد من انخفاض الموارد، وضمان استمرارية تقديم الخدمات الاجتماعية، ومواصلة الدعم الاجتماعي، والحفاظ على ديمومة الحركة الاقتصادية ومناصب الشغل.

1- المؤشرات التي بني عليها المشروع:
وقد بني مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2020، على المؤشرات الآتية:

- السعر المرجعي لبرميل النفط الخام - وقد ذكره السيد الوزير - حدد بـ 50 دولاراً أمريكياً للفترة 2020-2022.
- سعر السوق التقديري لبرميل النفط الخام حدد بـ 60 دولاراً أمريكياً للفترة المذكورة.

- سعر الصرف المتوقع سيكون في حدود 123 دج، للدولار الأمريكي الواحد لسنة 2020 و128 دولاراً أمريكياً لسنة 2012، ثم 133 دولاراً أمريكياً سنة 2022.

- معدل التضخم المستهدف حدد بـ 4.08٪ لسنة 2019، وبـ 5.07٪ لسنة 2021 وبـ 5.87٪ لسنة 2022.

- النمو الاقتصادي يتوقع أن يسجل نسبة 1.8٪ في سنة 2020 ويتحسن في الفترة ما بين سنتي 2021 - 2022 ليصل إلى 3٪.

2 - الإيرادات:

تقدر الإيرادات والحواصل والمداخيل المطبقة على النفقات النهائية للميزانية العامة للدولة لسنة 2020، بستة آلاف ومائتين وتسعة وثمانين مليارات وسبعمائة واثنين وثلاثين مليون دج (6289.732000.000.0). (أنظر الجدول (أ) في الملحق).

3 - النفقات:

أ- نفقات التشغيل:

تقدر نفقات التشغيل بأربعة آلاف وثمانمائة وثلاثة وتسعين مليارات وأربعمائة وتسعة وثلاثين مليوناً وخمسة وتسعين ألف دينار (4893.439095000 دج). (أنظر الجدول (ب) في الملحق)

ب - نفقات التجهيز:

تقدر نفقات التجهيز بألفين وتسعمائة وتسعة وعشرين مليارات وستمائة وثلاثة وسبعين مليوناً ومائتين وواحد وثلاثين ألف دينار (2929673231000 دج)، لتغطية نفقات التجهيز ذات الطابع النهائي، ويوزع هذا المبلغ حسب كل قطاع.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة المحترم،
السيد وزير المالية، ممثل الحكومة،
السيد وزير العلاقات مع البرلمان،
السيدة والسادة الوزراء، ممثلو الحكومة،
زميلاتي، زملائي، أعضاء مجلس الأمة الموقر،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم.

يشرفني أن أعرض عليكم التقرير التمهيدي، الذي أعدته لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، لمجلس الأمة، حول مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2020.
المقدمة

بعد إحالة مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2020، من قبل السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، على لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، بتاريخ 17 نوفمبر 2019، باشرت اللجنة في دراسته، فعمدت لهذا الغرض اجتماعين منفصلين برئاسة السيد عبد الكريم مباركية، نائب رئيس اللجنة، الأول، صبيحة يوم الأحد 17 نوفمبر 2019، وتناولت فيه بالدراسة والمناقشة مجمل الأحكام التي تضمنها المشروع والتدابير التشريعية التي جاء بها، وتبادل بشأنها السادة الأعضاء الآراء، كما طرحوا العديد من المواضيع الاقتصادية والمالية وسجلوا حولها جملة من الأسئلة والانشغالات والملاحظات.

أما الاجتماع الثاني فعقد صبيحة يوم الإثنين 18 نوفمبر 2019، حضره السيد محمد بوطيمة، نائب رئيس مجلس الأمة، المكلف بشؤون التشريع والعلاقات مع الحكومة والمجلس الشعبي الوطني، واستمعت فيه اللجنة إلى عرض قدمه ممثل الحكومة، السيد محمد لوكال، وزير المالية، حول مشروع القانون المذكور أعلاه، بحضور السيد فتحي خويل، وزير العلاقات مع البرلمان، استعرض فيه المؤشرات الاقتصادية والمالية التي بني عليها المشروع، كما تطرق إلى التدابير التشريعية التي تضمنها، وأجاب في الوقت ذاته على أسئلة وانشغالات وملاحظات السادة أعضاء اللجنة.

واختتمت اللجنة المرحلة الأولى من دراستها لمشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2020، بإعداد هذا التقرير التمهيدي.

أهداف ومحاور المشروع

يهدف مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة

(أنظر الجدول (ج) في الملحق).

أما الرخصة البرنامج، فقد برمج سقف مبلغه ألف وستمائة وتسعة عشر مليارا وثمانمائة وثمانون مليوناً وثمانمائة وأربعة وأربعون ألف دينار (1619880844000 دج)، ويوزع هذا المبلغ حسب كل قطاع، (طبقاً للجدول (ج) الملحق بهذا التقرير).

4 - التحويلات الاجتماعية المتوقعة:

ستبلغ التحويلات الاجتماعية المتوقعة لسنة 2020 ما يعادل 1797.6 مليار دج، وهو ما يمثل 8.4 من الناتج الداخلي الخام.

وتبين التركيبة الهيكلية للتحويلات الاجتماعية لسنة 2020، أهمية دعم الأسر والسكن والصحة والتعليم، والتي تمثل مجتمعة 63.7٪ من إجمالي التحويلات.

5 - التدابير التشريعية الجديدة:

تضمن المشروع العديد من التدابير التشريعية الهامة، تتعلق بـ:

تنسيق وتبسيط الإجراءات الضريبية،

- توسيع الوعاء الضريبي وتحسين إيرادات الدولة والجماعات المحلية،

- التحكم في واردات السلع والخدمات،

- التضامن الوطني،

- ترقية الاستثمار وتأطير التمويل الخارجي،

- حماية البيئة والفعالية الطاقوية،

- تطوير الاقتصاد الرقمي،

- وتدابير أخرى كثيرة.

6 - التدخل الاجتماعي للدولة:

سيتكفل هذا التدخل بالعديد من النشاطات، كما يلي:

- التكفل بارتفاع تعويض سعر مياه البحر المحلاة بمقدار

9.02 مليار دج (+ 20.5 ٪) في 2020، لتنتقل من 44.0

مليار دج، في سنة 2019 إلى 53.02 مليار دج، في سنة 2020،

وهذا للتكفل بـ 11 وحدة لتحلية المياه في طور الاستغلال.

- التكفل بفارق معاشات التقاعد للمجاهدين، والمعاشات

الصغيرة ومعاشات العجز التي ستجسد في سنة 2020،

من خلال تخصيص ميزانية إجمالية قدرها 56.14 مليار

دج، وهذا بارتفاع قدره 2.89 مليار دج (+ 5.43 ٪) مقارنة

بالاعتمادات المراجعة في سنة 2019.

- المساهمة في صندوق احتياطات التقاعد التي ستجسد

في سنة 2020، من خلال اعتماد مالي قدره 66.01 مليار دج.

- التكفل بالتعويضات التكميلية لمعاشات التقاعد

والعجز (ICPRI) والتعويضات التكميلية لعلاوات التقاعد

(ICAR) والتعويضات التكميلية للمعاشات والمكافآت

(ICPR) والزيادة الاستثنائية بـ 5 ٪ في معاشات وعلاوات

التقاعد لنظم الأجراء وغير الأجراء، بالإضافة إلى إعادة

التقييم الاستثنائي المدرجة في سنة 2012 التي من المتوقع أن

تصل إلى 86.23 مليار دج، في سنة 2020، وهذا بزيادة قدرها

18.94 مليار دج، (أي بنسبة + 28.15 ٪ مقارنة بسنة 2019).

- التكفل بنفقات الصندوق الوطني للتقاعد (CNR)

الخاصة بالاشتراكات الناتجة عن احتساب سنوات المشاركة

في حرب التحرير الوطني، بمبلغ 2 مليار دج، أي بانخفاض

قدره 500 مليون دج، بعد إعادة تعديل الاعتمادات

للاحتياجات التي أعرب عنها.

- زيادة المخصصات الموجهة لوكالة التطوير الاجتماعي

(ADS) بـ 43 مليار دج، لترتفع إلى 11.75 مليار دج (37.60 ٪)

سنة 2020 مقارنة بسنة 2019.

- تجديد الاعتماد المسجل في سنة 2019 لتغطية مناصب

الشغل الاحتياطية البالغ 2.5 مليار دج، في سنة 2020.

- المراجعة بالارتفاع للاعتمادات الموجهة إلى التكفل

بنظام المساعدة على الإدماج المهني (DAIP) والتي

ستنتقل من 49.12 مليار دج، في سنة 2019، إلى 76.36

مليار دج، في سنة 2020، أي بزيادة قدرها 27.26 مليار دج

(+ 55.52 ٪)، وهذا راجع لارتفاع عدد المستفيدين في سنة

2020، الذي سينتقل من 358000 في سنة 2019 إلى

506246 مستفيداً في سنة 2020.

- المراجعة بالخفض لمخصصات صندوق تعويض

تكاليف النقل في الجنوب، والتي ستنتقل من 2.1 مليار

دج، في سنة 2019 إلى 1.3 مليار دج، في سنة 2020، وهذا

راجع إلى حذف الاعتمادات الاستثنائية المخصصة لتنظيم

التسديدات المتأخرة.

- تجديد المخصصات الموجهة لاستقرار أسعار السكر

والزيت بـ 2.5 مليار دج، تحسباً للتقلبات المحتملة لأسعار

هذه المواد في السوق الدولية.

- إعادة تثمين منحة التمدرس التضامنية لفائدة ثلاثة

ملايين تلميذ محتاج، إذ انتقلت من 3000 دج إلى 5000

دج، ابتداءً من الدخول المدرسي 2019 - 2020.

- تجديد المخصصات الموجهة لتغطية مجانية الكتاب المدرسي للتلاميذ المحتاجين بمبلغ 6.71 مليار دج.

- إعادة تثمين المنحة المخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة بنسبة 100 %، إذ ستنتقل من 4000 دج، في الشهر إلى 10000 دج، في الشهر لفائدة 264000 مستفيد.

- المخصصات المالية الموجهة لتشجيع الدولة للاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية بمبلغ 2.9 مليار دج.

- الاحتياطي المجمع الذي سيسمح بتغطية النفقات غير المتوقعة لسنة 2020 بلغ 171.52 مليار دج موجهة لـ:

- 1- السكن بمبلغ 287.1 مليار دج،
- 2- البنية التحتية للطرق بمبلغ 191.15 مليار دج،
- 3- الري بمبلغ 179.28 مليار دج،
- 4- البنية التحتية للسكك الحديدية بقيمة 141.18 مليار دج،
- 5- البنية التحتية الإدارية بمبلغ 70.72 مليار دج،
- 6- التربة بمبلغ 59.89 مليار دج،
- 7- البنية التحتية لقطاع الصحة بمبلغ 52.97 مليار دج،
- 8- التعليم العالي بمبلغ 49.23 مليار دج.

عرض ومناقشة المشروع

عرف مشروع قانون المالية لسنة 2020، مناقشة ثرية ومستفيضة، خلال الاجتماع الذي جمع اللجنة بممثل الحكومة، وزير المالية، سنتطرق إلى مجرياته باختصار فيما يلي:

- 1- ملخص عرض ممثل الحكومة:

تطرق ممثل الحكومة، بالتفصيل، في العرض الذي قدمه حول مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2020، إلى السياق الاقتصادي الكلي والمالي الذي تم في إطاره إعداد المشروع، واستعرض التقديرات والتوقعات التي ضبطت، في إطار، تطورات المجاميع الاقتصادية الكلية والمالية، كما تطرق إلى المؤشرات التي تم اعتمادها في صياغة هذا المشروع، وإلى تطورات ميزانية الدولة، وأهم ما يميزها.

وفي السياق نفسه، استعرض ممثل الحكومة مجمل التدابير التشريعية التي تضمنها المشروع، وأكد أنها ترمي إلى تحقيق العديد من الأهداف ذات الطابع الاقتصادي والمالي والاجتماعي، إلى غير ذلك مما جاء في عرض ممثل الحكومة.

- 2- النقاط التي أثارت خلال المناقشة:

أثار السيدات والسادة أعضاء اللجنة، خلال مناقشتهم مشروع قانون المالية لسنة 2020، العديد من التساؤلات،

نوردها كما جاءت في الأسئلة الآتية:

- لقد تم السماح للأفراد المسافرين إلى خارج الوطن بأخذ حوالي 5000 أورو، فلماذا لا يتم السماح لهم بشراء سيارات ما دام القانون يسمح بذلك؟

- فيما يخص استيراد السيارات المستعملة. هل يمكن ترك الأشخاص أحراراً في كيفية اقتناء السيارات التي يريدون؟ وماهي آليات الدفع أثناء اقتنائها؟

- ما هي الآليات المستعملة لتخفيض عجز الميزانية؟

- كيف يتم معالجة ملفات الشبكة الاجتماعية، وكيف يتم إدماجهم ومعالجة ملفاتهم؟

- فيما يخص دفع الضريبة على الثروة، هناك أشخاص يملكون شركات تدفع غرامات وضرائب، فهل من المعقول أن يدفعوا ضريبة على الثروة في الوقت نفسه؟

- لماذا يُسأل من يودع مبلغ 1000 أورو في بنك، عن مصدر هذا المبلغ؟

- الاعتماد على التمويل غير التقليدي كان مشروطاً بتنويع الاقتصاد الوطني، إلا أن هذا التمويل ترتب عنه مديونية داخلية، وفي الوقت نفسه، حسب مشروع قانون المالية لسنة 2020، تتوجه الدولة إلى المديونية الخارجية من أجل تطوير وتمويل مشاريع مربحة اقتصادياً، فما هي هذه المشاريع التي تحتاج إلى مديونية خارجية؟

- بالنسبة لقاعدة 49/51، ماهي القطاعات الأخرى المعنية بهذه القاعدة عدا المحروقات، التي نص عليها مشروع هذا القانون؟

- ما هي حصيلة مصانع تركيب السيارات؟ وما هي نسبة الإدماج في إنشاء مؤسسات صغيرة تساعد المصانع الرئيسية في عملية التصنيع (مؤسسات صغيرة لصنع إطارات أو زجاج السيارات)؟

- هل يمكن التحكم في عملية دعم السلع والمواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع لكي تتجه نحو مستحقيها؟

- أين ذهبت الأموال التي طبعت، في إطار التمويل غير التقليدي منذ سنة 2017؟

- نلاحظ وجود تضارب في الأرقام المصرح بها، كما نجد أرقاماً أخرى مبالغ فيها، هل من توضيح؟

- لماذا لا يتم إحداث مكاتب صرف رسمية للقضاء على أسواق الصرف الموازية؟

- هل أن التدابير المنصوص عليها في المادة 23 من مشروع

والحفاظ على نسبة نمو معينة لإنتاج الثروة وخلق مناصب الشغل والمحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين.

- حول التحصيل الجبائي، أشار إلى تحسين قدرات التحصيل الجبائي بتنشيط أكبر وأحسن للإدارة الجبائية والجمركية.

- بشأن تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية، أوضح أنه يتعلق لاسيما بـ:

1- إعادة النظر في الدعم الشامل للدعم المستهدف إلى الطبقات المحتاجة وتغيير نمط الدعم غير المباشر أيضا (المواد الطاقوية والبتروولية).

2- إصلاح منظومة الضمان الاجتماعي، والتي منها الصندوق الوطني للتقاعد.

- بالنسبة لعدم تصريح المواطن بالعملة لدى دخوله إلى التراب الوطني أو الخروج منه، أوضح أن مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2020، يسمح بعدم التصريح بالمبلغ الذي لا يتجاوز 5000 أورو.

أما الانشغالات المرتبطة بذاكرة بنك الجزائر، والتي نصت على إجبارية تبرير أصل الأموال، فمن الواضح أنها تخص الأجانب أساسا، مثلما قضت به المادة 72 من قانون المالية لسنة 2016.

أما بالنسبة للمسافرين المقيمين وغير المقيمين، فيتم وفقا للقانون رقم 16 - 02 لمجلس النقد والقرض، الذي نص على إجبارية التصريح بالعملة الصعبة التي يحوزها المسافرين. وعليه، فإن الحسابات بالعملة الصعبة تحكمها تدابير تنظيمية أخرى.

- بشأن الحسابات بالعملة الصعبة، أكد أن مذكرة بنك الجزائر تعتمد على المادة 72 من قانون المالية لسنة 2016، والقانون رقم 16 - 02 المتعلق بالنقد والقرض، وهما المرجعان اللذان لا يمكن تطبيقهما على الحسابات بالعملة الصعبة التي يحوزها الخواص.

- أما بالنسبة لمكاتب الصرف، أوضح ممثل الحكومة، أن نشاط مكاتب الصرف لا يتضمن بيع العملة الصعبة مقابل الدينار الجزائري للمقيمين، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا في حالة قابلية التحويل الكلي للعملة الوطنية، وهو أمر غير وارد تماما اليوم، مشيرا إلى أن مكاتب الصرف التي تم اعتمادها من طرف بنك الجزائر قد أغلقت أبوابها وأعادت التراخيص التي حصلت عليها، وهذا بسبب انعدام الأرباح وضعف النشاط السياحي.

هذا القانون، والتي تعدل وتتم أحكام المادة 182 مكررا 1 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة كافية لحماية الاقتصاد الوطني؟

- هل يمكن معرفة، بالتحديد، المبلغ المالي للضريبة المنصوص عليها في المادة 26 من مشروع هذا القانون، والتي تعدل وتتم أحكام المواد: 276 و281 ومكرر 8 و281 ومكرر 10 و281 ومكرر 14 و282 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة؟

- أعفت المادة 69 من مشروع هذا القانون، الشركات الناشئة من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة، ما نوع هذه الشركات؟

- لماذا لا يتم دعم النقل في المناطق الجنوبية؟

- هل أن صندوق دعم الهضاب هو نفسه صندوق دعم الجنوب؟ وما هو مصيرهما حاليا؟ وكيف تم اختيار البلديات التابعة لهذين الصندوقين؟

- ما دور الصندوق الوطني للاستثمار ودور صندوق السكن؟

- ما مصير صندوق ضبط الإيرادات؟

- لماذا يعرف قطاع المالية تأخرا في مجال الرقمنة، ومواكبة التطور في هذا المجال، للتمكن من مكافحة الفساد والتهرب الجبائي؟

- الدخل الفردي يعبر عن حجم اقتصاد أي دولة، فما هو الدخل الفردي في الجزائر، في ظل هذه الظروف؟

- لماذا لا يتم ترخيص استيراد الآلات الفلاحية وآلات الأشغال العمومية، أسوة بترخيص استيراد السيارات التي يقل عمرها عن 3 سنوات؟

- هل تم إعداد حصيلة عن تمديد العمل بالقانون رقم 08 - 15، المتعلق بمطابقة البناءات؟

- ما الذي يمنع الدولة من تغيير العملة من أجل امتصاص الأموال المتداولة في السوق الموازية؟

- يلاحظ أن هناك مناطق لا توجد فيها بنوك خصوصا الحدودية منها.

3- التوضيحات التي قدمها ممثل الحكومة:

لقد أجاب ممثل الحكومة بالتفصيل على أسئلة وانشغالات وملاحظات أعضاء اللجنة وقدم العديد من التوضيحات بشأنها، نوردها مختصرة فيما يلي:

- بالنسبة للنفقات، فقد أوضح ممثل الحكومة أنه تم ترشيدها إلى حد مقبول، لتمكين تسيير مصالح الدولة،

الدعم (بشكله المباشر والضمني)، دون أن يستهدف الفئات المعوزة منها، مؤكداً أن هذا الدعم الشامل يشكل عبئاً على الميزانية العامة للدولة، وأن السلطات العمومية واعية بضرورة وضع نظام جديد للدعم يستهدف من يستحقه.

وأكد بهذا الخصوص، أن الحكومة شرعت في دراسة موضوع إصلاح الإعانات والتحويلات الاجتماعية، بهدف إنشاء آلية لاستهداف الأسر ذات الدخل الضعيف وتخصيص الدعم لها، وأكد أن إصلاح الدعم والتحويلات الاجتماعية عملية طويلة ومعقدة وحساسة للغاية، من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، مما يتطلب اعتماد منهج شامل للإصلاح، من خلال تحديد الآثار المحتملة على المواطنين والوكلاء الاقتصاديين الرئيسيين.

من جهة أخرى، تقرر إنشاء وكالة جديدة تحت وصاية وزارة المالية، لتطبيق وإدارة برنامج استهداف وتعويض الأسر المتضررة من إصلاح الدعم.

- بالنسبة للأموال التي طبعت في إطار التمويل غير التقليدي، فقد تم استعمال ما يناهز 6556.2 مليار دج، من التمويل غير التقليدي، وهذا إلى غاية نهاية شهر جانفي 2019، الشيء الذي نقل مستوى الدين العمومي الداخلي من 7580.3 مليار دج، (أي ما يمثل 37.4٪ من الناتج الداخلي الخام في نهاية سنة 2018) وصل إلى 8580.3 مليار دج، وفي نهاية سنة 2019، (بمعدل 41.4٪ من الناتج الداخلي الخام)، وقد تم تعبئة هذه الموارد قصد: - تغطية حاجيات تمويل عجز الخزينة في حدود 2.470 مليار دج، من ضمنها 1000 مليار دج، تمت تعبئتها في جانفي 2019. - تمويل الدين العمومي الداخلي في حدود 2.313 مليار دج، كما يلي:

أ - معالجة الالتزامات المالية للدولة تجاه شركة سوناطراك بمبلغ 904 مليار دج.

ب - معالجة دين سونغاز الذي بحوزة البنوك العمومية بمبلغ 545 مليار دج.

ج - معالجة القرض الوطني للتنمية الاقتصادية بمبلغ 264 مليار دج.

د - معالجة دين الصندوق الوطني للتقاعد بمبلغ 500 مليار دج. - الموارد المعبأة لتمويل الصندوق الوطني للاستثمار

بمبلغ 1.773.2 مليار دج، موجهة لتمويل عدد من المشاريع الاستثمارية بمبلغ 948 مليار دج، لفائدة برنامج «عدل» و 364

في السياق نفسه، أوضح أن نشاط هذه المكاتب يخضع لرقابة بنك الجزائر، وينحصر نشاطها في عمليات الصرف اليدوية المتمثلة في:

1- شراء العملة الصعبة مقابل العملة الوطنية لدى غير المقيمين ولدى المقيمين.

2- بيع العملة الصعبة مقابل العملة الوطنية، حصرياً، لغير المقيمين عند مغادرتهم البلاد، في حدود المبالغ المصرفية التي لم يتم إنفاقها أثناء إقامتهم.

- بخصوص ملف إدماج المتعاقدين، أكد ممثل الحكومة أن الملف في طور الدراسة من طرف الحكومة وستتم تسويته بصفة تدريجية بعد إتمام الحوصلة وتحديد كيفية تمويلها حسب القدرات المالية للدولة.

- بالنسبة للقطاعات الاستراتيجية وعلاقتها بالقاعدة 49/51، أوضح ممثل الحكومة أنه سيتم تحديد هذه القطاعات عن طريق التنظيم، مشيراً إلى أنها تخص النشاطات الاستراتيجية التي تمس السيادة الوطنية (المحروقات، المناجم، البنوك، التأمينات)، على أن يقدم الوزير المكلف بالمالية عرضاً عن تلك المشاريع أمام لجنة المالية والميزانية للمجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة.

- حول التمويل غير التقليدي، أوضح ممثل الحكومة أنه لا توجد علاقة بين التمويل غير التقليدي والإجراء المتعلق بالسماح باللجوء إلى التمويل الخارجي بمشاريع مبرمجة اقتصادياً، فالأمر يتعلق بالمشاريع الكبرى المهيكلية للاقتصاد الوطني التي تعتمد على خبرة عالية وصناعة دقيقة، تحتاج إلى تحكم تقني وتحكم في تكلفة الإنجاز وتقليص في مدة إنجازها، على أن يقدم الوزير المكلف بالمالية عرضاً عن تلك المشاريع أمام لجنة المالية والميزانية.

- بخصوص تركيب السيارات، أوضح أن الحكومة اتخذت مجموعة من التدابير، تتعلق بتأطير هذا النشاط وإخضاع العملاء المعنيين لدتر شروط صارم وإلى الموافقة المسبقة للمجلس الوطني للاستثمار.

أما المشكل الذي يعاني منه هذا القطاع، فيتمثل في المناولة والمساهمة، والتي يتعين تطويرها، ومن ثم رفع نسبة الإدماج وخلق قيمة مضافة، عن طريق إنشاء شركات صغيرة ومتوسطة.

- أما عن مسألة تحسين استهداف التحويلات الاجتماعية، فلاحظ أن شريحة واسعة من السكان تستفيد من نظام

مليار دج، تم استعمالها للتغطية الجزئية لعجز الصندوق الوطني للتقاعد الذي بلغ 700 مليار دج، بالنسبة لسنة 2019. في الفترة نفسها، سجل حساب الخزينة لدى بنك الجزائر رصيداً إيجابياً بمبلغ 610.7 مليار دج، بما يسمح بمواصلة تأمين مختلف النفقات المتعلقة بالسنة المالية 2019. - بشأن ما طرح حول وجود تضارب في الأرقام، أوضح ممثل الحكومة أن الأرقام المصرح بها مطابقة في مجملها للحقائق الاقتصادية وكلها مؤكدة من طرف الهيئات الاقتصادية المؤهلة.

الخاتمة

لقد ضبط الإطار المرجعي لمشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2020، دون القفز على الواقع المالي والاقتصادي للبلاد، والذي يتعين أخذه بعين الاعتبار، ولا سيما في ظل

الركود الذي يعرفه نشاط المحروقات، والذي يتعين فيه بالضرورة العمل على التكيف الميزاني معه. ولعل ما يترجم هذا التوجه، هو استمرار النهج المتصل بالتحكم في الإنفاق العام، بهدف الاستدامة المالية للحد من التوتر على الخزينة، مع مراعاة القدرة الشرائية للمواطن وعدم المساس بالدعم الاجتماعي الذي يبقى مركزياً في سياسة الدولة تجاه المواطن ومركز كل اهتمام.

ذلكم، سيدي الرئيس، زميلاتي، زملائي، الحضور الكريم، هو التقرير التمهيدي الذي أعدته لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، لمجلس الأمة، حول مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2020. وشكراً على حسن الإصغاء.

الجدول (أ)

الإيرادات النهائية المطبقة في ميزانية الدولة لسنة 2020

2022	2021	2020 م ق م	إيرادات الميزانية
1 557 645 909 103 877 161 1 276 334 576 471 690 527 51 992 705 311 634 397	1 488 845 102 98 394 671 1 224 982 048 459 395 656 49 516 862 303 910 747	1 428 439 545 93 944 334 1 182 631 004 444 740 830 47 158 916 294 691 092	1 الموارد العادية 1.1 الإيرادات الجبائية: - 001.201 حواصل الضرائب المباشرة - 002.201 حواصل التسجيل والطابع - 003.201 حواصل الضرائب المختلفة على الأعمال (منها الرسم على القيمة المضافة المطبق على المنتوجات المستوردة) - 004.201 حواصل الضرائب غير المباشرة - 005.201 حواصل الجمارك
3 301 484 748	3 165 649 430	3 046 864 890	المجموع الفرعي (1)
39 000 000 234 166 803 50 000	37 000 000 232 923 700 50 000	35 532 856 174 436 000 50 000	2.1 الإيرادات العادية - 006.201 حاصل مداخيل أملاك الدولة - 007.201 الحواصل المختلفة للميزانية - 008.201 الإيرادات النظامية
273 216 803	269 973 700	209 532 856	المجموع الفرعي (2)
382 000 000	485 000 000	833 000 000	3.1 إيرادات أخرى - إيرادات أخرى
382 000 000	485 000 000	833 000 000	المجموع الفرعي (3)
3 956 701 551	3 920 623 130	4 089 397 746	مجموع الموارد العادية
2 410 283 501	2 346 109 553	2 200 325 514	2. الجباية البترولية - 011.201 الجباية البترولية
6 366 985 052	6 266 732 683	6 289 723 261	المجموع العام للإيرادات

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2020 حسب كل دائرة وزارية

المبالغ (دج)	الدوائر الوزارية
8 273 807 000	رئاسة الجمهورية
4 326 911 000	مصالح الوزير الأول
1 230 330 000 000	الدفاع الوطني
38 383 000 000	الشؤون الخارجية
431 994 418 000	الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية
77 529 605 000	العدل
86 615 374 000	المالية
59 844 836 000	الطاقة
230 754 424 000	المجاهدين
25 360 349 000	الشؤون الدينية والأوقاف
724 681 708 000	التربية الوطنية
364 283 132 000	التعليم العالي والبحث العلمي
49 936 401 000	التكوين والتعليم المهنيين
14 903 360 000	الثقافة
2 304 381 000	البريد والمواصلات السلوكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة
36 518 016 000	الشباب والرياضة
82 173 251 000	التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة
4 685 200 000	الصناعة والمناجم
225 179 207 000	الزراعة والتنمية الريفية والصيد البحري
16 238 221 000	السكن والعمران والمدينة
17 527 751 000	التجارة
18 360 897 000	الاتصال
24 655 965 000	الأشغال العمومية والنقل
13 685 429 000	الموارد المائية
3 117 974 000	السياحة والصناعة التقليدية
408 282 838 000	الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات
197 595 537 000	العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
223 629 000	العلاقات مع البرلمان
2 108 927 000	البيئة والطاقات المتجددة
4 399 874 548 000	المجموع الفرعي
493 564 547 000	التكاليف المشتركة
4 893 439 095 000	المجموع العام

الجدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2020 حسب القطاعات

(بآلاف دج)

القطاعات	رخص البرامج	اعتمادات الدفع
الصناعة	20 000	8 228 690
الفلاحة والري	47 569 207	209 534 228
دعم الخدمات المنتجة	53 930 300	55 251 322
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	366 929 577	602 151 806
التربية والتكوين	106 126 210	155 759 022
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	52 081 000	129 333 016
دعم الحصول على سكن	3 224 550	329 950 660
مواضيع مختلفة	800 000 000	600 000 000
المخططات البلدية للتنمية	40 000 000	40 000 000
المجموع الفرعي للاستثمار	1 469 880 844	2 130 208 744
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	-	643 307 287
الإحتياطيات المخصصة للنفقات غير المتوقعة	150 000 000	156 157 200
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال	150 000 000	799 464 487
مجموع ميزانية التجهيز	1 619 880 844	2 929 673 231

لذا سيظل اهتمام المواطن مشدودا إلى مشروع هذا القانون ويتطلع إليه، لأنه مرتبط بمعاشه اليومي، وهو على دراية تامة بالوضعية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المزرية التي تعيشها البلاد، مما أدى إلى تسجيل معدلات نمو ضعيفة، وتراجع كبير لمستوى احتياطي الصرف، واستمرار العجز في كل من الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وارتفاع الدين العام الداخلي والخارجي، وانخفاض رهيب لقيمة الدينار مقابل العملات الرئيسية وكذا ارتفاع معدل البطالة.

فما تعيشه الجزائر من حتمية تاريخية في شرطها الراهن، قد أملت ظروف استثنائية، فجرها الحراك الذي أعاد قراءة الواقع بطريقة أخرى مفارقة، ومن ثم استدراك الكثير من القضايا والحلول التي جاءت مستعجلة وغير مدروسة، ومن أهمها التمويل غير التقليدي الذي مر عن طريق البرلمان؛

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للأخ مقرر اللجنة المختصة؛ نمر الآن إلى المرحلة الثانية وهي المناقشة وتدخلات الأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة، والعدد المسجل هو 33 متدخلا، إضافة إلى تدخل رؤساء المجموعات البرلمانية، وعلى هذا الأساس تم تحديد وقت تدخل أعضاء مجلس الأمة بـ 5 دقائق ولرؤساء المجموعات بـ 15 دقيقة. والكلمة الأولى للسيد أحمد بوزيان، فليفضل.

السيد أحمد بوزيان: شكرا سيدي الرئيس؛ بالنيابة؛ بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

أقل ما يقال عن مشروع قانون المالية لسنة 2020 أنه جاء في ظروف صعبة وحرجة، جراء ما تعيشه الجزائر من تقلبات واحتقان قد يعصف - لا قدر الله - بوحدة الوطن وسلامته،

في إعادة النظر في النظام الجبائي الذي أظهر عجزه في مجابهة الأزمات.

أما بيت الداء فيكمّن رأساً في إشكالية التضخم التي لا يمكن بأية حال من الأحوال تفكيك بنيتها أو القضاء عليها، مادامت هناك سوق موازية تتحرك وسط المجتمع بالللاءات الثلاث: لا ضريبة، لا فاتورة، لا رقابة بنكية.

علماً بأن الاقتصاد الموازي يمثل حوالي 45٪ من الناتج المحلي الإجمالي وله من الإمكانيات ما يعادل جهاز الدولة برمته، وتغول أصحابه، بسبب ما يملكون من نفوذ، وهم أنفسهم أصحاب ما يصطلح عليه السوق الموازية للعملة الصعبة «السكوار» التي لم تستطع الدولة لحد الساعة التغلب عليها وهو السؤال الذي حيرّ وما زال يُحيرّ المواطن البسيط، لماذا الدولة تضرب عنهم صفحاً؟

وفي الأخير، لا يسعني إلا أن أشير بأنه لا يتطلب منا ذكاء كبير لتشخيص الداء العضال الذي يهدد الاقتصاد دائماً، وهو الاعتماد الكبير جداً على الصادرات من المحروقات، دون التوجه إلى مشاريع مدروسة ومضبوطة، تصب في اتجاه تحقيق الاكتفاء الذاتي - على الأقل - في كثير من الشعب الاقتصادية الأساسية التي تستنزف العملة الصعبة وتؤثر على احتياطي الصرف، كشعب النسيج والفلاحة. شكراً لكم على كرم الإصغاء.

السيد الرئيس بالنيابة: شكراً للسيد أحمد بوزيان؛ الكلمة الآن للسيد مولود مبارك فلوتي، فليتفضل.

السيد مولود مبارك فلوتي: شكراً سيدي الرئيس بالنيابة؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم، السيدات والسادة أعضاء الحكومة، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر، أسرة الإعلام، الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، لا يسعني في تدخلي هذا، إلا أن أحيي وأثمن القرار الشجاع الذي اتخذته الحكومة، المتمثل في تسوية وضعية حاملي الشهادات، المستفيدين من عقود

وتشير التقارير أنه طبع ما يعادل 55 مليار دولار، وهو رقم ضخم، خطير ومخيف، بالقياس إلى ما نعيشه من تفلت في الرقابة حول هذا المبلغ بالتحديد، من خلال الأسئلة المخرجة والمخيفة والمقلقة التي تفرض نفسها على المواطن البسيط، فضلاً عن البرلمان، المسؤول عن تمرير هكذا قوانين. فأين ذهبت تلك الأموال؟ وما هو معادلها التنموي؟ وأين الرقابة من لحظة طبعها إلى لحظة صرفها؟ إن المتصفح لحثيات هذا المشروع الذي جاء كنتيجة طبيعية لما يعيشه العالم عموماً والجزائر خصوصاً، بحثاً عن حلول ملائمة وتكيفاً مع هذه الأزمة، يعتقد جازماً بأن الحلول التي جاء بها مشروع هذا القانون تبدو ترقيعية إلى حد ما، فالكل يعلم أن السواد الأعظم من الجزائريين لا يكثرث لمثل هذه المواضيع كاستيراد السيارات أقل من ثلاث سنوات أو الضريبة على الثروة وغيرها... بقدر ما تهمة الملفات المهمة التي تدر أرباحاً وفوائد على البلاد والعباد، كإيجاد آليات عملية دقيقة ومدروسة، للقضاء على الاقتصاد الموازي الذي ينخر الاقتصاد الرسمي، ومكافحة التهرب الضريبي، وتخفيف الضغط الضريبي، لكن كيف يتأتى لنا ذلك في غياب استراتيجية شاملة، تتبناها وزارة تعنى خصيصاً بالتخطيط، الغائب المغيب، والدراسات الاستشرافية التي لا تنعدم في الدول التي تحترم نفسها، ولنا من الكفاءات العلمية والمعرفية ما يكفل ذلك.

وهذا ما يعكسه الواقع المزري والتناقض الفاضح بين الوعود الحالية التي تقدم للمواطن وبين احتياطي صرف هزيل لا يلبي عشر هذا الحلم.

ومن موقعي هذا أتساءل عن سبب عدم ملاحقة المتهربين من دفع الضرائب، بدلاً من زيادة الجبائية على الفاعلين الاقتصاديين الحقيقيين، علماً بأن حجم الضرائب غير المحصلة بلغت 115 مليار دولار وهو رقم أقره الخبراء ولا يختلف كثيراً عن الرقم المقدم من طرف مجلس المحاسبة، فهل يا ترى هو تهرب ضريبي أم اختلاس أم يدخل في خانة الفساد المالي الممنهج؟

كما أشير إلى عنصرين مهمين في الجانب المالي، ويتمثل الأول في جعل البنوك شركاء حقيقيين، لأن التعامل البنكي هو الوحيد الذي يكفل الشفافية في التعاملات المالية، كما يقضي بالتدريج على التضخم ويحد من تبييض الأموال والإثراء غير المشروع. أما العنصر الثاني، فيكمّن

أصبح يمس كل القطاعات الاقتصادية؛ وأصبحت السوق الموازية ملاذا لكل الخارجين عن القانون، من الذين يمارسون التهريب، وتبييض الأموال والتجارة في المواد غير الشرعية وغير الصالحة للاستهلاك ومنتهية الصلاحية، كما أن حجم الأموال المتداولة بهذه السوق يشكل نسبة كبيرة من حجم الكتلة النقدية التي يمكن أن تساهم في إيجاد حلول للمشاكل المالية لميزانية الدولة، إذا قدمت التحفيزات والتسهيلات الملائمة لاستقطابها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وإذا مارست الدولة دورها الرقابي والردعي والتنظيمي، من أجل تقويم النشاطات الفوضوية وغير القانونية وإدخالها إلى شبكة النشاطات الرسمية وإخضاعها، بالتالي، لقواعد المنافسة الشريفة، ومنظومة الضرائب والضمان الاجتماعي.

كان عندي تدخل فيما يخص مكاتب الصرف، لكن اللجنة أجابت تقريبا عن ذلك.

3- يقدر المبلغ المخصص للتحويلات الاجتماعية في ميزانية سنة 2020 ما يعادل 1797.6 مليار دينار، أي ما يمثل 8.4٪ من الناتج الداخلي الخام. ورغم اقتناعنا بالدور الاجتماعي للدولة تجاه الفئات المحرومة، إلا أن استمرار سياسة الدعم بهذا الشكل، أصبح يشكل عبئا على ميزانية الدولة لا يمكن تبريره.

ورغم الوعود التي أطلقتها الحكومات المتعاقبة، ومنذ سنوات، بخصوص مراجعة هذه السياسة بإرساء آليات وإجراءات، تمكن من ترشيد مختلف التحويلات الاجتماعية وتحديد الفئات المعنية بها، إلا أن الأمر لم يتم تجسيده حتى اليوم؛ وهذا رغم قلة الموارد وتدني المداخيل وزيادة الأعباء الاجتماعية. لقد أصبح إصلاح هذه السياسة مطلباً لفئات عريضة من المجتمع، لاسيما الفئات المعنية به، إذ لا يعقل أن يتساوى في هذا الأمر الغني والفقير، فيستفيد من الدعم المباشر لمختلف الخدمات والمواد الاستهلاكية صاحب الدخل العالي والتاجر الكبير، والصناعي... إلخ، مما أفقد هذه التحويلات الاجتماعية الغاية والهدف منها وحرّم في بعض الأحيان مستحقوقها من الوصول إليها، حتى باتت تشكل قضية عدالة وإنصاف، يجب على الدولة أن تنتصر فيها لأصحاب الحق في هذه الأموال والنفقات.

ما قبل التشغيل، والمقدر عددهم بـ 374000 مستفيد، العاملين بالإدارات العمومية والانطلاق في هذه العملية سيمس 160000 شاب، ستسوى وضعيتهم قبل نهاية هذه السنة 2019.

سيدي الرئيس بالنيابة،

يأتي مشروع قانون المالية لسنة 2020 في ظرف مالي صعب، على غرار السنوات الماضية، وهذا نتيجة عدم استقرار سوق المحروقات وتبعية الاقتصاد الوطني للريع النفطي والعجز عن إيجاد مصادر تمويل بديلة، وجديدة، ولا نرى أي مؤشر يوحي بإمكانية تغيير هذا الوضع، في المنظور القريب والمتوسط، والذي كان يمكن أن يكون محفزاً لتسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية التي شرع فيها والتي باتت تشكل حتمية لا مفر منها، بما يكفل التخلص، شيئاً فشيئاً، من هذه التبعية المزمّنة وتنويع الاقتصاد الوطني الذي يعرف اختلالات خطيرة قد ترهن مصير الأجيال القادمة.

سيدي الرئيس بالنيابة،

هناك ثمة مجالات، يمكن أن تساهم في تقليص المشاكل المالية والاختلالات المسجلة، إذا عولجت أوضاعها بجدية وأعطيت العناية الكافية واتخذ بشأنها الإجراءات المناسبة وأورد فيما يلي البعض منها:

1- لقد بلغ حجم التهرب الضريبي أرقاما خيالية، وهو يتزايد من سنة لأخرى، بفعل عدم قدرة الإدارة المكلفة بالضرائب على تحصيل جزء كبير من المبالغ المستحقة، نتيجة عدم تطبيق القانون ونقص الكفاءة في بعض الأحيان والتأخر في عصرنه ورقمته هذا القطاع.

وأثّرت هذه الوضعية على قدرة الدولة على تعبئة وتوفير موارد إضافية لتمويل الإنفاق العمومي، فباتت تلجأ إلى الحلول السهلة والمتمثلة في فرض ضرائب جديدة ورفع نسب ضرائب أخرى، عوض اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحصيل ملايين الدينارات المستحقة على التجار والمتعاملين المتحايّلين، وساهم هذا الوضع كذلك في فقدان الضريبة لشرعيتها، بسبب غياب العدالة في تحصيلها.

2- تشكل التجارة الموازية في الجزائر حوالي 40 ٪ إلى 50 ٪ من حجم النشاط التجاري، ورغم بعض المحاولات التي استهدفت فئة من التجار غير الرسميين، بإدماجهم في السوق النظامية، إلا أن ذلك لم يكن كافياً، بل شهدت البلاد انتشاراً كبيراً لهذا النوع من النشاط الموازي، حيث

هذه السكنات أو فسخ عقود المواطنين وتعويضهم بما يكفل لهم حقوقهم.

من جهة أخرى، نشير إلى أن بعض البرامج السكنية لم تر النور بالجهة الغربية للولاية، بفعل نقص الوعي العقاري المؤهل للبناء، باعتبار المنطقة غابية وفلاحية، وهنا ندعو إلى تفعيل الإجراءات الكفيلة بإنجاز هذه السكنات في أقرب وقت ممكن.

3- في مجال الصحة: مازال قطاع الصحة بولاية سكيكدة لم يرق إلى مستوى تطلعات المواطنين، في رعاية صحية مقبولة وخدمات طبية ملائمة وهذا بفعل جملة من النقائص نوردتها فيما يلي:

- قدم بعض الهياكل والمرافق الصحية وضرورة إخضاعها لعمليات ترميم كبرى، كالمستشفى القديم بعاصمة الولاية، المستشفى القديم بالحروش، العيادة المتعددة الخدمات بتمالوس وغيرها من المرافق.

- ضعف استثمار القطاع الخاص في قطاع الصحة بفعل نقص الأوعية العقارية.

- نقص التجهيزات الطبية في المؤسسات العمومية كأجهزة الرنين المغناطيسي (IRM) فيه غياب كلي وأجهزة السكانير، كما أن أغلب مصالح تصفية الدم تعاني من نقص الأجهزة الخاصة بالتصفية ونفس الشيء بالنسبة لكراسي جراحة الأسنان والتجهيزات المخبرية ونسجل كذلك افتقار أغلب المؤسسات الصحية للمولدات الكهربائية.

- في مجال الموارد البشرية: النقص الفادح في السلك الطبي، خاصة الأطباء الأخصائيين في التوليد والنساء، التخدير والإنعاش، الأشعة، جراحة الأعصاب والقلب، وأمراض الكلى وكذا السلك شبه الطبي كالعائلات، مساعدي الإنعاش والتخدير، تقنيي التصوير بالأشعة.

- في مجال التكوين: يتواجد بولاية سكيكدة معهد وطني لتكوين شبه الطبي، بطاقة استيعاب تقدر بـ 432 طالبا، لكن وضعية الهياكل والتجهيزات المزرية تحيل دون التحصيل العلمي الجيد والسليم، ويتطلب مرافق وهياكل وتجهيزات وعملية تجديد وتأهيل بصفة استعجالية.

إن التكفل الأمثل بالصحة العمومية يتطلب تظافر جهود كل القطاعات المعنية. وهنا وباسم مواطني ولاية سكيكدة، أرفع إلى وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي والصحة والسكان نداءً، يتمثل في ضرورة فتح كلية للعلوم

إعتباراً من كوني أحد أبناء ولاية 20 أوت 1955 - سكيكدة - اسمحو لي باستغلال هذه السانحة، لطرح بعض انشغالات مواطني هذه الولاية المجاهدة التي عانت كغيرها من ولايات الوطن ويلات الاستعمار الغاشم وهمجية ووحشية الإرهاب ودفع جرائها خيرة أبنائها حياتهم في سبيل الاستقلال والحرية والسلام، ورغم ما تزخر به من إمكانيات صناعية وفلاحية وسياحية، إلا أن وضعها التنموي لم يساير هذه الإمكانيات ويبدو ذلك جليا في عدة مجالات، أذكر هنا بعضها:

1- في مجال الري والموارد المائية: تتوفر ولاية سكيكدة على إمكانيات مائية سطحية تقدر بـ: 1620 مليون م³ لا يتم استغلال سوى 291 مليون م³ منها بواسطة 4 سدود، أي 18 ٪ فقط والباقي يصب في البحر، بينما مازال المواطن يعاني العطش عبر ربوع 38 بلدية، ومازال طموح توسيع المساحات الفلاحية المسقية يصطدم بمحدودية توزيع مياه السقي. وهنا نتساءل عن التأخر في الشروع في إنجاز سد رمضان جمال لتدعيم سد زردازة، الذي يعرف حجما هائلا من الأوحال، وعدم تجسيد البرنامج الخاص بالدراسات المنجزة لسد وادي الزهور وبوشطاطة، كما نتساءل عن سبب البطء في إعطاء إشارة انطلاق البرنامج الخاص بربط سدود الولاية فيما بينها.

2- في مجال السكن: بالرغم من المجهود المبذول من قبل الدولة لمعالجة مشكل السكن، بفضل مختلف البرامج التي تم إنجازها، إلا أن الأزمة على مستوى ولاية سكيكدة مازالت متفاقمة. ويكفي أن نذكر أن عدد طلبات السكن المقبولة التي مازالت في انتظار التسوية قد بلغ 60000 طلب. وعليه، يتعين على الجهات المعنية الالتفات بجدية إلى وضعية هؤلاء المواطنين المحرومين من شروط الحياة الكريمة والشريفة ونعتبر أن أحسن الصيغ السكنية التي تتماشى وإمكانيات غالبية المواطنين والتي نوصي بالاستمرار في العمل بها ودعمها هي صيغة السكن الاجتماعي الإيجاري والسكن الريفي، حيث يتزايد الطلب على هذا الأخير بشكل كبير من قبل سكان القرى والأرياف، الذين يفضلون البقاء في محيطهم الطبيعي المناسب لنشاطهم الفلاحي خاصة.

كما نشير هنا إلى أن هناك بعض المشاريع السكنية بصيغة السكن التساهمي متوقفة منذ سنوات عبر بعض بلديات الولاية، دون اتخاذ الإجراءات المناسبة لإتمام إنجاز

الموجودة بين الشمال والجنوب. وفي هذا الصدد، نلح على مواصلة ترقية ذوي الكفاءات من إطارات الجنوب في المناصب العليا للدولة وفي المسؤوليات المختلفة بالقطاعات على مستوى الولايات.

وفي هذا الصدد، نشير إلى القرار الهام الذي أعلن عنه معالي وزير الصحة أثناء زيارته الرسمية لولايتنا، لفائدة الأطباء الممارسين، الذين تتوفر فيهم شروط الاستفادة من تكوين التخصص في بعض المجالات دون مسابقة، حيث نطالب بتوسيع هذا الإجراء إلى مجالات أخرى والزيادة في عدد المناصب التي نسجل نقصا حادا فيها، كتخصص مرض العيون وكذا فتح فروع لمعهد باستور والصيدلية المركزية.

وفي قطاع التربية، نشتمن قرار رفع التجميد عن كل المشاريع المبرمجة في هذا القطاع وتوفير المناصب اللازمة لتغطية العجز المسجل وما يتطلبه من مبالغ مالية، الشيء الذي ساهم بمعية التسيير الإداري الهادئ للمسؤولين على القطاع بالولاية وجهود المعلمين والأساتذة والأولياء، في رفع نسب النتائج الإيجابية التي سجلت في الأطوار الثلاثة خلال السنتين الماضيتين.

أما في قطاع الأشغال العمومية والنقل، فإن القرار الذي أعلن عنه معالي وزير الأشغال العمومية والنقل، المتمثل في تخصيص ألف مليار سنتيم، لإنجاز الطريق الرابط بين أدرار وبرج باجي المختار وتيمياوين ومبالغ أخرى لإتمام وترميم وتوسيع طرق أخرى بالولاية وبعض البلديات، هذا، بالإضافة إلى قرار الحكومة المتمثل في تخصيص مبلغ خمسمائة مليار سنتيم للمقاطعة الإدارية برج باجي مختار وخمسمائة مليار سنتيم للمقاطعة الإدارية تيميمون.

أما في مجال الاستثمار في الفلاحة والصناعات التحويلية المرتبطة بها ومجالات استثمارية أخرى، فنشتمن قرار معالي وزير الفلاحة أثناء زيارته الرسمية، المتمثل في منح 100 كلم من شبكة كهربية المحيطات الفلاحية، من مجموع الاحتياج المقدّر بأكثر من 800 كلم، وذلك لاستغلال أكبر المساحات للاستثمار في الفلاحة، قصد الزيادة في الإنتاج ونلح على رفع التجميد عن 400 كلم من الشبكة بصورة استعجالية، هذا، ويهمنّا أن نذكر بالتعطيل المفرط والكبير في دراسة ملفات المستفيدين من المساحات الكبرى للاستصلاح، حيث يوجد ما يقارب 80 ملفا على مستوى المديرية المعنية

الطبية على مستوى جامعة 20 أوت 1955، حيث تتوفر المرافق البيداغوجية اللازمة، واعتبارا أن المؤهلات العلمية متواجدة في عين المكان التي تسمح بتغطية الجذع المشترك بكل أريحية، كما يمكن كذلك تجنيد المؤهلات المتواجدة على مستوى كليتي العلوم الطبية بجامعة قسنطينة وعناية، حيث إن 50٪ من الأساتذة المتواجدين بالكليتين، بما فيهم العمداء من أبناء ولاية سكيكدة ولقد أبدى أغلبيتهم رغبته وإرادته في المساهمة في بعث هذه الكلية التي سيصاحبها إنشاء مستشفى جامعي، سيقدم - دون شك - الخدمات الصحية التي يطمح إليها المواطن.

كانت هذه مساهماتي المتواضعة، بمناسبة مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2020، شكرا على حسن الإصغاء والمتابعة، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد مولود مبارك فلوتي؛ الكلمة الآن للسيد بوجمعة زفان.

السيد بوجمعة زفان: شكرا سيدي الرئيس بالنيابة. في البداية، نشير، بعد الترحيب بمعالي السادة الوزراء والسيد وزير المالية، أنه بعد الاطلاع على مشروع قانون المالية لسنة 2020 مع مسؤولين مكلفين بقطاع المالية والضرائب وأساتذة جامعيين مختصين على مستوى ولايتنا، بخصوص المشروع، سجلنا جملة من الملاحظات والتعديلات والاقتراحات، نوردها ونمكنها للجنة المختصة، ربعا للوقت، لأخذها بالاعتبار في التوصيات.

إذن، بالرغم من الصعوبات المالية التي تعيشها بلادنا، في ظل مستجدات الساحة السياسية التي تفرض علينا جميعا مواصلة السعي والتعاون مع المؤسسة العسكرية وكل الخيرين في البلاد، من أجل انتخاب رئيس الجمهورية، وفقا لما ينص عليه الدستور.

في هذا الإطار، نعبر عن العرفان والتقدير لما قامت به الدولة، بواسطة حكومة دولة الوزير الأول الحالية، لفائدة سكان الجنوب في كل المجالات، لاسيما في قطاعات الصحة والتربية والتعليم والأشغال العمومية والنقل والسكن والطاقة والتشغيل.. إلخ بتخصيص مبالغ مالية هامة للتنمية وترقية معيشة المواطن وتقليص جزء من الهوة

بالوزارة، بحجة عدم اجتماع اللجنة المختصة.

وفي هذا الإطار، نشير إلى الجهود التي يبذلها السيد والي الولاية ورئيس المجلس الشعبي الولائي لتدعيم وتسريع العملية لمحاولة خلق جو الانسجام والتنسيق ما بين المسؤولين الإداريين والمنتخبين، على مستوى الولاية، عن طريق تقديم المساعدات لهم لتشجيع وتسهيل الإجراءات للمستثمرين في مختلف الميادين، خاصة الموجودين في الميدان بمنوجاتهم وبمناصب العمل، بهدف الزيادة في الإنتاج الذي يضمن الاكتفاء الذاتي من المواد التي يكثر الطلب عليها.

أما في قطاع التشغيل تبقى قلوب وعيون شباب ومواطني المنطقة مشدودة إلى تطبيق القرارات السابقة التي اتخذتها الحكومة، بخصوص إعطاء الأولوية في التشغيل لأبناء المنطقة في المعامل وفي الشركات العاملة هناك وإتاحة الفرصة لهم للتكوين، لشغل مختلف المناصب والأعمال المطلوب القيام بها في الشركات والمعامل التي تستغل الطاقة والثروات المكتشفة، حيث يجب اتخاذ إجراءات استثنائية في هذه الميزانية تسمح بالتكفل بالمطلب الأساسي، المتمثل في تشغيل شباب ومواطني المنطقة وكذا تقديم المساعدات للجمعيات الرياضية والشبابية وكذا الجمعيات الناشطة في مجال التعليم القرآني ومجال البر والإحسان، حسب الأصناف والمستويات.

وفي هذا الشأن، نشمّن قرار الحكومة، المتعلق بإدماج الشباب العاملين في عقود ما قبل التشغيل، مع المطالبة بتعميم هذا القرار على العاملين في إطار الإدماج المهني بالإدارات والمؤسسات، كما نؤكد على ضرورة رفع التجميد عن عملية الإدماج للشباب حاملي الشهادات والكفاءات المهنية في جميع الإدارات والبلديات والمؤسسات العمومية التابعة للتوظيف العمومي، للحد من نقص التأطير المسجل في هذه الإدارات، من جهة، والتقليل من بطالة الفئات المذكورة، من جهة أخرى، ومكافحة الانحرافات الاجتماعية المختلفة في المجتمع.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد بوجمعة زفان؛ الكلمة الآن للسيد عبد الكريم قريشي.

السيد عبد الكريم قريشي: شكرا معالي الرئيس بالنيابة.

الحضور الكريم، كل باسمه وصفته، السلام عليكم.

أبدأ مباشرة بطرح الملاحظات والأسئلة التالية:

- نشمّن توجه الدولة للتكفل بحاجيات المواطنين ونقر بأن سياسة الدعم بالشكل الحالي تلتهم مبالغ معتبرة من الميزانية ولم تحافظ بشكل فعلي على القدرة الشرائية للطبقات الهشة. وعليه، فالحاجة ماسة إلى إعادة النظر في هذه السياسة بصورة تدريجية وإعادة توجيهها بصورة مباشرة إلى مستحقيها، من خلال ضبط بطاقة وطنية للطبقات المتوسطة أو الهشة.

- كم نحتاج من وقت لبلوغ التنوع الاقتصادي الحقيقي خارج قطاع المحروقات؟ فقد سمعنا منذ عقود بمرحلة ما بعد البترول، دون أي نتيجة تذكر، فأين الحل؟

- متى يتم تهيئة بيئة الأعمال بصورة مجدية ونهائية؟
- ننوه بتوجه الحكومة لتطوير الاقتصاد الرقمي، مطالبين بأن تشمل الرقمنة الإدارة الجبائية التي بقيت متخلفة، مثلها مثل القطاع المصرفي الذي لم يساير ما هو متاح من أدوات الدفع الإلكتروني، فمتى يتم تجسيد الحكومة الإلكترونية؟
- ضرورة تحجيم دور أسواق الصرف الموازية، مع ضرورة استقطابها، كما نتساءل بكل واقعية عن مدى قدرة بورصة الجزائر على الاطلاع بمهامها؟

- إن عدم الارتهان للطاقات الأحفورية والاستثمار في مجالات الطاقات المتجددة، تعد استراتيجية ضرورية للتنوع الطاقوي، الأمر الذي من شأنه ترشيد الاستهلاك المحلي للطاقة. ونتساءل عن مدى واقعية وجدية التدابير المعتمدة لغرض الاستثمار في الطاقات المتجددة؟

- تسعى الحكومة إلى تنمية المناطق الجنوبية، في حين تركزون الضريبة على النشاط المهني (TAP). وعليه، نطالب باستثناء ولايات الجنوب بمركية الضريبة على النشاط المهني.

- تعاني أغلب ولايات الجنوب من ارتفاع درجات الحرارة، من بداية شهر أفريل إلى نهاية شهر أكتوبر، مما يضاعف من استهلاك الكهرباء، منوهين بالدعم الذي تقدمه الدولة في هذا المجال، مطالبين برفع كمية استهلاك الكهرباء المدعمة لسكان الجنوب بـ 12.000 كيلو واط إلى 18.000 كيلو واط سنويا.

- التكفل التام بعلاج فئة ذوي الاحتياجات الخاصة، من الفحص إلى الأشعة والتحليل، بسبب الأسعار الباهظة،

المطبقة في القطاع الخاص والتي لا تخضع للرقابة اللازمة.
- الإسراع في إنجاز المستشفى الجامعي بورقلة؛ وفي انتظار ذلك، نطالب بأن يحظى مستشفى محمد بوضياف بصفة المستشفى الجامعي، للقضاء على العراقيل التي تواجه تطوير الصحة بورقلة والجنوب وكذا الوقوف ميدانيا على تفعيل الخدمة المدنية أو توأمة جميع مستشفيات الجنوب مع المستشفيات العسكرية.

- ترقية مستوى التربية والتعليم بالجنوب وتهيئة الظروف الجيدة للتمدرس، فما زالت ولايات الجنوب تتذيل الترتيب في شهادة البكالوريا.

- ننوه بتشجيع النخبة الوطنية، لكن مازال مستوى الرياضة بالجنوب دون المستوى المطلوب، بسبب قلة الاهتمام ونظم المنافسة المطبقة في الرياضات الجماعية.

- تتضمن المادة 122 تمويل أنشطة التفتيش البيئي، إلا أننا نستغرب مثل هذا الأمر، في واقع يفتقر لأدنى الوسائل البشرية والمادية ولكم أن تطلعوا على واقع النفايات والنفايات البترولية على الخصوص.

- نظرا لخطورة الأوضاع الأمنية المضطربة التي تحيط بنا، نطالب بأن يحظى الجيش الوطني الشعبي بكل الدعم لما يقوم به من واجب وطني وجهود معتبرة، للحفاظ على الدولة وعلى النظام الجمهوري وعلى سلمية المظاهرات؛ ونؤكد على تسخير كل الإمكانيات الضرورية لجيشنا، ليتمكن بسهولة من القيام بكل واجباته تجاه الوطن المجدى. نطالب، معالي الرئيس بالنيابة، أن تعطى جميع الاقتراحات إلى اللجنة لأخذها بعين الاعتبار.

أشكركم على الإصغاء والمتابعة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد عبد الكريم قريشي؛ الأخ غازي جابري قدم تدخلا كتابيا، إذن، الكلمة مباشرة للسيد فتاح طالبي، فليفضل.

السيد فتاح طالبي: بسم الله الرحمن الرحيم، شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس بالنيابة،

السيدة والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

الأسرة الإعلامية،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بعد اطلاعي على نص مشروع قانون المالية لسنة 2020، فإنني سجلت الملاحظات التالية:

أولا: فيما يخص المادة 25، المتضمنة الزيادة في الرسم الخاص بنزع النفايات المنزلية ورفعها، تؤكدون بأن هذه الزيادة تسمح بتحسين الخدمات المقدمة لفائدة المواطنين في مجال النظافة والمحيط.

والله أتأسف لإعطائكم لنا هذا المبرر، وكأن مشكلة الأوساخ التي تطبع المدن وتميزها، سببه ضعف الرسم المفروض، إعلموا جميعا أن هناك بلديات غنية جدا بالجزائر والأوساخ سمة تميزها، دون أن أذكر هذه البلديات، المشكلة - سادتي - تكمن في فوضى التسيير وضعف أداء المنتخبين وليس في زيادة الرسم.

ثانيا: المادة 26 التي تحدد عناصر الأملاك ونسبة الضريبة عليها.

والله احترت من يملك عقارا غير مبني، تفرض عليه ضريبة، تبعا لقيمة العقار.

وفي نفس الوقت، هناك المرسوم التنفيذي رقم 18 / 335، المؤرخ في 2018/12/22، المتضمن رسوم على القطع الأرضية غير المستغلة، ذات الوجهة الصناعية غير المستغلة والذي تتولى مديرية الصناعة أمره.

ألا يعتبر هذا إزدواجا ضريبيا على نفس العقار غير المبني؟!

ثالثا: بخصوص ماورد في المادة 97، تسوية عملية قرض الخزينة، الممنوح لشركة الخطوط الجوية الجزائرية.

سادتي، هذه الشركة تدير سياسيا وليس اقتصاديا، وهذا أحد أسرار فشلها.

فكروا في إعادة إقلاع الشركة بتدعيمها بكفاءات نزيهة، لتتخذ الشركة ولا تفكروا في إعطائها، في كل مرة، جرعات أوكسجين، فإن ذلك لا ينفع، في ظل السوق المفتوحة على المنافسة الشرسة.

سيدي الوزير، تصحيح خطأ، 3.8 مليار درهم في نفس المادة.

رابعا: المادة 98، حددوا آجالا أخرى لتسوية البناءات، كما شئتم، سادتي.

لن يستفيد من هذا التمديد المواطن الغلبان وغيره، في

الاحتجاجات، وتحرك الشارع ضد غلاء المعيشة وتدني القدرة الشرائية!
والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد فتاح طالبي؛
الكلمة الآن للسيد حميد بوزكري، فليفضل.

السيد حميد بوزكري: شكرا سيدي الرئيس بالنيابة؛
بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد، الرسول الأمين.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم،
السادة الوزراء المحترمون،
زميلاتي، زملائي،
السادة أسرة الإعلام،
السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
بداية، وأنا أستهل مداخلتني، بودي أن أهنيئ شبابنا الذين استفادوا من قرار الإدماج والذي كان في صلب مطالبنا في عدة مداخلات سابقة، كما أشكر الحكومة على هذا القرار الشجاع، كما أتمنى أن يأخذ هذا الإجراء مجراه السليم، لكي يستفيد الجميع دون اقصاء، وخاصة فئة الشبكة الاجتماعية، الذين يزاولون مهامهم منذ سنوات طويلة، رغم الأجر الزهيد الذي لا يلبي احتياجاتهم اليومية. ونحن نتمعن في الوثيقة التي بين أيدينا، لاحظنا أن نفس العبارات المدونة في الوثائق السابقة، حيث نرى إنه كان من الأجدر أن تكون التوقعات تعكس الظروف الاقتصادية الصعبة، حيث لا تزال الخزينة العمومية تعاني من تراجع مداخيلها، لاعتبارات معروفة، ربما هذا الأمر يجعلنا لا نأمل في تحسين معدل النمو الاقتصادي ولو للمدى القصير.

لذا نريد مؤشرات قوية وصراحة أكثر، مع إرادة حكيمة، لكي يصبح حلمنا وحلم الشعب الجزائري يتحقق بموجب قوانين المالية للسنوات اللاحقة.

كما نرى أنه لا بد من الحرص الشديد على عصرنة وهيكلية النظام الجبائي، مع تحسين التحصيل وتوسيع القاعدة الخاضعة للضريبة، مع تعزيز محاربة الغش والأنشطة غير الرسمية.

ظل سوء فهم النصوص وسوء تطبيقها من طرف الأعوان المكلفين بدراسة الملفات. أعطيكُم مثالا عن ذلك وقد كنت وجهت في وقت سابق سؤالاً شفويا في هذا الإطار.

بولاية ميله آلاف المواطنين أودعوا ملفاتهم للتسوية وصرفوا أموالا لتجيبهم اللجنة بعبارة «رفض الملف لعدم احترام دفتر الشروط».

سادتي، إذا احترمت أحد دفتر الشروط، هل يحتاج إلى أن يمر على اللجنة لتسوية بنائه؟

خامسا: المادة 104، أنه بأنه طبقا لما شاهدناه ونشاهدنا، فإن السير نحو الاستدانة، معناه إعادة رهن الاقتصاد الوطني مرة أخرى، إبحثوا عن توجه آخر أحسن!

سادسا: بخصوص المادة 111، المتضمنة وسائل الدفع الإلكتروني، والله الأيام بيننا، ستبقى هذه المادة حبرا على ورق! كيف لنا أن نجبر التاجر على امتلاك وسيلة دفع إلكترونية وهو فاقد للثقة بالبنك أصلا؟!

أصلحو البنوك أولا، إن العالم قد تجاوز هذه المرحلة إنه في مرحلة الدفع الإلكتروني باستعمال الهاتف النقال وتطبيق (kia).

سابعا: بخصوص المادة 109، حبذا لو تضمنت المادة التعميم على كل ربوع الوطن وليس الجنوب فقط، صحيح إخواننا في الجنوب أكثر معاناة، ولكن حتى الشمال به معاناة وأنتم تعرفون ذلك.

وقبل أن أختتم تدخلي، توقفت مطولا عند ميزانية قطاع التعليم العالي، وهي أمامكم، وتبادر إلى ذهني سؤال، ظل يشغلني كثيرا، لماذا أغلبية الطلبة الذين يذهبون في إطار منحة الدراسة بالخارج، وخاصة فرنسا، لا يعودون إلى الوطن الذي أنفق عليهم من خيراته؟

ماذا فعلت الوزارة في هذا الموضوع؟ أم أن هناك نية لدى البعض لإرسال الكفاءات للخارج لخدمته وتفريغ الوطن من الأدمغة؟!

وأخيرا، أختتم تدخلي بالقول، إن هذا المشروع جاء بالكثير من الزيادات في الضرائب والرسوم وجاء أيضا باستحداث الكثير من الضرائب والرسوم المحصلة. ماذا نتوقع مستقبلا بعد هذه السلسلة من الضرائب والرسوم التي ستثقل كاهل الطبقات الفقيرة والمتوسطة بالدرجة الأولى؟

في دراسة استشرافية، أقول لكم، انتظروا تنامي وزيادة

سيدي الرئيس بالنيابة،

سيدي وزير المالية،

إن استمرار سياسة الدعم الاجتماعي الشامل، لا يحقق بتاتا عدالة اجتماعية، كما تهدر أموال طائلة، دون أن تتحقق السياسة النبيلة المرجوة والتي تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للفئات الهشة؛ وبالتالي أود أن أستفسر عن نظرتكم في هذا الخصوص. سجلنا جدلا كبيرا في قضية استيراد السيارات أقل من ثلاث سنوات، والتي يراها البعض مكسبا وأنا شخصيا لست متحمسا للفكرة، لأن تقنيها جد صعب ويفتح المجال للغش، واستنزاف العملة الصعبة، كما أن المواطن البسيط محتاج إلى إجراءات، من شأنها تحسين ظروف معيشته وتحقيق ضروريات الحياة من سكن ومياه صالحة للشرب، أما هذه الأمور فتخص فئة ميسورة من مجتمعنا.

كما تعرف الصناديق الخاصة غموضا في تسييرها، كما تستفيد منها بعض المناطق على حساب الأخرى، نذكر منها، صندوق الضمان و التضامن للجماعات المحلية، حيث استفادت منه بعض الولايات من اعتمادات معتبرة، غطت نقائص تنمية مستعصية، خلال هذا العام عكس ولايات أخرى.

مثلا ولاية الشلف لم تحظ بنفس الاهتمام، مقارنة ببعض الولايات، الأقل كثافة سكانية ومساحة، حيث تعرف قرى ومدائر الولاية نقائص تنمية كثيرة، نخص بالذكر: الطرق البلدية المتهترئة ومدارس في وضعية غير وظيفية وخاصة بالمناطق الجبلية، كالظهرة والزبوجة، و بني حواء وتاجنة.

كما أن ولاية الشلف تعرف تأخرا في التغطية بالغاز الطبيعي ولم تستفد من الاعتمادات الكافية، ناهيك عن عدة عائلات مازال حلمها الكهرباء و الماء ومسالك لفك العزلة.

إن الطريقة التي أصبحت تعتمد عليها المشاريع في بعض البلديات، حيث يبقى عنوان الديمقراطية التشاركية مجرد شعار يتغنى به المسيرون، يحرم المنتخبين من الاستشارة، ما بالك بالمواطنين والدليل أنه مازلنا نسجل احتجاجات يومية و احتقانات بسبب غياب الشفافية في تسيير الشأن المحلي.

كما إن الكثير من المشاريع الهامة والتي كانت ستحسن ظروف حياة السكان بالولاية، حيث رصدت لها مبالغ هامة، إلا أنها لم تر النور بعد لأسباب مختلفة.

لذا نرى أنه إذا لم تسرع الحكومة إلى استكمالها ووضعها حيز الخدمة، ستصبح إهدارا فضيعا للمال العام، نذكر من هذه المشاريع:

- الطريق المزدوج تنس - الشلف، بقيت منه 22 كلم، انطلقت الأشغال سنة 2014 ولكنها متوقفة وتعرف المنطقة الشمالية اكتظاظا مروريا رهيبا.

- مشروع سد كاف الدير الذي أنفقت عليه مئات الملايير، حيث شرع في إنجازه منذ سنة 2005 ولم يتم تحويل مياهه لخدمة الساكنة لحد الآن، بالرغم من أن السكان القاطنين على ضفافه يعيشون أزمة مياه حادة، نخص بالذكر سكان بلدية بربرة، حتى في هذه اللحظة ونحن في فصل الشتاء مازالوا يقتنون المياه من الخواص وتبقى السلطات المحلية في موقف المتفرج حيال هذه الأزمة.

- كما أن السكان المرحلين من منطقة تاجموت، لم يتم التكفل السليم بمعظمهم، ولم تعوض ممتلكاتهم وأصبحوا بطالين، بعدما كانوا من أغنياء المنطقة بنشاطهم الفلاحي.

- إستفادت الولاية أيضا من ميزانية الدولة 200 مليار سنتيم سنة 2016، لأجل الدعم بشبكة المياه الصالحة للشرب، إلا أن المشروع لم ير النور لأسباب مجهولة.

- أيضا مستشفى 60 سريرا بعين مران، انطلقت به الأشغال سنة 2008 ولم تنته لحد الساعة.

- مشاريع سكنية من صيغة الترقوي المدعم والريفية، متحصل عليها سنة 2018 لم يشرع في إنجازها أيضا.

لذا نرى أنه من الضروري الإسراع في إنجازها في أجلها، لأن المواطن أصبح يفقد الثقة في وعود بعض المسؤولين.

هذا ما أردنا الإشارة إليه في تدخلنا، من خلال مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2020.

شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد حميد بوزكري؛ الكلمة الآن للأخ محمد عامر.

السيد محمد عامر: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم، السادة الوزراء المحترمون،

حيث إن من مهامه تدعيم المرافق العامة المحلية التي تعرف نقصاً في التسيير وفي التجهيز، إذ إن له مهاماً تنموية واضحة، قصد التنسيق وعدم التداخل بين ميزانية الدولة الممركزة، والتي تكون قطاعية في العموم، وهذا تفادياً للتداخل و تكرار بعض المشاريع غير المجدية، وهذا الشيء الملاحظ بعد توجيه الشق الأكبر من صندوق (FCCL) من طرف الوزارة الوصية إلى مشاريع لا نراها ذات أولوية والتي كانت على حساب مشاريع، كان من الضروري رسمها كأولوية، كإنجاز المدارس والمتوسّطات وقاعات العلاج والمستشفيات.

لذلك وجب وضع آلية توجيه عائدات هذا الصندوق (FCCL) إلى مشاريع تلبي الغرض من إنشائها، بتحقيق تضامن فعلي ورفع وتدعيم النقص في التجهيز والتسيير ومن بينها:

أ) منشآت تعليمية، كون الوصاية لم تصل إلى تحقيق اكتفاء مؤسساتي لمراحل التعليم بالأطوار الثلاثة ونسبة الاكتظاظ بالأقسام تترجم ذلك، رغم التحايل على الرقمنة، التي من شأنها الضبط الفعلي والواقعي للمتمدرسين.

ب) الطرقات والمرافق الصحية، هاته المنشآت من شأنها رفع الغبن عن المواطن وتحقيق تضامن اجتماعي حقيقي.

ثالثاً: أيضاً هل هاته الوثيقة التي بين أيدينا - مشروع ميزانية الدولة لسنة 2020 - تعتبر وثيقة وخارطة الطريق الرسمية للمشاريع المهيكلّة للدولة عبر ولايات الوطن، أم هي قابلة للتعديل زماناً ومكاناً؟

فما نراه من ممارسات، خلال زيارة مسؤولي القطاعات، وزراء الحكومة، من تقديم وعود مباشرة أمام المسؤولين المحليين ومواطني الولاية، بأنهم سيحظون بحصة تدعيمية من مشاريع معينة، إذن، فمن الضروري ومن مهامهم رسم سياسات تنموية بعيدة ومتوسطة المدى والابتعاد عن الارتجالية في اتخاذ القرار الذي قد لا يكون صائباً بالمناسبة وتحقيق مبدأ تصريف الأولويات في تحقيق مشاريع مجدية و ناجعة وغير عقيمة، حيث إن لكل ولاية خصوصية في الأولويات عبر كامل إقليمها.

فهل هذا يعد خارجاً عن احترام هاته الوثيقة التي بين أيدينا ونحن بصدد المصادقة عليها؟ أم أنه اجتهاد؟ أم أنه سطو على إرادة هيئة دستورية، ممثلة في مجلس الأمة الموقر والذي كان له منذ نشأته دور أساسي و محوري في تجسيد

أسرة الإعلام،
زميلاتي، زملائي،
الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أولاً: من خلال الاطلاع على الأرقام التي تحتاج أحيانا إلى التمعن والتفحص، والاستعانة بجدول الضرب لآلاف وملايين الدينارات لاستخراج الأغلفة المالية، ضمن جداول بعناوين مشاريع برامج مركزية وبرامج غير مركزية. نجهل كيفية إعداد هاته الجداول التي شملت غالباً ولايات أقل وأقصت العديد من الولايات وقد نجد هذا الإقصاء أحيانا لولايات معينة بكافة القطاعات الوزارية. والسؤال الذي يطرح نفسه:

- هل هناك مساواة في تسجيل هاته البرامج المركزية وغير المركزية؟

وجوب إعادة آلية شفافة واضحة في برمجة المشاريع، خلال ما يسمى بجلسات التحكيم السنوية والتي تعقدها وزارة المالية بمعية القطاعات المعنية، إذ يجهل المعيار التقني والكيفي والإجرائي في تسجيل عملية قطاعية ما على مستوى ولاية ما.

الاستفهام هو: صاحب المشروع، المدير، هل يحتاج إلى جرأة، أم إلى قوة الدفاع؛ أم إلى ربط علاقة مع مسؤولي المالية المركزيين، قصد تسجيل مشروعه المقترح؟ أم أنه يخضع لمعايير أخرى، نتساءل ماهي؟

إذ لا يعقل عقد جلسة تحكيم من طرف هيئات تنفيذية - وغالبيتهم من خارج الولاية - في غياب ممثلي الشعب، لأن أولويات طلبات المشاريع والحاجة إليها وأهميتها نابعة من القاعدة الشعبية للمواطنين، ممثلة في من فوضهم.

ولذلك هاته الآلية والتي اعتمدت منذ مدة وسنوات فارطة، نراها لم تف بالغرض ولم تلبي احتياجات الساكنة عبر إقليم الوطن، مادام أننا نرى احتجاجات يومية تترجم انشغالات حقيقية ومعاناة متكررة ومعاشة، وخاصة في الولايات الداخلية والبلديات الداخلية والعميقة والبعيدة، فمتى نستخلص الدروس إذن؟

ثانياً: كان من المفروض أيضاً إضافة ملحق (Annexe) خاص بـ (FCCL) مفصل، لأنه يعتمد كآلية لتكريس التضامن المالي بين الجماعات المحلية والتابع لوزارة الداخلية والذي تعد مصادر تمويله ذاتية وغير جبائية للجماعات المحلية.

مبدأ الحكامة المسؤولة عبر جميع مفاصل الدولة، مراعي خصوصية كل مرحلة من حياة الجزائر وشعبها؟

رابعا: لم يتم تمييز وحصر والوصول إلى عملية فرز للمشاريع العقيمة والمشاريع غير العقيمة ضمن ميزانية الدولة 2020، إذ أن هذه التسمية تردد ذكرها بقوة وبإلحاح وفي هاته المرحلة الجديدة من حياة الجزائر والتي نلتمس فيها خيرا، إن شاء الله، غير أننا لا نرى لها أثرا ضمن دفاتر الميزانية الموزعة علينا و المعروضة للمصادقة، إذ إننا بعد إجراء مقارنات لدفاتر الميزانيات المعروضة لسنوات 2017-2018-2019 و سنة 2020 لم نجد اختلافا بينها إلا في اختلاف ألوان أغلفة الدفاتر أو اختلاف مسميات الولايات التي فازت بتسجيل مشاريع لا نعرف تصنيفها، هل هي عقيمة أم منتجة، مادامت من نفس نمط سابقتها للسنوات الفارطة؟

وشكرا على حسن الإصغاء.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد محمد عامر؛ الأخ علي بلوط قدم تدخلا كتابيا، إذن الكلمة مباشرة للسيد إلياس عاشور، فليفضل مشكورا.

السيد إلياس عاشور:

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي، أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

يشرفني أن أعرض عليكم بعض الملاحظات الموجودة في مشروع قانون المالية لسنة 2020؛ وهذا بعدما تلقيت عدة مراسلات من هيئات ونقابات لمهن حرة، على غرار الهيئة الوطنية للمهندسين المعماريين.

هذه المهنة الحرة التي كانت تحصد ضريبة جزافية تقدر بـ 12٪ من المكاتب التي لا يتجاوز دخلها السنوي 30 مليون دينار جزائري وهذا ما كان معمولاً به منذ قانون المالية 2015.

ونعلم أن هذا القانون أخذ مدة زمنية معتبرة لتطبيقه وتأقلم أصحاب المشاريع والمؤسسات الاقتصادية معه، مع الأخذ بعين الاعتبار تغيير العقود وإلغاء القيمة المضافة في الفواتير، وبعد تأقلم الجميع ألغيت هذه الطريقة لتحصيل الضريبة.

إن المهندس المعماري كفنان، سيعاني من الإجراءات التي ستعرقل السير الحسن للمهنة والتي تعاني في الوقت الحالي من المنافسة غير الشريفة، من قبل المكاتب والمؤسسات الأجنبية الموجودة في الجزائر.

لاحظنا فرض ضريبة في مجال حماية البيئة والفعالية الطاقوية، هذا جيد! لكن حماية البيئة ليس بغلق المصانع وتسريح العمال.

إن بعض البلديات تعيش بأتاوات الضرائب فقط وهذا لوجود مناطق نشاط صناعي، أنشأت عشوائيا في العشرية السوداء، من قبل خواص والتي لا تتماشى مع بعض القوانين الموجودة حاليا، على غرار بعض البلديات الموجودة في ولايتنا.

هناك هيئة ولائية بمديرية البيئة، تقوم بغلق المصانع وهذا دون سابق إعدار.

هذه التصرفات وتغول الإدارة سوف ينفر المستثمرين ويعيق جمع الضرائب في البلديات الفقيرة.

نحن نعلم أن ولايتنا كانت منطقة صناعية بامتياز وتقهقرت في السنوات الأخيرة؛ وهذا بفعل نقص العقار الصناعي واستفادة بعض المستثمرين غير الحقيقيين من الأراضي، دون القيام بإنجاز مشاريعهم، على الرغم من حظنا بوجود والي بالولاية برتبة وزير. إننا نطالب السلطات العليا بمساعدته وهذا بتعديل العمل بمخطط شغل الأراضي، الذي يمنع المصانع صنف: 1 - 2 - 3 من العمل في إقليم بعض البلديات، على غرار بلدية بني تامو، رغم تقدم أصحاب المصانع بتوفير اليد العاملة وهم مستثمرون حقيقيون.

فيما يخص قطاع الشباب والرياضة الذي ما يزال يعاني من التقشف، لاحظنا أن الميزانية ضعيفة جدا، لما يمثله هذا القطاع من أهمية لشبابنا، إن الولاية تفتقر إلى المنشآت الرياضية والشبانية في عدة بلديات، والتي تعتبر منكوبة في هذا المجال، على غرار بلديات: بني تامو، أولاد سلامة، قرواو، حمام ملوان وخاصة مفتاح.

إننا نريد تفعيل الاتفاقية التي كانت بين وزارة التربية و وزارة الشباب والرياضة، المخصصة لاستعمال المرافق الرياضية التابعة لوزارة التربية، لتطوير بعض الرياضات الجماعية والرياضة النسوية في هذه البلديات. إننا نلاحظ أن هناك اختلالات في تمويل الفرق الرياضية،

المنبر، أرفع القبة احتراما لكل جندي مرابط على حدودنا، دفاعا عن حرمة ترابنا، ومن خلاله إلى كل أفراد المؤسسة العسكرية وعلى رأسهم نائب وزير الدفاع الوطني، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، السيد الفريق أحمد قايد صالح، عرفانا بجهود هذه المؤسسة في الذود عن الجزائر ووقوفها مع شعبها، للخروج من أزمتها وفق ما يقره دستور الجمهورية.

السيد الرئيس بالنيابة، السيدات والسادة، إن القراءة المتأنية لمشروع قانون المالية المعروض علينا، تكشف لنا أن المشروع قد أجاب عن العديد من التساؤلات وقدم حلولاً للكثير من التحديات التي تواجه الجزائر، وحافظ على سياسة الدعم الاجتماعي للمواطنين. لكن أود الإشارة هنا إلى أنه على الحكومة التفكير الجدي في إيجاد ميكانزمات عملية لتقديم الدعم بشكل مباشر للمواطن للتقليل من عجز الميزانية. ولأن مجلسنا الموقر لا يمكنه إجراء تعديلات على المشروع، إلا أنني كلي أمل في أن تؤخذ ملاحظتنا وتدخلاتنا بعين الاعتبار وأن تجد لها طريقاً وأثراً في النصوص التنظيمية، وأن يحرص رئيس المجلس بالنيابة، الموقر، على المتابعة الدقيقة لهذه المسألة. السيدات والسادة،

أود استغلال هذه السانحة للتنبيه إلى بعض الانشغالات المرفوعة من قبل مواطنات ومواطني ولاية جيجل وسأحصر هذه الانشغالات، على كثرتها، في تلك الانشغالات التي تحمل بعداً وطنياً.

إن مشروع مركب الحديد والصلب بمنطقة بلارة بالميلية، الذي كلف خزانة الدولة أزيد من ملياري دولار، متوقف عن الإنتاج، ليس بسبب إضراب العمال ولا لغياب المادة الأولية ولا لرداءة النوعية ولكن لأن أطنان الحديد التي أنتجها المركب الصناعي مكدسة وليس هناك من يشتريها، لأن هذه المادة ببساطة - معالي وزير المالية - لا تزال تستورد من الخارج وبالعملة الصعبة، فأى سياسة هذه التي تدمر المنتج الجزائري؟ ولماذا لم تدرج هذه المادة ضمن قائمة المواد المعنية بالرسوم المرتفعة المعدة من قبل المصالح التجارية؟ فهل يعقل أن ننجز مركبا صناعيا يكفي إنتاجه وإنتاج مصانع عمومية وخاصة لتغطية حاجيات البلاد، ثم نستمر في استيراد هذه المادة، فهل هذا معقول؟! وأنا أطالب وزارة التجارة من هذا المنبر، بتدارك الأمر بشكل

حيث لاحظنا تفضيل بعض الفرق وتهميش أخرى، خاصة في المدن الداخلية وفرق جنوبنا الكبير، لذا نطالب بضبط الميزانية، وخاصة وزارة الشباب والرياضة وهذا بتحويلها إلى الصندوق الوطني لتنمية الرياضة والأنشطة الشبانية الذي يقوم بالتوزيع العادل للإعانات المالية.

ونعلم أن هناك مشكل تمويل، فالشركة الوحيدة التي تمول هي سوناطراك وهي تمول فريقا عن فرق أخرى، لاحظنا بعض الولايات على شكل فرق الميلية بولاية جيجل الذين كان سحورهم عبارة عن ساندويتش!

فيما يخص قطاع السكن، إنشاء عدة مجمعات سكنية، وقد أنشأت في مجال القضاء على أزمة السكن، لكن هذا السكن وسط طرق مهترئة، عدم وجود مرافق شبانية ورياضية، مما سوف يحفز على البطالة والانحراف.

نحبذ أن تكون دراسة في المخطط التوجيهي للمدن وأن يكون في أي مجمع سكني كبير، منطقة صناعية صغيرة أو خدمات التي..

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد إلياس عاشور؛ الأخت رفيقة قصري قدمت تدخلا كتابيا، الأخ محمد قطشة أيضا؛ وعليه فالكلمة مباشرة للسيد فؤاد سبوتة.

السيد فؤاد سبوتة: شكرا سيدي الرئيس بالنيابة؛ بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام الأفاضل،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أستسمحكم - في البداية - قبل تقديم مداخلتني، حول ما جاء في مشروع قانون المالية أن أفتح قوسا، لأعبر عن استنكاري الشديد من مسعى أحد البرلمانين الأوروبيين للتدخل في الشأن الجزائري؛ وهي محاولات مكشوفة للتشويش على الانتخابات الرئاسية وضرب سلمية الحراك. وأجدد، بالمناسبة، الدعوة مرة أخرى للجزائريين والجزائريين للتخلي بالمزيد من الحذر تجاه هذه الأطراف التي تتربص بالجزائر وبالجيش الوطني الشعبي. ومن هذا

الاستشفائية، خاصة عيادة التوليد ببلدية جميلة الجبلية التي رفع سكانها مطلباً استعجالياً وملحاً لتحقيق أملهم وأمل ساكنة خمس بلديات مجاورة، تضطر النسوة هنالك إلى قطع عشرات الكيلومترات للوصول إلى مستشفى عاصمة الولاية ولكم أن تتصوروا معاناة الأمهات في طرق جبلية وعرة.

تلكم هي، السيدات والسادة، بعض الملاحظات التي وددت تقديمها وشكراً.

السيد الرئيس بالنيابة: شكراً للسيد فؤاد سبوتة؛ الكلمة الآن للسيد رشيد بوسحابة، فليفضل.

السيد رشيد بوسحابة: شكراً للسيد الرئيس المحترم بالنيابة؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم، معالي وزير المالية، ممثل الحكومة المحترم، السيدات والسادة أعضاء الحكومة، زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل، أسرة الصحافة والإعلام، الحضور الكريم، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس بالنيابة، حقيقة، تميزت فترة تأطير الاقتصاد الوطني، الكلي والمالي، على المدى المتوسط للفترة (2018 - 2020)، بضغوطات كثيرة على التوازنات المالية لبلادنا، خاصة فيما يتعلق بالخزينة العمومية، بعد تراجع مواردنا المالية منذ سنة 2014؛ وحقيقة أنه تم اتخاذ عدة تدابير منذ سنة 2015 تهدف إلى:

- الحد من انخفاض الموارد،
- ضمان استمرارية تقديم الخدمات العمومية،
- الحفاظ على ديمومة الحركة الاقتصادية ومناصب الشغل.

وهذا مثلما جاء في مذكرة عرض مشروع قانون المالية لسنة 2020 وتقديرات 2021 - 2022؛ ولكن رغم ذلك يبقى الحذر مطلوباً، بالنظر إلى استمرار انخفاض أسعار المحروقات وتذبذبها في السوق العالمية، مما يستدعي تسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية، خاصة المالية منها، والتحكم

استعجالي، واسمحوا لي سيادة رئيس مجلس الأمة بالنيابة، أن أطلب منكم تفعيل دور لجان الرقابة البرلمانية، حتى تتمكن من إيصال ومتابعة انشغالات المواطنين وهذا وفق ما ينص عليه النظام الداخلي للمجلس الموقر.

المسألة الثانية التي أود التطرق إليها، هي وضعية مشروع منفذ الطريق السيار، جن جن - العلفة، الذي انطلقت به الأشغال سنة 2013، على مسافة 110 كلم، وهو واحد من المشاريع الاستراتيجية للدولة الجزائرية وهو متوقف حالياً وكل طرف يرمي الكرة لرمي الآخر، الشركة الإيطالية - معالي الوزير - المكلفة بالإنجاز تقول إنها لم تحصل على مستحقاتها من الدولة الجزائرية والعشرات من شركات المناولة تنتظر وبينهما ضاع المشروع الحيوي والضرورة تقتضي استكمالها والأمر يحتاج صراحة إلى وقفة جادة، لأن دخوله حيز الخدمة سينعش التنمية في عشرات الولايات ويسمح بعودة المستثمرين إلى التصدير والاستيراد انطلاقاً من الميناء العالمي.

السيد الوزير، لقد تسببت الفيضانات التي شهدتها ولاية جيجل السنة الماضية في سقوط جسر الملاكي، الرابط بين بلديتي العنصر وبلهادف وقد تكاثفت جهود الخيرين لإنجاز جسر مؤقت، لكن المؤقت امتد على مدى سنة وقد انهار مؤخراً ونفس المأساة يعيشها سكان بني ياجيس الذين أنجزوا السنة الماضية جسراً بسواعدهم ومالهم، لكن الجسر انهار مؤخراً بسبب ارتفاع منسوب مياه الوادي، لذا أطلب منكم - السيد الوزير - قبول طلب السلطات المحلية، بتسجيل مشروع الجسر في أقرب وقت لرفع المعاناة عن مواطنينا.

وأختم، في الأخير، بعرض سريع حول وضعية الصحة بولاية جيجل التي لم تأخذ حقها من المشاريع، بعدما جمدت العديد منها، بداية الأزمة المالية. لكن هناك أمور مستعجلة أرجو أن تؤخذ بعين الاعتبار وعلى سبيل المثال: مستشفى الطاهير الذي يستقبل يومياً مئات المرضى، أصبح اليوم يشكل خطراً حقيقياً على المرضى والزوار، على حد سواء، نظراً لقدمه، لذا أطلب منكم رفع التجميد عن مشروع إنجاز مستشفى جديد ببلدية الطاهير وتسجيل عملية لتوسيع مستشفى الميلية الذي أصبح لا يحتمل الضغط الكبير عليه، بالنظر لاستقباله مرضى فوق طاقة استيعابه. ونأمل منكم رفع التجميد عن بعض المصحات

إنطلاقاً من وعينا بصعوبة الظرف المالي والاقتصادي للبلاد، فإننا نثمن كل الإجراءات والتدابير التشريعية التي أتى بها مشروع قانون المالية لسنة 2020، خاصة وأنه لم يحمل في طياته ما قد يمس بالمكاسب الاجتماعية المحققة أو يعطل ما هو في طور الإنجاز، بل على العكس من ذلك، فإن الكثير من المشاريع ذات الطابع الاجتماعي شرعت الحكومة في رفع التجميد عنها، مثل مواصلة بناء المؤسسات التعليمية لفائدة أبنائنا وكذا مصالح تقديم العلاج للمرضى والموارد المائية وغيرها.

إن ما يهم المواطن، بالدرجة الأولى، هو أنه ليس هناك مساس بالتحويلات الاجتماعية والتضامن الوطني؛ أو ما هو موجه أساساً لدعم العائلات والسكن والصحة ودعم أسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع، أي الحبوب والحبوب والسكر والزيوت الغذائية؛ أو ما يثقل كاهل المواطن بضرائب جديدة أو زيادات فيما هو موجود من ضرائب.

إن مشروع قانون المالية لسنة 2020 الذي ناقشناه اليوم، في هذا الشهر المبارك، شهر نوفمبر، شهر البطولات والأمجاد، يكرس في الحقيقة الطابع الاجتماعي للدولة الجزائرية الذي نص عليه بيان أول نوفمبر 1954، بإقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية، ذات السيادة، ضمن إطار المبادئ الإسلامية؛ ويشكل خارطة طريق للسنة المالية المقبلة 2020.

في الختام، والجزائر تسير بثبات وعزم نحو اختيار رئيس جديد للجمهورية، خلال الاستحقاق الرئاسي المقبل والمقرر يوم 12 ديسمبر 2019، تلبية لمطالب الحراك الشعبي، وبمرافقة مؤسسات الدولة، وفي مقدمتها المؤسسة العسكرية، بقيادة المجاهد الفريق أحمد قايد صالح، نائب وزير الدفاع الوطني ورئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني، لا يسعنا إلا أن نبارك هذا المسعى وندعم هذا التوجه والخيار الوحيد المتاح اليوم؛ وهي فرصة تاريخية للشعب الجزائري ليختار من يقوده بكل شفافية ونزاهة وحرية وديمقراطية، لبناء جزائر قوية وديمقراطية، مثلما حلم بها أسلافنا من الشهداء الأبرار والمجاهدين، الباقين على العهد، والله المستعان.

شكراً لكم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،
شكراً سيدي الرئيس بالنيابة.

في ملف الطاقة الذي يعتبر تحدياً كبيراً تواجهه بلادنا اليوم وفي قادم الأيام، حيث ينبغي إعادة هيكلة كلية وشاملة للاقتصاد الوطني.

سيدي الرئيس بالنيابة،

لقد جاء مشروع قانون المالية لسنة 2020 الذي درسه ووافق عليه مجلس الوزراء، برئاسة رئيس الدولة، السيد عبد القادر بن صالح، يوم الأحد 1 أكتوبر 2019، بالعديد من التدابير التشريعية والتي يتلخص أهمها في الآتي:

- تنسيق وتبسيط الإجراءات الضريبية،
- توسيع الوعاء الضريبي وتحسين إيرادات ميزانية الدولة والجماعات المحلية،
- التحكم في واردات السلع والخدمات،
- التضامن الوطني،
- ترقية الاستثمار وتأطير التمويل الخارجي،
- حماية البيئة والفعالية الطاقوية،
- تطوير الاقتصاد الرقمي.

كما تم إدراج عدة إجراءات في مشروع قانون المالية لسنة 2020، تأتي في سياق استمرارية الحفاظ على الدور الاجتماعي للدولة، من خلال تدخلها في العديد من النشاطات ذات البعد الاجتماعي وتنعكس مباشرة على المواطنين؛ وقد فصل التقرير التمهيدي للجنة في ذلك.

وبالمناسبة، فإن أعضاء اللجنة مشكورون على العمل الذي قاموا به والانشغالات والتساؤلات التي طرحوها على ممثل الحكومة، السيد وزير المالية، خاصة تلك المتعلقة بالاعتمادات الخاصة بالتحويلات الاجتماعية، غير أن ردود وإجابات ممثل الحكومة، السيد الوزير، عليها لم تكن شافية وكافية، خاصة ما تعلق منها بالمسائل التي تشغل الرأي العام الوطني اليوم، مثل قضية استيراد السيارات من الخارج ومسألة الحسابات بالعملة الصعبة لدى البنوك، والمبالغ الواجب الإدلاء بالتصريح بشأنها، ومسألة سكنات «عدل» وقضايا التأمينات وغيرها من القضايا التي تبقى غير واضحة، يشوبها اللبس والغموض وتثير الجدل لدى المواطنين.

وعليه، أغتنم هذه الفرصة لأطلب من ممثل الحكومة، السيد وزير المالية، تقديم المزيد من الشروحات حول هذه المسائل.

سيدي الرئيس بالنيابة،

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد رشيد بوسحابة؛ الكلمة الآن للسيد العيد ماضوي.

السيد العيد ماضوي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أيها الحضور، مرحبا بكم كل باسمه ومنصبه. أما فيما يخص تدخلني حول الميزانية، نلاحظ، من خلال تقديم مشروع قانون المالية 2020، أنه حافظ على الدعم الشامل للفئات المحتاجة وإدماج أصحاب العقود. نلاحظ كذلك أن هناك تخفيضا للواردات بحوالي 8 ملايين دينار، مقارنة بسنة 2019 وهذا ما يخفض من نسبة العجز، إلا أن نسبة التضخم نلاحظ أنها مرتفعة بأكثر من 4.5٪.

والملاحظ أيضا أن القطاع الوحيد المساهم في الميزانية هو قطاع المحروقات، الذي سجل نسبة نمو بأكثر من 1٪. نتساءل: أين هي القطاعات الأخرى من نسبة النمو: الصناعة، المناجم، السياحة، الفلاحة؟ وهذا يتطلب منا ومنكم التفكير الجدي لإيجاد البدائل لتحسين دخل الدولة.

معالي الوزير، تدخلني يتمحور أيضا حول بعض انشغالات ولاية إيليزي:

أولا، فيما يخص الرسم على النشاط المهني (TAP) هذا الرسم الذي أصبح بمقتضى قانون المالية لسنة 2013، المادة 20، حيث حوّل التحصيل على المستوى المحلي على مستوى المديرية الولائية إلى المستوى المركزي، أي المديرية العامة للضرائب.

هذا الإشكال ألحق أضرارا بتوازن ميزانيات الجماعات المحلية لبلديات ولاية إيليزي في إيراداتها الجبائية.

وكذلك بعد الفصل في الاختصاص الإقليمي مع ولاية ورقلة، بخصوص توقع المجمعات البترولية لكل من: حوض المرك، أناداركو، سوناطراك وحوض منزت لجمات بين (FCP) وسوناطراك، أصبحت تابعة لبلدية الدبداب بولاية إيليزي، إلا أن هذا لم يحسن من إيرادات البلدية والولاية، كما نطالبكم بتحسين المسافات الطولية للأنابيب العابرة لإقليم بلدية الدبداب وبرج عمر إدريس وعين أم الناس لأنها بلديات بترولية.

وبما أنني كنت رئيس بلدية ففيما يتعلق بمحاسبة رؤساء

البلديات، فيما يخص التنمية وأيضا استهلاك الأغلفة المالية، قلت كنت رئيس بلدية الدبداب التي تبعد بحوالي 240 كلم عن مقر دائرة عين أم الناس. أولا، الميزانية نصادق عليها في مقر الدائرة، أيضا بالنسبة للمراقب المالي، يعني في كل العمليات، لا بد أن نقطع مسافة حوالي 440 كلم، 450 كلم ذهابا وإيابا.

يعني هذا ما عطل التنمية في هذه البلدية، نطلب من سيادتكم، معالي الوزير، فتح المقر المالي لبلدية الدبداب وبرج عمر إدريس وبرج الحواس، هذه البلديات تبعد بمسافات كبيرة ولحد الآن الأغلفة المالية مازالت مرصودة. وكما تعلم، معالي الوزير، هناك تحويل للميزانية، غلق الميزانية، في آخر السنة المالية، في 30 مارس، ثم أيضا التحويلات، ثم يأتي (CEP) ويقول لك أغلقت العملية ابتداء من 20 نوفمبر... إلخ، مما عطل الإنجاز والتنمية في هذه البلديات.

أيضا بالنسبة لبلديات الدبداب، تحتوي على ثلاث نواحي بالنسبة للشركات البترولية.

لماذا لم يتم فتح مفتشية للضرائب لهذه البلدية؟ التي أصبحت من السنة الماضية كولاية منتدبة.

ولانتسى أيضا، زيادة الدخل بالنسبة للبلدية أو الولاية المنتدبة، لماذا لم يتم لحد الآن تنشيط المعبر الحدودي لبلدية الدبداب - غدامس، الذي هو بيننا وبين الجارة ليبيا؟ هذا ما يساهم في نشاط التجارة بين البلديات ويساهم في مداخيل الدولة.

وفي تدخلني بالأمس، قلت إن هذا الأمر استغل من طرف الجارتين ليبيا ومصر وشكرا.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد العيد ماضوي؛ الكلمة الآن للأخ محمد العيد بلاع، فليتفضل.

السيد محمد العيد بلاع: شكرا سيدي الرئيس بالنيابة.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلسنا،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم.

إن مشروع قانون المالية هذه المرة، يحضر ويعرض - كما تعلمون - في ظروف جد خاصة، اعتبارا لما تعيشه بلادنا في هذه المرحلة الحساسة، وأظن أن هذه الظروف قد ألفت بظلالها على محتوى هذه الميزانية وتوجهاتها.

وإن كانت هذه الميزانية هي أداة تنفيذ برنامج الحكومة للسنة المالية 2020، فإنها بالضرورة تكون قد أعدت بالكيفية التي تسمح بتنفيذ التزاماتها وهي التزامات كبيرة، مهمة وحتى شجاعة أحيانا ولها من الأثر الاجتماعي والاقتصادي، الاستراتيجي على المواطن ما يجعلها محل متابعة دقيقة من طرف المواطنين وأي خلل في تنفيذها، أي في الوفاء بها، سيشكل منعطفا خطيرا آخر يزيد من الهوة بين المواطن والحكومة.

وإن كانت النتائج المرجوة إيجابية، فأتصور أن المواطن الواعي سيقع في إحراج مع نفسه، بين مطلبه برحيل الحكومة وبين النتائج الإيجابية التي حققتها هذه الحكومة، كان يقال عنها حكومة تصريف أعمال، وإذا بها تحقق نتائج وتتخذ قرارات هامة في صالح الفئات المجتمعية، خاصة المحرومة والاقتصاد الوطني بصفة عامة، عجزت حكومات متتالية عن تحقيقها.

سيدي الرئيس بالنيابة، إن قراءتي هذه لا تغنيني عن طرح بعض الانشغالات، بهذه المناسبة، أبدؤها بالميزانية المحلية، أي ميزانية الجماعات الإقليمية، وخاصة منها البلدية.

فبالرغم من تنازل الدولة عن بعض نسب الرسوم لصالح هذه الجماعات، إلا أن ضعف التحصيل يبقى حاجسا حقيقيا.

ورغم تضارب تحميل المسؤولية بين البلديات وقباضات الضرائب ورغم تحديد الصلاحيات ووضوحها، إلا أن هذا الإشكال يبقى مطروحا، ولست أدري إن كان معالي وزير المالية على علم - على الأقل - بنسبة التحصيل على مستواها؟ وهل هناك إجراءات أخرى لإيجاد حل لها عوض البحث عن فرض ضرائب ورسوم جديدة؟

نفس الشيء يقال عن تامين مداخيل هذه الجماعات، لأن الصعوبة لا تكمن في المراجعات، بل دائما في التحصيل، رغم وجود الحل القانوني، إلا أن القضايا المطروحة على العدالة في هذا الموضوع وتأخر البت فيها أحيانا، يؤخر هذه العملية ويشكل التزاما ماليا عليها أحيانا، هي عاجزة عن

تسديده.

والنتيجة أنها ترجع في كل مرة لإعانات الدولة، أي إعانات التوازن لتحقيق توازنها المالية؛ وبالتالي تشكل عبئا آخر على ميزانية الدولة.

لذلك - معالي الوزير - هل هناك إجراءات جدية لتوفير قروض الدفع للولايات التي تعرف وتيرة نمو مقبولة تتطلب ذلك؟

فولايتنا، ولاية خنشلة، كمثال، تعرف في الآونة الأخيرة ديناميكية جديدة في إعادة بعث هذه المشاريع التي كانت مجمدة وكذلك الجديدة منها.

هذه الوتيرة الجديدة اندمج فيها كل المتعاملين، إلا أن قلة قروض الدفع (CP) وانعدامها أحيانا، من شأنه أن يعرقل هذه الحركية، وخاصة على مؤسسات الإنجاز المحلية التي تكاد تتوقف بسبب ذلك.

أما بخصوص الصندوق المعروف بـ (FCCL) سابقا، وحاليا صندوق الضمان والتضامن بين البلديات، هذا الصندوق، وكما تعلمون في السابق، كانت مديرية الإدارة المحلية هي المسؤولة عن تسييره، كان ذلك محليا وكان ذلك مقبولا، حين كانت الاعتمادات الممنوحة للبلديات ضعيفة وفي مجالات محدودة ولكن اليوم أصبح تدخل الصندوق أهم، بمشاريع أحيانا كبرى وفي قطاعات مختلفة. هذا الحجم يفرض توزيع هذه العمليات على المديريات التنفيذية للولاية، حسب الاختصاص، لافتقارها، أي المديرية (DAL) للإمكانيات المالية والبشرية والاختصاصية، حتى لا تكون عائقا في تنفيذ هذا البرنامج المهم.

هذا ما شكل تخوفا على تنفيذ برنامج أقرته الحكومة لولايتنا، خلال زيارة معالي وزير الداخلية مؤخرا والذي، بالمناسبة، نلح على وضع القرارات المتخذة بشأنه حيز التنفيذ بسرعة.

موضوع تركته - سيدي الرئيس بالنيابة - إلى نهاية تدخلتي هذا، ليس لأقلية أهميته وإنما بالعكس لأهميته القصوى، موضوع، لا أبالغ إن قلت لكم إنه أصابنا وأصاب كل مواطني الولاية بالإحباط..

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد محمد العيد بلاع؛ الكلمة الآن للسيد مصطفى جبان، فليتفضل.

عن طريق التحويلات الاجتماعية، بهدف حماية الفئات الاجتماعية الهشة، ويكفي فخرا أن بلدنا لم يلجأ للاستدانة من الخارج.

السيد الرئيس بالنيابة،

إن مشروع قانون المالية 2020، المطروح للمناقشة، هو استكمال لمسار الإصلاح ويندرج في إطار ترتيب الأولويات وتوحيد الرؤية الاستراتيجية التي حددتها وزارة المالية، من أجل العودة تدريجيا إلى التوازن المالي وإصلاح المنظومة الجبائية.

نتمن ما جاء به مشروع هذا القانون من توقعات وأهداف نحو المزيد من الإنفاق ورفع التجميد عن المشاريع التنموية الاستراتيجية، بتطوير المنظومة الاقتصادية، من خلال احتضان وتمويل الدولة للمؤسسات الناشئة (Start up)، مما سيفتح المجال لامتناس البطالة وفتح مناصب شغل جديدة. كما لاحظنا أن مشروع هذا القانون يولي أهمية بالغة لكل القطاعات، لاسيما أن توزيع الاعتمادات المقترحة في الميزانية أعطت أهمية كبيرة للقطاعات التي تمس مباشرة المواطن، كالسكن والصحة والتربية والتعليم والتشغيل والدفاع الوطني، العين الساهرة على أمن وسلامة هذا الوطن.

كما نبارك التعديلات الجوهرية التي اقترحها وصادق عليها السادة نواب الغرفة السفلى بالبرلمان على مشروع القانون والتي تصب، بالدرجة الأولى، لمصلحة المواطن الجزائري، والتي نذكر أهمها:

- إدخال مادة جديدة (76 مكرر) تنص على الترخيص للجزائريين المقيمين بالخارج والراغبين في العودة للجزائر بإدخال سيارات وبضائع بقيمة مالية إجمالية تصل إلى 4 ملايين دج بالنسبة للطلبة و 5 ملايين دج بالنسبة لباقي المواطنين.

- كما وافق المجلس الشعبي الوطني على اقتراح مادة جديدة، تجعل إجبارية التصريح بالعملة الصعبة، عند الدخول أو عند مغادرة الإقليم الجمركي، تطبق على المبالغ التي تفوق 5.000 أورو أو ما يعادلها من العملات الأجنبية عوض 1.000 أورو.

- تخفيض رسم الطابع المطبق على جواز السفر الموجه للقصر، من 6.000 دج إلى 3.000 دج، على أن يتم تمويل هذا الإجراء، من رفع حق الخروج من التراب الوطني عبر

السيد مصطفى جبان: شكرا سيدي الرئيس بالنيابة؛
بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين.

السيد معالي رئيس المجلس بالنيابة،

معالي الوزراء الأفاضل،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، أود أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم في إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2020، من خبراء ومتخصصين وإطارات وتقديمه إلينا بهذه الصورة، لمناقشته وإثرائه اليوم أمام هذا الجمع الكريم.

كما لا يفوتني أن أنه ببقوة اليقظة والروح الوطنية العالية للجيش الوطني الشعبي وجهوده المتواصلة، للحفاظ على سلامة الجزائر، وعلى النهج الدستوري والسير الحسن لمؤسسات الدولة وضمان الأمن والاستقرار. وفي هذا المقام، لا يسعنا إلا أن نتوجه بتحية تقدير وعرفان للقيادة العليا للجيش الوطني الشعبي وعلى رأسها السيد الفريق، أحمد قايد صالح، نائب وزير الدفاع الوطني، قائد أركان الجيش الوطني الشعبي، ووقوفه الدائم ومرافقته المستمرة إلى جانب الشعب، خاصة في هذه المرحلة الحساسة والمصيرية للبلاد، والشكر موصول إلى مختلف الأسلاك الأمنية، الساهرة على ضمان التحول الديمقراطي السلس للبلاد، فلولاً جهودهم الجبارة لما كنا نحن اليوم مجتمعين لأداء دورنا البرلماني على العمل الحكومي.

السيد الرئيس بالنيابة،

لقد استبشرنا خيرا، عند اطلاعنا على مشروع قانون المالية لسنة 2020، وأن أملنا كجزائريين مازال قائما ونتطلع دائما للأفضل، بعون الله، وبفضل الرؤية الاستشرافية المتبصرة لأعضاء حكومتنا، حيث أصبحت ملامح الإصلاح المالي والاقتصادي تتضح في كل المجالات ونتائجها الإيجابية تظهر للعيان، عكس ما يروج له بعض المتشائمين.

لا يخفى على الجميع أن الجزائر لم ولن تتخلى عن سياسة الدعم الاجتماعي والتضامن الوطني، هذا ما نص عليه مشروع قانون المالية لسنة 2020، حيث ارتكز على الحفاظ على سير الخدمة العمومية وتلبية الاحتياجات الاجتماعية، من خلال مواصلة الدولة سياسة الدعم

المراكز الحدودية البرية إلى 1.000 دج.

- إخضاع مجموعات الصناعات التركيبية ذات الوضعية التعريفية الفرعية 10.00.12.17.85 لحقوق جمركية بـ 30 بالمئة مع الإبقاء على الحقوق المفروضة على الهواتف النقالة بـ 30 بالمئة.

- إدراج مادة جديدة (32 مكرر) تنص على تخفيض مبلغ الرسم المحدد في إطار قانون التسجيل، من نصف ثمن نقل الملكية إلى خمس الثمن، نظرا لأن الثمن الجاري به لحد الآن أدى إلى التحايل في مجال التصريح بالثمن الحقيقي للمبيعات، إلى جانب لجوء البعض إلى الهبة بدل البيع؛ وهو ما ترتب عليه حرمان الخزينة العمومية من مبالغ مالية معتبرة.

- إدراج مادة جديدة (67 مكرر) تنص على تمديد أجل إخضاع الخدمات المتصلة بالنشاطات السياحية والفندقية والحمامات المعدنية والإطعام السياحي المصنف والأسفار وتأجير السيارات للنقل السياحي وإلى غاية نهاية 2022 للرسم على القيمة المضافة وذلك لدعم السياحة بالجزائر.

- ترخيص الامتياز بالنسبة للأراضي التابعة لأمالك الدولة يحدد بقرار من الوالي، بناء على اقتراح من لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمارات وضبط العقار على هذه الأراضي والأصول العقارية المتبقية للمؤسسات العمومية المحلة والأصول الفائضة للمؤسسات العمومية الاقتصادية وكذا الأراضي التابعة للمناطق الصناعية ومناطق النشاط.

وبخصوص المادة 104 المتعلقة بالتمويل الخارجي لفائدة المشاريع الاقتصادية الاستراتيجية والمهيكلية، أدخل عليها النواب تعديلا يقضي بالزام وزير المالية بتقديم عرض حول المشاريع التي يرخّص بتمويلها على لجنة المالية بالمجلس.

وفي نفس السياق، عدلت المادة 105 من مشروع القانون، بالتنصيص على تقديم وزير المالية عرض أمام اللجنة، حول أنشطة إنتاج السلع والخدمات التي تكتسي طابعا استراتيجيا.

السيد الرئيس بالنيابة،

تنتظر البلاد الكثير من التحديات الاقتصادية والمالية التي تحتم علينا العمل الدؤوب، من أجل البحث عن موارد مالية حقيقية، تخرجنا من دائرة التبعية للمحروقات وتقلبات أسعارها، والذي يستوجب علينا تنويع مصادرها.

إن البديل الوحيد للتخلص من تبعية المحروقات هو العمل بضمير وإتقان في كل القطاعات وفي كل التخصصات. فثروات بلادنا الفلاحية والمنجمية والسياحية تنتظر تكاتف الأيدي للنهوض بها وتطويرها؛ وذلك عن طريق تشجيع الاستثمار ومكافحة البيروقراطية والفساد بكل أشكاله.

هذا، سيدي الرئيس بالنيابة، السادة الوزراء، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، ما أردت أن أشير إليه، شكرا لكم على كرم الإصغاء؛ والسلام عليكم.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد مصطفى جبان؛ الكلمة الآن للأخ سليمان زيان، فليفضل.

السيد سليمان زيان: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس بالنيابة، المحترم،

السيد معالي وزير المالية الفاضل،

السيد معالي وزير العلاقات مع البرلمان الفاضل،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

السيد الرئيس بالنيابة، ونحن نناقش مشروع قانون المالية لسنة 2020، الذي جاء في مرحلة، أقل ما نقول عنها، إنها مرحلة صعبة على وطننا المفدى، حيث ضائقة مالية وحراك سياسي وطلبات اجتماعية جمّة من عدة فئات من المجتمع، ورغم ذلك، دعني، سيدي الرئيس، والسادة الزملاء، أهنيء الحكومة على القرارات الشجاعة التي اتخذتها، رغم الظروف الصعبة، والكل يعلمها، وهي إدماج أصحاب عقود ما قبل التشغيل وكذا رفع منحة ذوي الاحتياجات الخاصة، فهي قرارات شجاعة وتاريخية.

السيد الوزير،

أرفع إلى معاليكم بعض الانشغالات والأسئلة المطروحة من طرف المواطنين والمتمثلة في:

1- هل فعلا قرار استيراد السيارات، أقل من ثلاث سنوات، يفى بالغرض المطلوب؟ وهل سيستطيع المواطن ذو الدخل المتوسط اقتناء سيارته التي يحلم بها؟ والكل يعلم كم ارتفع سعر السيارات، رغم وجود مصانع تركيب السيارات في الوطن!

السيد خافي أحمادو: أنا سجلت اسمي للتدخل ...
السيد الرئيس بالنيابة: نعم، إسمك مسجل ضمن قائمة المتدخلين مساء.

والآن نوقف الجلسة ونستأنف أشغالنا مساءً، لمواصلة المناقشة من طرف الإخوان الذين لم يتدخلوا بعد وكذلك رؤساء المجموعات البرلمانية، شكرا للجميع والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الدقيقة الثامنة والعشرين
بعد منتصف النهار

2- لماذا لم تعتمد صيغة أقل من 5 سنوات، ربما كانت ستفي نوعا ما بالغرض، علما بأن هذه السيارات المصنعة والموجهة لأوروبا تتميز بجودة عالية، رغم سننها ومعاييرها العالية.

السيد معالي الوزير، في نفس السياق، أقول: ما هو مصير مصانع تركيب السيارات في الجزائر؟ وهل تبقى الجزائر تدعم استيراد أجزاء السيارات وتركيبها؟ رغم أن المختصين انتقدوا هذه الصيغة، لأنهم يرون أنها لم تف بالغرض المطلوب منها، لا في نسبة الإنتاج ولا في توفير السيارات بثمن معقول للجزائريين، علما بأن هذه السيارات حاليا - السيد معالي الوزير - هي مفقودة في السوق وفي المصانع وحتى قطع الغيار بدأت تقل في السوق.

وسؤالي المطروح كذلك: هل الخزينة العمومية تجني أرباحا بسياسة تركيب السيارات هذه أكثر من صيغة استيراد السيارات المصنعة كليا وجمركتها؟

السيد معالي الوزير،
رغم أن الجزائر تمر بضائقة مالية، ولكن العادات السيئة في صرف المال العام مازال على حاله وعلى كل المستويات، إذن لا بد من إعطاء تعليمات لترشيد أكثر لنفقات التسيير، خاصة والجزائر تمر بهذه المرحلة.

سيدي الرئيس، السيد معالي الوزير،
نود كذلك أن توضح لنا نسبة التحصيل الجبائي، علما بأن هناك تصريحات بأرقام خيالية بالآلاف المليارات من هنا وهناك، يقولون بأنه لم يتم تحصيلها.

كذلك ماهي الآليات التي اتخذت، قصد تحسين مردود الجبائية، التي تعتبر العمود الفقري لميزانيات الدول؟

السيد معالي الوزير،
كل الحكومات المتعاقبة راهنت على الخروج من تبعية المحروقات وذلك بتشجيع الاستثمار ولكن دون جدوى؛ وفي هذه الميزانية، قصد تشجيع الاستثمار الخارجي، ألغيت قاعدة 51/49، باستثناء المؤسسات الاستراتيجية، هذا نتمنه وكنا طالبنا به في عدة مناسبات إلا أنه..

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للأخ سليمان زيان، المتدخل الأخير في هذا الصباح، وسنستكمل أعمالنا بعد ساعتين ونصف، إن شاء الله، لنستمع إلى باقي التدخلات.

محضر الجلسة العلنية السادسة
المنعقدة يوم الإثنين 28 ربيع الأول 1441
الموافق 25 نوفمبر 2019 (مساء)

الرئاسة: السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير المالية؛
- السيد وزير الصناعة والمناجم؛
- السيد وزير الشباب والرياضة؛
- السيد وزير التجارة؛
- السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات؛
- السيدة وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة؛
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة الثانية
والدقيقة الثانية والأربعين مساء

بداية، نشمن ما جاء في هذا المشروع، كونه جاء بترشيد النفقات وإضفاء قسط من العقلنة على النفقات العمومية وكذا الواردات، مما يحسن في الجملة مناخ الأعمال ويضفي شيئاً من الجاذبية على الاقتصاد الوطني. ولقد حاول المشروع أيضاً أن ينوع مصادر التمويل الاقتصادي، من خلال رفع وتبسيط آليات التحصيل الجبائي ومحاولة تخفيف منابع التهرب الضريبي. ومع ذلك، نلاحظ، في رأينا، بعض الاختلالات في غياب أو تجاهل النظرة الكلية أو المقاربة الشاملة التي نفتقدها في غالب مشاريعنا، مما يجعل العطب في أي جهة أو سوء تقدير أو إهمال ناسفاً للجهود الاقتصادية، واقفاً سداً منيعاً أمام تحقيق الأهداف المسطرة، وكمثال واقعي نقول: ألا يدفع، مثلاً، استيراد السيارات المستعملة للمواطنين، مع ما يرجى منه من محاسن، إلى انتعاش سوق العملة الموازي، مما يسبب زيادة في ضعف العملة الوطنية وضرب الاقتصاد الوطني وتكريس للفكر الأخلاقي في التعاملات داخل وطن يسعى لأخلقة كل الحياة المالية والاقتصادية والاجتماعية. نحن، سيدي الرئيس بالنيابة، معالي الوزير، في هذا، كالتي

السيد الرئيس بالنيابة: بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله؛ الجلسة مفتوحة. نواصل أشغالنا وأرحب مرة أخرى بالسيد وزير المالية، والسيد وزير العلاقات مع البرلمان والأخوات والإخوة الوزراء المرافقين، كما أرحب بالسيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة وأيضاً بأخواتنا وإخواننا الصحفيين؛ يقتضي جدول أعمالنا في هذا المساء مواصلة مناقشة مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2020، وأحيل الكلمة لأول متدخل وهو السيد محمد بن طبة، فليفضل.

السيد محمد بن طبة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الكريم. سيدي رئيس مجلس الأمة بالنيابة، الفاضل، السادة الوزراء المحترمون، زميلاتي، زملائي الأكارم، وسائل الإعلام المختلفة، الحضور الكريم، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

جمعوا ما كان عندهم في ثوب واحد ثم اقتسموه بينهم في إناء واحد بالسوية، فهم مني وأنا منهم".
وأخيراً، (لو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض).
شكرا لكم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد محمد بن طبة؛ الكلمة الآن للسيد رشيد عاشور، فليفضل.

السيد رشيد عاشور: شكرا سيدي الرئيس بالنيابة.
سيدي رئيس مجلس الأمة بالنيابة،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة الأفاضل،
زميلاتي، زملائي،
الحضور الكرام.

في البداية، أتقدم بشكري إلى معالي وزير المالية على عرض مشروع قانون المالية، كما أغتنم هذه المناسبة لتقديم الشكر والعرفان إلى قوات الجيش وقوات الأمن على حرصهم اليومي، للحفاظ على أمن واستقرار البلاد ومرافقة الشعب الجزائري في مطالبه الشرعية، وفاء لمبادئ أول نوفمبر وتضحيات الشهداء الأبرار.

وتحية خالصة للقيادة المجاهدة للجيش الوطني الشعبي والحكومة، وعلى رأسها الوزير الأول، السيد نور الدين بدوي، على الأعمال والمتابعة للمشاريع التنموية في معظم القطاعات، خاصة قرارات رفع التجميد عن المشاريع التنموية في جنوب البلاد والهضاب العليا.

وفيما يخص مشروع قانون المالية لـ 2020:

نرحب، أولاً، بقرار الحكومة، الذي بموجبه سمح للمؤسسات الاقتصادية بالاستدانة في السوق المالي العالمي، في إطار المشاريع الاستثمارية.

إن هذا القرار سيسمح بشفافية تسيير المشاريع الاستثمارية، كون البنوك العالمية تطالب دائماً حق النظر في عمليات تسيير المشاريع وهذا ما يجنبنا، أكيداً، وضعيات تضخيم الفواتير واحترام آجال الإنجاز والشفافية في تحويل الأموال إلى الخارج.

أما قرار استيراد السيارات الأقل من 3 سنوات، يجب على الحكومة أن تتخذ الإجراءات الصارمة، في إطار البيئة،

نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثاً، ومن الأمور التي نثمنها أيضاً، تكريس الطابع الاجتماعي للدولة والمحافظة على كل أشكال الدعم العمومي للفئات الاجتماعية الهشة؛ ولكن نقول في هذا المجال، إن هذا الحق يبقى منقوصاً دائماً، كون هذه الاعتمادات هي ريع للجميع، الغني والفقير، والمواطن والأجنبي، مما يدفع حتماً إلى اعتماد استراتيجية تسمح بوصول الدعم لمستحقيه، وهو ما أشار إليه المشروع ولكن، للأسف، لقد رسخ في قناعاتنا أننا نفكر طويلاً أكثر من الزوم، وننتقل إلى الفعل في زمن أطول وعندما نروم التطبيق يكون "فات اللي فات". وعلينا البدء من جديد، فالصغير قد كبر، والكبير قد عجز، والمريض قد مات، ومن كنا نطمح أن نربيه يكون قد ركب قطار الانحراف، هذا هو الواقع للأسف!

وما نذكره ونشدد عليه هو ما أقر من تشجيع للشباب وإعفاء لمؤسساتهم ومشاريعهم من الضرائب والرسوم وإقرار التحفيزات وتسهيل وتوسيع لهذه المشاريع، من خلال تمكينهم من العقار وغيره من التسهيلات.

نعم، هذا كله جميل ولكن الواقع، للأسف، غير هذا، فحاملو المشاريع من الشباب اليوم، يعانون من لقمة العيش ويفتقرون إلى أبسط الأشياء التي هي في متناول أي موظف عادي في الوظيفة العمومي، بله أن يفكروا في توسيع المشاريع؟

فأين عروض العمل التي تقدم لهم؟ لا يكاد أحدهم يحصل على أي فتات من العروض التي يحظى بها الكبار؛ وإن حصل أحدهم على اليسير القليل، فإنه لا يخلف له إلا الهم والحزن.

ولك أن تتصور، معالي الوزير، أن الشاب منهم يحصل على فرصة عمل واحدة في العام بـ 50 أو 60 مليون سنتيم، ولا يتقاضى مستحقاته إلا بعد عامين أو ثلاثة، هذا إن لم يُرد ملفه بدعوة نقص هذه الورقة أو تلك أو هذا خطأ أو ذاك.

إن الشباب يموتون، فهم يطلبون العمل قبل التسهيلات ونحن لا نعرف شيئاً عنهم، اخترنا أن نسير كالسلحفاة ولا يهمنا أن يسبق الأرنب.

فطلب الشباب أن نقسم الموجود ونكون كالأشعرين الذين قال فيهم الرسول (صلى الله عليه وسلم): "إن الأشعرين إذا أرملوا في الغزو، أو قل طعام عيالهم بالمدينة

(PME) - (PMI)، لا لتغطية السوق الداخلي فقط، بل لاحتكام الأسواق الإقليمية والإفريقية، نظرا لجيوستراتيجية وطننا والهيكل القاعدية المنجزة من الطرقات، التي تصل إلى عمق هذه القارة.

توصيات عديدة وتوصيات قد تسمح لنا بتوسيع الوعاء الضريبي وتصميم الميزانية بارتياح، لتغطية جميع المجالات والحفاظ على مدخراتنا من العملة الصعبة.

سيدي الوزير، إن الجو الاقتصادي العالمي يشير إلى الركود مستقبلا، التبادل التجاري في تدني، توقعات النمو للبلدان المصنعة والصين كلها في تراجع سنة 2020؛ 1.9 بالنسبة للولايات المتحدة؛ 1.6 لمنطقة اليورو، 6٪ للصين، ونمو محتشم لثلاث بلدان، هي دول البريكس (BRICS)، تؤكد ذلك تحت ضغط جيو-سياسي عالمي وسياسة أمن اقتصادي (Protectionisme)، آثار سلبية، دون شك، تنعكس أكثر على اقتصادنا مستقبلا. وما يضعف ذلك داخليا، المؤشرات الاقتصادية الكبرى لبلدنا هذه السنة.

سيدي الوزير، أمام الوضع المالي الراهن للبلاد، اتخذت بعض الإجراءات، ونحن نثمنها، غير أننا نتساءل هل بإعادة هيكلة نظام الضريبة الجزافية الموحدة أو بإجراء مثل هذا نستطيع أن نغطي احتياجات البلاد؟ أظن أنها وسائل ترقيعية فقط. ألا ترون بأن الوقت قد حان لإيجاد وسائل تسمح لنا بمراقبة التجارة الموازية وإدماجها في الوعاء الضريبي؟ رقابة فعلية لترشيد المال العام والنفقات والتوجه أكثر إلى صناعة قوية، السبيل الوحيد الذي يحصننا مستقبلا.

سيدي الوزير، وفي الأخير، أسئلة كثيرة تراودني:

1 - نظرا للنمو الديمغرافي الكبير في بلادنا وبعد قراءتي للمشروع، هل التحويلات الاجتماعية في تقليص شديد أم هو تخفيض ضعيف، قد لا يؤثر على تسيير جميع المجالات المستهدفة والخلل يكمن سوى في سوء التسيير؟

2 - ما هو تأثير البريكس على اقتصادنا؟

3 - مدة التمويل غير التقليدي 5 سنوات وكانت موجهة للاستثمار الاقتصادي، فهل نواصل اعتمادنا على هذا النمط؟ وما هي الأهداف الاقتصادية المحققة؟

4 - سابقا كانت الخدمات تستنزف مدخراتنا من العملة الصعبة، خاصة قطاع البناء بـ 10 ملايين دولار، لماذا لا تعطى الأولوية للمؤسسات الوطنية وتشجيعها؟

للمحافظة على الخطيرة الوطنية، كما أتساءل عن مصير مؤسسات التركيب المنجزة والموجودة حاليا؟ إن هذه الشركات تحققت بقروض منحت من الدولة، على الرغم من المعدل الضعيف للإدماج.

لهذا يجب التفكير في مراجعة المواصفات، للسماح لهذه الشركات برفع معدل الإدماج وخفض تكلفة السيارات، وخاصة خلق وظائف العمل.

أما فيما يخص قاعدة الاستثمار 49 / 51، فلم تحدد الحكومة قائمة النشاطات الاستراتيجية.

كما يوجد مستثمرون جزائريون، خاصة في ميدان الصناعات الغذائية (Agro-Alimentaire)، الذين أنشؤوا مؤسسات إنتاجية، مغطيين حاليا السوق الوطني ويصدرون إلى الخارج، فكيف يكون لهؤلاء الحماية من منافسة الأجانب للمحافظة على الإنتاج الوطني؟

أما في مجال الاستثمار والإعفاءات الجبائية التي منحت للمستثمرين، ألا ترون - معالي الوزير - أنه حان الوقت لتقديم حصيلة (Bilan) لكل الإعفاءات والمزايا الضريبية، ومنح المزايا للصندوق الوطني للتأمين الاجتماعي والجمارك، على حساب الخزينة العمومية والبنوك؟ وماذا استفادت منها البلاد في المقابل؟ وشكرا.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد رشيد عاشور؛ الكلمة الآن للسيد عبد القادر شنيني، فليتفضل.

السيد عبد القادر شنيني: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس المحترم بالنيابة،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي رجال الصحافة،

السلام عليكم.

سيدي الرئيس بالنيابة، الأزمة الاقتصادية التي عرفها العالم سنتي 2008 و2009، بما يعرف بأزمة العقار، أثرت أكثر على شركائنا وكانت سوى بؤار أزمة على بلادنا وعلى البلدان التي بنت اقتصادها على ريع المحروقات. ومنذ سنة 2014، كلما درس مجلسنا الموقر قانون المالية، إلا وتدخلاتنا توصي ببناء اقتصاد متنوع وقوي، يقينا من ارتدادات أسعار البترول والتصدي للأزمة التي نعيشها الآن والخروج من سباتنا، بإنشاء نسيج من المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة

5 - سيولة كبيرة تتداول خارج القنوات الرسمية، هل فكرتم في إدماجها في النظام العام؟
6 - بين التصريحات وما جاء في المشروع، هل الدينار في انهيار؟
أتمنى لكم التوفيق والسداد والسلام عليكم.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرًا للسيد عبد القادر شنيني؛ الكلمة الآن للسيد محمد الواد، فليفضل مشكوراً.

السيد محمد الواد: شكرًا للسيد الرئيس بالنيابة؛ بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم،
السيدات والسادة الوزراء الأفاضل،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم.
السيدات، والسادة،

إرتأيت أن أعرج قليلاً على ما جاء به مشروع قانون المالية لسنة 2020، على الرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة وغير المريحة التي تعرفها البلاد، فإن المبالغ المرصودة للتحويلات الاجتماعية، تدل على مواصلة الدولة - وهذا دأبها - لرعايتها واهتمامها بالفئات الضعيفة وذات الدخل البسيط، فهذه ممارسات محمودة نتمناها ونقدرها.
السيدات، والسادة،

لقد أصبحت قطاعات الفلاحة والسياحة تمثل قطاعات اقتصادية تدر العملة الصعبة وتجذب الاستثمارات الأجنبية وتشكل رافداً لخلق أعداد لا يستهان بها من فرص الشغل، بل وأصبحت من أكبر الصناعات في العالم، فهي تلعب دوراً مهماً في عجلة التنمية الاقتصادية. لذا، بات من الواجب على السلطات العمومية العليا أن تولي هذه القطاعات عناية أكبر وأن تتخذ إجراءات عملية في مسار تنويع الاقتصاد الوطني، إذا ما أرادت حقاً التخلص من التبعية للمحروقات، وأعتقد جازماً بأن الإرادة متوفرة، يبقى فقط التجسيد.

أيها السيدات، أيها السادة،
لا ينبغي أن نمر مرور الكرام على المجهودات الحثيثة التي

يبدلها الجيش الوطني الشعبي، الامتداد الطبيعي لجيش التحرير الوطني، والمرافقة التي أبانها منذ الوهلة الأولى لهذا الحراك المبارك، فأفراد المؤسسة العسكرية المرابطة في الثغور تسهر ليل نهار على حماية الحدود والوطن. ومن هذا المقام، نبعث إلى القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي، وعلى رأسها سيادة الفريق أحمد قايد صالح، أسمى آيات العرفان والتقدير على كل ما يبذلونه في خدمة الوطن والمواطن، فوحدة الجزائر وسلامتها الترابية لا تقدر بثمن.
أما بخصوص عمل الحكومة، لقد عمدت الحكومة، برئاسة معالي الوزير الأول، السيد نور الدين بدوي، في الآونة الأخيرة إلى اتخاذ جملة من القرارات، التي نحسبها قرارات مصيرية، تصب في خدمة الصالح العام وتصب بصفة مباشرة في خدمة المواطنين؛ ومن ذلك مثلاً، القرارات الأخيرة التي أصدرتها الحكومة، بتوجيه من معالي الوزير الأول، بخصوص:

1 - الإجراءات الاستعجالية، الواجب اتخاذها لفائدة مركب سيدار - الحجار، وإعادة بعث نشاطه؛ وبالتالي انتشال الكثير من العمال من البطالة وهو قرار شجاع وتاريخي.

2 - تعميم ثمن المنحة الخاصة بالإعاقاة إلى كل المعاقين بنسبة 100٪، مهما كان نوع الإعاقاة وسن المعاق ومصدر تمويل الاستفادة إلى 10.000 دج، عوضاً عن المنحة الحالية والمقدرة بـ 3.000 دج، هو قرار شجاع وتاريخي.

3 - وضع استراتيجية شاملة لتطوير شعبة الحبوب، لاسيما في الجنوب والهضاب العليا، هو كذلك قرار شجاع وتاريخي.

4 - تسوية وضعية حاملي الشهادات، المستفيدين من عقود ما قبل التشغيل، وكذا الفئة المستفيدة من جهاز المساعدة للإدماج الاجتماعي (DAIS)، هو كذلك قرار شجاع وتاريخي.

ونحن على يقين، بأن هناك إجراءات وقرارات أخرى، ستضاف إلى هذه القرارات المتخذة، فشكراً لكم، معالي الوزير الأول، على هذه المجهودات، التي ندعو الله أن يجعلها في ميزان حسناتكم.

السيد الرئيس بالنيابة،

السيدات، والسادة،

إرتأيت، في الأخير، أن أشير إلى المواقف الصادرة عن

هذا المشروع بقي محافظا على الطابع الاجتماعي للدولة الجزائرية وحافظ على كل النفقات الموجهة لهذا المحور؛ ولكن غابت عنه الرؤية الاستشرافية للسنوات القادمة. إن الاعتماد الكبير على الريع البترولي ومداخيل المحروقات وعدم الوصول إلى النتائج المرجوة في العديد من الميادين التي صرفت عليها الدولة آلاف الملايير، للأسف، لم ترق إلى مستوى إحسان ورضى المواطن، الذي بقي يعاني من أبسط الأمور، كالعلاج والاكتظاظ المدرسي والنقل. نثمن ما جاء من الإجراءات التي اتخذت لإدماج شباب عقود ما قبل التشغيل والذين انتظروا سنوات عديدة لحل هذا المشكل وكنا نأمل أن كل هذه الإجراءات تكون في وقت وجيز، بدلا من امتدادها على مدى ثلاث سنوات. وبقيت عصرة الإدارة وأجهزة الرقابة من بين القطاعات التي لم تعرف تطورا وبقيت تسير بما لا يرقى والتطورات الكبيرة التي يعرفها العالم.

إن الوضع الذي تعيشه بعض الولايات الجنوبية وولايات الهضاب العليا بقي بعيدا عن تطلعات المواطنين. ومن بين هاته الولايات، ولاية تبسة التي بقيت تعيش تهميشا وسوء للبنية التحتية؛ وما الأمطار الأخيرة التي سقطت على هاته الولاية وأدت إلى الكثير من الخسائر المادية المعتبرة، لدليل على الوضع الذي تعيشه هذه الولاية، وهناك بعض التساؤلات التي يطرحها المواطن ونأمل أن نجد عندكم الإجابة. من بين هذه التساؤلات: أين نحن من برامج تنمية الشريط الحدودي الذي أدرج من قبل ولم يعرف أي تقدم؟ البطالة التي يعاني منها سكان الولاية بمختلف بلدياتها من بلدية بئر العاتر إلى الونزة إلى بلدية الشريعة هذه البلديات تعاني معاناة كبيرة من هذا المشكل. كذلك مشروع واد الهذبة الذي كنا نأمل أن يجسد وينطلق في أقرب الآجال، ما هي أسباب تعطله؟ كذلك وضعية الطرقات الداخلية للعديد من البلديات والتي بقيت مهترئة، جراء الاستعمال المفرط لوسائل النقل الثقيلة، وخاصة وأن الولاية ذات طابع منجمي بامتياز، لذا نطلب تسجيل مشاريع جديدة، خاصة تلك التابعة للصندوق الوطني للطرق والسيارة. كذلك نطالب ومن هذا المنبر رفع التجميد عن كل المشاريع الخاصة، ومنها المشاريع المرتبطة بالكهرباء الريفية والصحية والنقل ومشكل أراضي العرش الذي لم يحل وبقيت تعاني منه هذه الولاية.

بعض المسؤولين في البرلمان الأوروبي، (Certains responsables au sein de cette organisation européenne se comportent en autocrates)، والمواقف غير البريئة الصادرة عن نائب رئيس اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان بالبرلمان الأوروبي، السيد (Raphaël Glucksmann)، حول ما تشهده الجزائر من مظاهرات تطالب بالتغيير. فمن هذا المنبر نقول بأن الجزائر لم تعد في ذلك الموقع الذي يتلقى الدروس، الجزائر اليوم هي من يقدم الدروس وبالجمان (Gratuitement).

هناك مستبدون يتصرفون فعلا تصرف المستبدين الحقيقيين (Il y a aussi des eurocrates qui se comportent en véritables autocrates).

شكرا لكم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد محمد الواد؛ السيد عبد القادر مولخلوة قدم تدخلا كتابيا، الكلمة الآن للسيد مليك خديري، فليفضل مشكورا.

السيد مليك خديري: شكرا سيدي الرئيس بالنيابة، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم، السيدات والسادة أعضاء الحكومة، زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر، أسرة الإعلام والصحافة، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أود في بداية مداخلتني أن أعدد، رافضا ما جاء من تصريحات من قبل البرلمان الأوروبي؛ ومن هذا المنبر الموقر أقول: إن الجزائر دولة حرة ومستقلة، ترفض أي تدخل في شأنها الداخلي وكذا التدخل في شؤون أية دولة كانت. كذلك نحیی الدور الكبير الذي تقوم به أسلاكنا الأمنية والمرابطة على الحدود، من أجل أمن واستقرار ووحدة البلاد.

إن مشروع قانون المالية لسنة 2020، جاء في ظروف حساسة ومفصلية تعيشها البلاد. وبالرغم من كل المعطيات السلبية والجو الضاغط الذي نعيشه، إلا أن

التنمية بين مختلف ولايات الوطن، مما خلق تدمرا بين أوساط الشعب، يتعين تداركه بسرعة والعمل على تحقيق تنمية أكبر، خاصة في بعض الولايات التي تعاني من التهميش، من بينها ولاية خنشلة والتي بالرغم من الموارد الطبيعية التي تزخر بها، إلا أنها لم تحظ بعد باهتمام المسؤولين. وقد ساهمت هذه الوضعية في خلق التوتر وانعدام الثقة بين مؤسسات الدولة والمواطنين.

إن استيراد سيارات أقل من ثلاث سنوات، في الحقيقة وحسب نظرنا، يعد هروبا إلى الأمام، فهل لم يعد بإمكاننا اعتماد سياسة اقتصادية واضحة وناجعة، تقوم على الاستثمار الحقيقي في هذا القطاع الحيوي، دون الاعتماد فقط على الاستيراد أو التركيب؟ وهذا من شأنه أن يخلق مناصب شغل دائمة ويساهم كذلك في تقليص فاتورة الاستيراد.

وفي نفس السياق، فإن الترخيص باستيراد سيارات أقل من ثلاث سنوات، يعتبر تشجيعا للسوق الموازية ولذلك، نقترح اعتماد نصوص تشريعية تنظم هذه المسألة، وتمكن الجالية الجزائرية في الخارج من المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني، من خلال وضع آليات يتم عبرها إدخال العملة الصعبة وتحويلها إلزاميا عبر البنوك العمومية وليس عبر السوق الموازية. وفي الحقيقة هذه ليست بالمسألة الصعبة، ما دام أن دول الجوار اعتمدت هذه السياسة ونجحت في تطبيقها.

في الأخير، أريد التطرق أيضا إلى مسألة هامة، وهي أن الصرامة في فرض الرقابة على تحويل رؤوس الأموال من وإلى الجزائر، غير موجودة. أما بالنسبة للصرامة، فهي لا تطبق إلا في منحة السياحة والتي لا تتجاوز 100 أورو سنويا، علما أن هذا المبلغ لا يكفي لنفقات ليلة واحدة في فندق من ثلاث نجوم؛ وبالتالي نطلب إعادة النظر في هذه المنحة، تماشيا مع ما هو معمول به في مختلف البلدان أو إلغاء هذه المنحة نهائيا، لأنها إهانة للمواطن الجزائري.

وفي الأخير، نحیی الجيش الوطني الشعبي ونائب رئيس وزير الدفاع، ورئيس الأركان على حماية الدستور وإعطاء فرص للديمقراطية لإجراء الانتخابات الرئاسية في 2019 / 12 / 12، وشكرا والسلام عليكم.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد عبيد ببيبي؛ الكلمة الآن للسيد ناصر بن نبيري، فليفضل.

نشكر السيد وزير الموارد المائية، وذلك من خلال زيارته الأخيرة، وكل الإجراءات التي اتخذت لحلحلة مشكل المياه لهذه الولاية.

هذا ونأمل أن تؤخذ هذه الانشغالات بعين الاعتبار. ويبقى النمط الاقتصادي، في ظل الأزمة الكبيرة التي تعيشها البلاد صعب المراد وصعب التحقيق، إلا إذا تضافرت الجهود وقدمت تنازلات من شأنها إغراء المستثمرين.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد مليك خديري؛ الأخ عمار ملاح والأخ محمد بوبكر، قدما تدخليهما كتابيا؛ والكلمة الآن للسيد عبيد ببيبي، فليفضل.

السيد عبيد ببيبي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم،
السادة الوزراء والوفد المرافق لهم،
زميلاتي، زملائي الأعضاء،
أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
تجدر الإشارة، في البداية، إلى أن مشروع قانون المالية لسنة 2020، المعروض علينا للمناقشة اليوم، جاء في شكل عموميات فقط، ولم يتضمن أية تفاصيل تتعلق بمختلف العمليات المسجلة، خلال السنة المقبلة، بل أكثر من ذلك، فإن هذا المشروع لم يبين نسبة العمليات المسجلة للولايات. وبخصوص ولاية خنشلة، فإنني أتساءل، معالي الوزير، حول العمليات المخصصة لهذه الولاية والمسجلة في مشروع قانون المالية لسنة 2020، والتي تدخل في إطار النهوض بقطاع التنمية في الولاية.

للتذكير، فقد رفعنا في العديد من المرات انشغالات مواطني هذه الولاية، خاصة ما تعلق منها بشبكة السكة الحديدية وإنجاز الطريق السريع للهضاب العليا، إلا أن هذه الانشغالات لم تلق أذانا صاغية من قبل كافة الحكومات المتعاقبة، بشكل ساهم في تعطيل التنمية بالولاية، بل أثر على تزايد نسبة البطالة في أوساط الشباب، وغياب الاستثمار، مما يجعلنا نلح اليوم أكثر على ضرورة الاستجابة لهذه الانشغالات في أقرب وقت.

علاوة على ذلك، فقد سجلنا غياب التوازن في تحقيق

السيد ناصر بن نبري: بسم الله الرحمن الرحيم،
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس بالنيابة،

السيد وزير المالية،

السيدة والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، أشكر معالي الوزير، على عرضه المفصل لمضمون مشروع قانون المالية لسنة 2020، أمام مجلسنا الموقر.

سيدي الرئيس بالنيابة،

يتميز الوضع الاقتصادي العام الذي جاء به مشروع قانون المالية لسنة 2020، بالعديد من المضاعف المالية والهيكلية، فلا زالت ميزانية الدولة تعتمد على مداخل النفط التي تمثل 96٪ من مصادر العملة الصعبة.

أمام هذه المؤشرات السلبية للوضع الاقتصادي والمالي، لا بد من التفكير في بدائل وحلول واقعية للخروج من هذا النفق؛ وهنا أقترح ما يلي:

إن الدولة قد خصصت للسنة المالية 2020، ما يقارب 1800 مليار دج، من التحويلات الاجتماعية المباشرة، ونفس المبلغ من التحويلات الضمنية، فالمطلوب العمل على استحداث بطاقة وطنية اجتماعية، تضبط العدد الحقيقي والفعلي للمعوزين والبطالين، لتوجيه الدعم لمستحقيه فعلا، ويكفي التذكير هنا أن عجز الميزانية لسنة 2020، والمقدر بحوالي 1500 مليار دينار، حسب أرقام وزارة المالية، لو يتم تقليص الدعم، بحيث يذهب لمستحقيه الحقيقيين فقط، فإننا نتجاوز حالة العجز في الميزانية بكل ارتياحية.

ثانيا: لا يمكن الحديث عن السيادة الوطنية واستقلال القرار السياسي، دون الحفاظ على الأمن الغذائي والبيئة، مع كفاءة عالية للتصدي لظاهرة الحرب البيولوجية التي أصبحت التحدي الأول لعالمنا، ومن هذا المنطلق، يصبح التوجه نحو قطاع الفلاحة خيارا وبديلا استراتيجيا، للخروج من التبعية لاقتصاد النفط.

وبالحديث عن قطاع الفلاحة، لا بد من التطرق أولا

للإطار الإداري والقانوني الذي يشرف على تسيير هذا القطاع الهام والاستراتيجي؛ وأعني به وزارة الفلاحة التي بوضعها الحالي فهي تشرف إداريا ووظيفيا على ثلاثة قطاعات مجتمعة، وهي: قطاع الفلاحة بكل ما يحمله من ثقل وتشعبات، وقطاع الصيد البحري وقطاع الغابات، وهو عبء ثقيل يصعب تسييره، ونحن نتحدث هنا عن ملف بحجم ملف العقار الفلاحي والصعوبات التي تعترضه من تسوية واستصلاح، ورهان تحقيق الاكتفاء الغذائي من ناحية الحبوب التي تفوق فاتورته، بين استيراد ودعم وتبذير، حدود 450 مليار دينار، وملف الحليب الذي نستورد منه ما يقارب المليار دولار. ولا زلنا لحد اليوم لم نتجاوز فكرة دعم الحليب والقضاء على تحويله عن وجهته النهائية والتحويل في استعماله تجاريا، بدل أن يستهلكه مستحقوه بأسعاره المدعومة. وكذلك الشأن بالنسبة لملف ترقية الصادرات الزراعية نحو الخارج، مثل التمور، وزيت الزيتون، والخضر والفواكه والتي رغم ما تمتلكه الجزائر من مقومات، إلا أننا ما زلنا عاجزين عن كسر حاجز التصدير، وقبلها القضاء على مشاكل التخزين، وتوفير وسائل تصدير هذه المنتجات.

إن قطاع الغابات، سيدي الرئيس بالنيابة، يفترض إلحاقه طبيعيا بوزارة البيئة، نظرا للارتباط العضوي بينهما وذلك لدور الغابات في الحفاظ على التوازن البيئي وأهميتها في الحفاظ على بيئة نظيفة وسليمة، وفق ما هو متعارف عليه دوليا لبلوغ الحد الأدنى من الغطاء النباتي، خاصة في المدن؛ وهذا من خلال برامج التشجير والاستصلاح، وهي أهداف تعتبر في صلب مهام وبرامج وزارة البيئة.

كما يبقى قطاع الصيد البحري واحدا من الموارد الفعالة للخرينة العمومية، في حال استغلال ثروتنا السمكية الهائلة، ونحن الذين نمتلك شريطا ساحليا يمتد على مسافة 1200 كلم.

سيدي الرئيس بالنيابة،

أختتم تدخلتي بانشغالات متفرقة:

- ضرورة الإسراع في ترحيل العائلات القاطنة بالمساكن المصنفة في الخانة الحمراء، على مستوى حي القصبة بالجزائر العاصمة التي يبلغ عددها 700 عائلة، وهي مساكن مهددة بالانهيار.

- رفع التجميد عن مشروع مستشفى خميس الخشنة

بولاية بومرداس.

- رفع التجميد عن استكمال أشغال الطريق الوطني الساحلي رقم 24 بولاية بومرداس.

- رفع التجميد عن مشروع الميناء القديم بدلس (القوس).

ولنا عودة للحديث عن التنمية والآفاق الاقتصادية للجزائر، بعد أن نجتاز محطة الانتخابات الرئاسية القادمة، التي نتمناها أن تكون بردا وسلاما على الجزائر وشعبها، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد ناصر بن نبري؛ الكلمة الآن للسيد الحاج عبد القادر قرينيك، فليتفضل.

السيد الحاج عبد القادر قرينيك: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم، السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر، أسرة الإعلام، السلام عليكم.

السيد الرئيس بالنيابة، يأتي مشروع هذا القانون، في ظل تسارع وتدافع الأحداث السياسية والاقتصادية للبلاد، مما أثر على صياغة مشروع هذا القانون، الذي اعتمد كسابقيه من القوانين، على عائدات الريع النفطي والذهاب إلى حلول قصيرة المدى، عوض الاتجاه إلى تنمية مستدامة لقطاعات، كانت الجزائر رائدة عبر تاريخها الحديث قبل اكتشاف النفط.

فالثروة الحيوانية، والمقدرة بـ 30 مليون رأس من الماشية، ثابت وطني وإرث نبيل وركيزة من ركائز الاقتصاد البديل، تعرف إجحافا، رغم انتشارها الواسع عبر الوطن، مما يعادل 14 ولاية سهبية وصحراوية، منها ولاية النعامة، و8 ملايين نسمة، 95٪ تمتهن وتعيش من تربية الحيوانات. موالون تركوا لمصيرهم، يصارعون الجفاف وبارونات الأعلاف والمطاحن. وهنا نستثني الشرفاء والنزهاء الغيورين على الوطن، لا شراء مادة العلف غير القابلة للرقابة وبأثمان خيالية تقدر بـ 4000 دج، ومادة النخالة المقننة بسعر 1500 دج. وهنا أتوجه إلى السيد وزير التجارة، لأقول: مقننة بسعر 1500 دج، تباع

دون حسيب ولا رقيب بمبلغ 4000 دج في السوق؛ ومن جهة أخرى استيراد اللحوم الذي يكسر عزيمة المنتج الوطني ويؤدي إلى التآكل في احتياطي الصرف، بطرح لحوم في السوق لا تتماشى مع السعر المرجعي للحوم.

هنا - سيدي الوزير - أفتح قوسين، لم نفهم، لدينا مشكل بخصوص الصرف ونلجأ لاستيراد اللحوم؟! نحن نكسر موالينا، كلما أحضروا منتوجهم، نتمنى أن يستهلك المواطنون مادة اللحم بسعر معقول ولكن ليس على حساب المنتجين، أي الشريحة المنتجة.

ومن هنا - السيد الوزير الفاضل - نطلب من سيادتكم رفع الضريبة عن المنتج الفلاحي، الخاص بتربية المواشي، لبعث القطاع وإعطائه المكانة اللائقة به.

السيد الرئيس بالنيابة، كان من الأجدر الترخيص لاستيراد العتاد الفلاحي، كالجارات وآلات الحصاد وآلات البذر وآلات الأشغال العمومية المستعملة، لبعث القطاع الفلاحي وإعطائه الأولوية على استيراد السيارات. السيد الرئيس بالنيابة، السيد الوزير، إن المشروع الذي نحن بصدد مناقشته يفتقر إلى آلية استرجاع الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية والتي تقدر - حسب الخبراء - بـ 60 مليار دولار، وكذلك آلية تحصيل الأموال الناتجة عن الجباية والمقدرة بحوالي 120 مليار دولار، هذه الآليات التي لو توفرت - سيدي الرئيس بالنيابة - لجنبنا عجز الخزينة واللجوء إلى التمويل غير التقليدي، ولكي لا نكون مجحفين نطلب منكم - السيد الوزير - توفير الحماية القانونية لأعوان الضرائب وتوفير مناخ ملائم لهم لممارسة مهامهم، شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس بالنيابة: بارك الله فيك؛ الكلمة الآن للسيد نور الدين بالأطرش.

السيد نور الدين بالأطرش: شكرا سيدي الرئيس بالنيابة، المحترم.

السيدات والسادة الوزراء، زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل، الحضور الكريم، أسرة الإعلام، سلام الله عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

أقول كبريات الدول التي اتخذت من هذا القطاع موردا هاما أغدق على الخزينة أموالا طائلة. وأنا أعتبر بأن السائح الأول هو المواطن الجزائري؛ ولكننا عندما نرجع إلى الحقيقة، قد لا نجد ذلك، لماذا؟ نجد بأن السائح أو المواطن الجزائري يقيم سياحته في دول أجنبية ويأخذ هذه الأموال التي كان يفترض أن تبقى هنا في الجزائر إلى دول أخرى، لماذا؟ السبب معروف، لأنه لا توجد سياحة متاحة لكل المواطنين الجزائريين؛ وبالتالي لا توجد رقابة على المبالغ التي يفرضونها على المواطن الجزائري.

معالي الوزير، هناك أيضا بعض الأولويات، يعني كيف نطلب من المعلم الجزائري بأن يعطينا مستوى لا بأس به، في حين أن تفكيره الدائم في نفاذ الراتب الشهري الذي يتقاضاه؟!...

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد نور الدين بالأطرش؛ الكلمة الآن للأخت مختارية شنتوف، فلتتفضل.

السيدة مختارية شنتوف: بسم الله الرحمن الرحيم. السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم، معالي الوزراء المحترمون، السيدات والسادة أعضاء الحكومة الأفاضل، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون، أسرة الإعلام الأفاضل، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

من جهتي، أضم صوتي إلى ما قاله زملائي حول استنكارنا لكل المحاولات الرامية للتدخل في شؤوننا الداخلية من قبل أحد البرلمانيين الأوروبيين، فالشعب الجزائري يعرف مصطلحه جيدا وسيقف ضد هذه المحاولات وسيقف أيضا مع جيشه الوطني الشعبي وقيادته وعلى رأسهم الفريق أحمد قايد صالح.

وبالمناسبة أدعو كل الشعب الجزائري إلى إنجاح الموعد الانتخابي لرئاسيات 12 ديسمبر القادم، لنتفادى الدخول في فراغ دستوري.

من جهة أخرى، أثنى قرار الوزير الأول بخصوص أصحاب عقود ما قبل التشغيل وهو القرار الذي سيسمح لشبابنا بفتح آفاق جديدة.

قبل أن أخوض في تدخلتي هذا، سيدي الرئيس بالنيابة، أردت أن أنوه بأمر مهم، وهو ذلك الذي سبقني فيه زميلاتي المحترمان، بأن للجزائر مواقف ثابتة وراسخة، ولما أقول بأن للجزائر مواقف ثابتة وراسخة، أعني بأنها لا تتدخل أبدا وإطلاقا في السيادة الداخلية للدول.

دعوني أقول بأن التشويش الحاصل في الاتحاد الأوروبي أو غيره على السيادة الداخلية للوطن، بما هي مقبلة عليه الجزائر، أقول لهم من هذا المنبر - مجلس الأمة - بأن هذا الشعب الذي قدم للعالم ذات مرة ثورة مميزة ولا زال يصنع اليوم، أمام العالم، نموذجاً ديمقراطياً أبهر فيه وأبدع، لا يمكنه أن ينهار أمام هذه التشويشات أو التشويشات، في ظل الظروف التي تعيشها الجزائر، ومن هنا أيضا وددت أن أحیی الشعب الجزائري العظيم والمؤسسة العسكرية الشامخة، الثابتة التي لم تغوها لا المناصب ولا السياسة وكذلك كل جندي يربط على الحدود وفي غير الحدود وكل أسلاك الأمن الذين يسهرون على هذه اللحظات التي نعيشها من الأمن.

أعود إليكم، معالي وزير المالية، القطاع أو مشروع القانون الذي نناقشه اليوم، ألا وهو مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2020، هو - طبعا - قطاع تقاطعت فيه كل القطاعات، لما له من أهمية. وددت، معالي الوزير، بداية، أن أنوه بأمر مهم جدا، نحن دائما نغوص في بعض الأمور ونترك أولوية الأولويات.

هناك بعض القطاعات التي تحتاج فعلا إلى تمويل، نحن دائما نتكلم عن بديل للمحروقات وأصبح هذا الكلام مجرد كلام، لكن تجسيده فعليا، تقريبا، منعدم، فمنذ سنوات ونحن نسمع عن بديل المحروقات، في حين أن للجزائر، وأنا لا أريد إطلاقا أن أقارن الجزائر بدول أخرى؛ ولكن تدفعني الضرورة إلى المقارنة، لديها قطاعان حساسان وهامان وهما الفلاحة والسياحة، أقارن بدولة أخرى وهي إسبانيا؛ إسبانيا دولة موجودة في الاتحاد الأوروبي ولكنها لم تعتمد يوما على مورد آخر للصناعة أو غيره، تعتمد تقريبا على الفلاحة، هذا المورد الذي خصنا به أو أنعم به علينا الرب سبحانه وتعالى، أهملناه تقريبا كليا.

قطاع آخر وهو قطاع السياحة، أنا أعتبر بأن السياحة في الجزائر أهم مورد بعد الفلاحة، في حين أن بعض الدول،

سيدي الرئيس بالنيابة،

هنالك انشغال يرفعه الكثير من المتعاملين الاقتصاديين، بحيث كانت لهم بعض الامتيازات في إخراج سلع في وقت محدد أو ما يسمى بالممر الأخضر وكان هؤلاء يقدمون شيكا عاديا لمصلحة الجمارك، ومنذ حوالي خمسة أشهر أصدرت مصلحة الجمارك تعليمية تنص على ضرورة تقديم شيك مؤشر (Chèque Visé)، وهذا يطرح إشكالا كبيرا لأن السلع تبقى في الميناء مدة طويلة وهذا ما ينجر عنه تبعات مالية يدفعها المتعامل بالعملة الصعبة، فهل هي لكم، هذه التعليمات معالي الوزير، وأنتم مشكورون على ذلك؟

معالي الوزير المحترم،

هناك انشغال عبّر عنه سكان المناطق الحدودية يتعلق بالمادة 220 من قانون الجمارك التي تعتبر - كما تعلمون - أن كل من لا يحمل رخصة لنقل البضائع، يعتبر في حكم القانون مهربا وتنطبق عليه قوانين تصل إلى حد السجن وغرامة مالية مضروبة في عشرة، فرغم أن أغلب الولايات الساحلية استفادت من إعفاءات، إلا أن هنالك ولايات أخرى لم يمسه هذا الاستثناء، وأذكر على سبيل المثال، ولايتي الطارف وتلمسان، بمعنى أن مواطنا قادما من ولاية سطيف باتجاه ولاية الطارف، يحمل معه بعض المنتجات الإلكترونية، مع انعدام أي إشارات في الطريق تدل على أنه سيدخل منطقة جمركية.

معالي الوزير، لماذا القرارات التي تحدد قائمة البضائع التي تخضع لرخصة التنقل، لا تكون ضمن قانون المالية، حتى يتم مراجعتها كل سنة، حسب احتياجات كل منطقة؟ ذلكم، سيداتي وسادتي، تدخلنا، شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للأخت مختارية شنتوف؛ الكلمة الآن للسيد محمد خليفة، فليتكلم.

السيد محمد خليفة: بعد بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله؛

سيدي الرئيس بالنيابة، المحترم،

زميلاتي، زملائي،

السادة الوزراء،

أسرة الإعلام،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، إسمحوا لي أن أتقدم لكم ولكافة الشعب الجزائري بأحر التهاني، أولا، بمناسبة الذكرى الـ 65 لاندلاع ثورة الكرامة والحرية، ثم بمناسبة حلول السنة الميلادية الجديدة، متمنيا أن تكون سنة خير وأمن وازدهار، في ظل الجزائر الجديدة، خالية من عصابة الفساد والخيانة؛ وذلك بعد أن يقول الشعب كلمته في انتخابات 12 ديسمبر المقبل، بمشاركة ووقوف كل المخلصين والأوفياء لرسالة الشهداء، خاصة بعد أن أدرك غالبية الشعب أهميتها، للحفاظ على استقرار الدولة ودستورية المؤسسات؛ وبالمقابل انكشاف أهداف أصحاب الطابور الخامس، الذين ما فتئوا يخططون لنشر الفوضى، تحت شعار الديمقراطية، مستغلين مطالب مشروعة لذوي النية الحسنة "كلمة حق أريد بها باطل"؛ وبالتالي الانقضاض على السلطة برسم مرحلة انتقالية. ولكن، الحمد لله، فهذه المرة وجدوا قيادة وطنية حكيمة على رأس المؤسسة العسكرية التي تفتنت لخبثهم وانحازت منذ الوهلة الأولى إلى صوت الشعب، مما مكن من تحقيق الأهم من أهداف الهبة الشعبية والإطاحة بأركان النظام الفاسد.

وفقههم الله وحفظ بلادنا من كل سوء ورد كيد العملاء في نحورهم.

أما بالنسبة لمشروع قانون المالية لسنة 2020، الذي نحن بصدد دراسته، فقد تبين، من خلال دراسة وتحليل جميع فصوله، أننا لم نسجل أي اختلاف عما سبقه، خاصة أن موارد المحروقات تبقى دائما هي المصدر الغالب بنسبة تزيد عن 90٪، ويبقى معه المواطن يحلم باليوم الذي يرى فيه مجهود وحسن تسيير الحكومة يبرز، من خلال ارتفاع نسبة موارد الميزانية خارج المحروقات، لكن الثابت في كل قانون مالي هو تطور فشل الحكومات المتعاقبة وليس أدل على ذلك المشروع الحالي.

ومع ذلك، فإننا نسجل بعض الملاحظات على مشروع قانون المالية الحالي، كأمر واقع لا مفر منه، ونوجزها فيما يلي: 1 - الإبقاء على المادة 182 مكرر، حول الضريبة الجزافية التي لا يتعدى نشاط رقم أعمالها 15 مليون دينار، أمر مجحف في حق الخزينة العمومية وحق صاحب النشاط.

2 - المادة 276 المتعلقة بالضريبة على العقار، كيف يمكن تطبيقها، في غياب إحصاء عام وشامل للأوعية العقارية المبنية وغير المبنية؟

3 - بالنسبة للمادة 66، حول الرسم على السيارات التي يتم إدخالها من طرف غير المقيمين، ويسدد على مستوى مصالح الجمارك مقابل تسليم سند مرور، مع العلم أن الوافد قد لا يكون معه المبلغ بالعملة الوطنية، فلماذا لا نمكنه من التسديد بالعملات الأجنبية، مع وجود كاميرات مراقبة داخل المكاتب؟

4 - نسبة التحصيل بالنسبة للقرارات القضائية في قضايا جرائم التهريب بين 1 و 1.2 بالمائة، يبعث على الشك حول الأسباب. أما بالنسبة للرسوم المستحدثة، فإننا نتمناها وخاصة المتعلقة بالحد من تخزين النفايات واستعمال الزيوت والشحوم.

5 - رغم التطور السريع لحركة الأموال في النشاط الرياضي، لم تسجل أي ضرائب على هذا النشاط، كما نسجل غياب المراقبة والمحاسبة حول موارد وصرف الأموال الضخمة للأندية الرياضية، خاصة منها المسماة "احترافية".

6 - غياب العدالة في النظام الجبائي، حيث يطبق بدقة كاملة ومجحفة أحيانا في حق الفئات الضعيفة والمتوسطة، في حين لا يكاد يطبق على الفئات الثرية، ما يسمح بالشراء الفاحش لعشرات الآلاف في زمن قياسي.

7 - ضعف وتأخر تحديث قطاع المالية، وخاصة مصالح الضرائب، لأهداف ضد المصلحة الوطنية.

8 - عدم تضمن المشروع لأي إجراء تشريعي لمحاربة الاكتناز النقدي، الذي يخرج كتلة نقدية مهمة من النشاط الاقتصادي ويجعل شح السيولة النقدية.

9 - تسجيل غياب العدالة في توزيع نفقات التسيير بين القطاعات، ومثال ذلك بين وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي وقطاعي التربية والداخلية والجماعات المحلية، حيث نلاحظ أن عمالا من نفس المستوى في الوزارة الأولى براتب يزيد عن 60000 دج، بينما في التربية والداخلية براتب أقل من 20000 دج؛ ولكم أن تحكموا. أما عن فئة ذوي الاحتياجات الخاصة، التابعين للقطاع الأول، فحدث ولا حرج، ولكم أن تتخيلوا رب أسرة فاقد للبصر أو معوق حركيا 100٪ يعيش بمنحة لا تتعدى 4000 دج. ورغم رفع

منحة المعوقين إلى 10000 دج، إلا أنها تبقى دون المستوى ونقترح رفعها إلى 25000 دج، مع رفع منحة المعاقين ذهنيا نظرا لكونهم يشكلون عبئا كبيرا على ذويهم.

10 - أما بالنسبة لدعم الدولة للمواد ذات الاستهلاك الواسع، فإننا نطالب للمرة الألف بضرورة رفعها وتقديمها مباشرة إلى مستحقيها عبر آليات.

11 - إن رفع المبلغ المسموح بنقله إلى 5000 أورو، يعتبر تقنيا لتهريب الأموال.

وقبل أن أختتم مداخلتني، أطرح بعض انشغالات مواطني ولاية بسكرة:

1 - تسوية العقار الفلاحي، وخاصة تطبيق القانون 83 / 18 بالنسبة للأراضي المغروسة بالنخيل.

2 - تسهيل حفر آبار السقي، خاصة في المزارع المنتجة.

3 - الإسراع بإنجاز دراسة لاستغلال مياه فيضان واد جدي لصالح بلديات أولاد جلال وأورلال.

4 - الإسراع في إنجاز محطات معالجة المياه المستعملة في دوائر: طولقة، أورلال، أولاد جلال، سيدي عقبة.

5 - الإسراع بتزويد ولاية بسكرة بمياه سد بني هارون.

6 - إعادة بعث المشاريع الاقتصادية التي استفادت منها الولاية ولم يتم تجسيدها، مثل محطة التكرير بلوطاية، الميناء الجاف بأوماش.

7 - رفع التجميد عن المشاريع الصحية، خاصة المستشفى ومركز الأمراض القلبية والشرابين.

8 - الإسراع في إنجاز ازدواجية الطريق الوطني الرابط بين بسكرة وزريرة الواد نحو خنشلة.

9 - تدعيم الولاية بحصة إضافية من الكهرباء الفلاحية، السكن، المسالك الفلاحية.

10 - تدعيم بلدية بسكرة بغلاف مالي خاص للتهيئة المدنية التي أصبحت في وضعية مزرية.

11 - غياب العدالة في توزيع الأغلفة المالية للتنمية بين البلديات.

وفي الأخير، أشكر لكم كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد محمد خليفة؛ الكلمة الآن للسيد خافي أحمادو، فليتفضل.

السيد خافي أحمادو: شكرا؛ بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة بالنيابة،

السادة أعضاء الحكومة،

السادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،

بداية، أتقدم بالشكر إلى حكومة الوزير الأول الكفؤة على الإنجازات البادرة لفائدة المواطن في الوقت القصير، كما أننا لا ننسى شكر معالي وزير المالية على العرض الوافي واللجنة على تقريرها التمهيدي، والذي سمح لنا بالاطلاع أكثر على مضمون المشروع والجوانب المحيطة به ونود أن نسجل بعض الملاحظات:

إنه لجدير بنا أن نشكر الله تعالى على ما منّ به على الجزائر من ثروة ونعم، تستدعي منا الإسراع إلى إصلاحات سياسية واقتصادية وإدارية واجتماعية عميقة وفعّالة، تحرك عجلة التنمية لتكون تنمية شاملة مستدامة، يشارك فيها كل الجزائريين.

ولابد من العمل على إزالة مظاهر الجوع والفقر الذي تتعرض له الفئات الضعيفة، مما ساهم في تكريس الهوة بين شرائح المجتمع، حيث تغيب الطبقة الوسطى، مما ينذر بفقدان التوازن وعدم الاستقرار. وهنا أخص بالذكر البلديات الحدودية الفقيرة ونذكر منها: عين مقل وأبلسة وتازروك وعين قزام وتين زواتين وتيمياوين والبرج، هاته البلديات تعاني من عجز مالي وعدم وجود مداخيل.

وهناك عائلات محرومة في هذه البلديات، تعاني من ارتفاع الأسعار في المواد الاستهلاكية الواسعة، في بلاد لا تخفى ثرواتها على أحد، إلا أن غياب التخطيط والتنفيذ الصحيح والمتابعة الجادة، كل ذلك حال دون قيام تنمية حقيقية مدروسة. وهنا نطلب منكم، السيد معالي وزير المالية، إنشاء صندوق على مستوى البلديات الفقيرة، ليتكفل بمساعدة الفئات الأكثر فقرا في البلديات التي لم يتوفر فيها وجبة يومها أو ليلها وتخصيص مكتب محلي لهاته العائلات، لأن هناك عائلات ليس لها قوت يومها في أغلب البلديات الجنوبية والحدودية وتلجأ لرئيس البلدية يوميا ولكن العين بصيرة واليد قصيرة. لذا نطلب منكم، السيد وزير المالية، القيام بمبادرة منظمة ودائمة تجاه هذه الفئة "إرحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء"؛ كما لا ننسى منح المساعدات للبدو الرحل، كالمواد الغذائية والأغطية كل أربعة أشهر، وتقديم الخيم كل ستة

أشهر، وذلك نظرا لعوامل الرياح والحرارة في فصل الصيف والرياح المستمرة.

أضف إلى ذلك، غياب التسهيلات للاستثمار في مختلف القطاعات لأبناء المنطقة، خصوصا، ومنحهم الأولوية في جميع المشاريع الاستثمارية التي تعود بالفائدة عليهم.

تفضلوا، السيد الرئيس بالنيابة، بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام وشكرا.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا؛ كان السيد خافي أحمادو آخر متدخل في هذه الجلسة المسائية، ننتقل مباشرة إلى تدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية، والكلمة للسيد علي جرباع، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي، علما أن الوقت محدد بـ 15 دقيقة، تفضل مشكورا.

السيد علي جرباع (رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي): شكرا سيدي الرئيس بالنيابة؛ بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس بالنيابة، الفاضل،

السيد وزير المالية المحترم،

السيد وزير العلاقات مع البرلمان المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

إن الشعب الجزائري لطالما استطاع أن يجابه جميع المحن والصعوبات مهما عظمت، بفضل وفائه وإخلاصه لمبادئه الوطنية وقيمه العريقة المستوحاة من مبادئ وقيم ثورة نوفمبر المجيدة.

فالفتح نوفمبر يوم فخر واعتزاز، لشعب كافح أبناءه من أجل استرجاع الحق المسلوب ضد الاستعمار الفرنسي، الذي عذب ودمر وقتل شعبا آمن بالحرية ووقف مدافعا عن كرامته وعن كرامة المواطن العربي وكل الأحرار في العالم. إن التاريخ صنع الأحرار بالأمس، "فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا".

بأهمية هذا الاستحقاق الوطني والحيوي، ويعكس الإدراك الشعبي العميق لحتمية التسريع، بل التعجيل بإخراج وطننا الغالي من هذه المرحلة الحساسة والدقيقة، وذلك بانتخاب رئيس الجمهورية الجديد، الذي سيطبق برنامجه بما يكفل بناء جزائر جديدة، لا مكان فيها للممارسات غير القانونية والبالية، دولة كفاءات لا مكافآت، دولة لا مكان فيها للعقليات المتحجرة التي ذهبت وولت إلى غير رجعة. جزائر التغيير، كما ينشدها هذا الجيل المؤمن بالتغيير، في ظل التعبير الحر والمسؤول.

هذه الجزائر، التي يحزّ في نفوس من هم وراء البحار أن يروها تبني نفسها بنفسها ويسواعد أبنائها، وفي هذا المجال، لا تفوتني الإشارة إلى المواقف غير المسؤولة والتصرفات الصادرة عن نائب رئيس اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان بالبرلمان الأوروبي، حول التطورات التي تعيشها الجزائر منذ 22 فيفري الماضي، فمن هذا المقام، وباسم المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي، نندد، بل نستنكر بأشد عبارات الاستنكار، التدخلات التي نعتبرها سافرة ونرفض وبحدة أي مساس بالسيادة الوطنية التي تعد بالنسبة للشعب الجزائري خطأ أحمر. سيدي الرئيس بالنيابة، بالرجوع إلى مشروع قانون المالية الذي نحن بصدد مناقشته.

بداية، أتوجه بالشكر الجزيل إلى معالي وزير المالية على العرض المستفيض والوافي، كما أتوجه بالشكر إلى السيد رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية ومن خلاله إلى كل أعضائها على الجهد المبذول.

سيدي الرئيس بالنيابة، في ظل وضع اقتصادي يوصف بالصعب إلى حد ما، تضمن هذا المشروع أحكاما جديدة تهدف للدفع بالاستثمار وتشجيع استحداث المؤسسات الخاصة الشبانية، بالإضافة إلى تحصيل حقوق الدولة، وذلك من خلال العودة إلى مسار ميزانياتي الذي تطبعه الصرامة، في إطار نهج شامل ينشد ترشيد الموارد المالية وتطهيرها، موازنة مع الحرص على استيفاء مستوى من النمو يحافظ على النشاط الاقتصادي أو ما يطلق عليه ديمومة الحركة الاقتصادية ومناصب الشغل وضمان استمرار تقديم الخدمات الاجتماعية ومواصلة الدعم الاجتماعي.

إذن، جاء مشروع قانون المالية لسنة 2020، بجملة من الإجراءات الجديدة، الرامية إلى تحفيز الاستثمار الأجنبي

فهذه المرحلة الطويلة للثورة الجزائرية لم تكن بالرحلة العابرة، بل كانت تاريخا مشرفا للأمة، أمة تستحضر شهداءها وتحفظ أسماءهم عن ظهر قلب وتخلد وتمجد رجالها.

إن كتابة التاريخ تعكس أماني وطموحات الشعوب في الحياة الكريمة وبيوم خالد يكرس فيه الوفاء لمن هم أكرم منا جميعا.

واليوم في هذه العجالة، عندما نتحدث عن شهداء الجزائر الذين رووا الأرض الطاهرة بدمائهم الزكية دفاعا عن الوطن، فإننا نكرس روح العمل الجاد، ليحتفظ الإنسان بمبادئ الوفاء والتضحية وليكتب أروع صفحات العطاء بفعل تلك الدماء.

فرحم الله شهداءنا الذين كتبوا التاريخ وأناروا شموع الحرية وقهروا الظلم والطغيان وكانوا لنا نبراسا نسترشد منه، لكتابة التاريخ للأجيال. وحفظ الله مجاهدينا وأمدهم بطول العمر وبالصحة والعافية وجعلهم تاجا على رؤوسنا.

قلنا، بفضل وفائه وإخلاصه لمبادئه الوطنية وقيمه العريقة المستوحاة من ثورة نوفمبر المجيدة، وكذا بفضل مواقف المؤسسة العسكرية، هذه المؤسسة الصرح التي لم تخلف موعدها ووعدتها مع التاريخ، كما فعلت بالأمس، فكانت حصنا منيعا للجزائر، شعبا ومؤسسات، ومرافقا وحاميا وضامنا للمطالب المحقة والمشروعة، التي خرج بها ومن أجلها الشعب الجزائري الأصيل، هذه المؤسسة التي انتهجت استراتيجية متبصرة وحكيمة، عكفت على أعمالها عبر مراحل وأشواط، واكبت بكل انسجام وتبصر مطالب هذا الشعب الأبوي والتزامها بالخط النوفمبري الأصيل والانحياز التام واللامشروط لتطلعاته، الذي خرج معبرا عنها بسلوكات حضارية لم يشهد التاريخ لها مثيلا. في هذه السانحة، الواجب يملّي علي أن أوجه، أصالة عن نفسي ونيابة عن جميع زملائي في المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي، تحية تقدير واحترام وإكبار إلى قيادة الجيش الوطني الشعبي، وعلى رأسها المجاهد، الفريق أحمد فايد صالح، نائب وزير الدفاع، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي.

إن الالتفاف المنقطع النظير، الذي عبر عنه الشعب الجزائري، وبلادنا تستعد في الأيام القليلة القادمة خوض الانتخابات الرئاسية، يعكس وعيا شعبيا عالي المستوى

في الجزائر وهي الإجراءات التي نتمناها، لاسيما فيما يتعلق بـ:

إلغاء القاعدة 49/51: إن إلغاء القاعدة 49/51 بالمائة، لصالح القطاعات غير الاستراتيجية، ستعمل على جذب المستثمرين الأجانب نحو الجزائر، لكونها كانت عائقا تحجج به المستثمرون الأجانب، والنظر إلى الاستثمار الأجنبي على أساس أنه مورد لرؤوس الأموال وللمناصب الشغل، وناقل للتكنولوجيا بعد أن عجز الرأسمال الوطني، إلى حد ما، عن تحريك عجلة الاقتصاد الوطني وتحسين صورة الجزائر كوجهة استثمارية، لكن هذا الإجراء، في نظر العديد من المختصين، غير كاف ويجب مواكبته بإجراءات أخرى تزيل العوائق التي تعيق الاستثمار الأجنبي، لاسيما البيروقراطية والفساد والرشوة وإجراءات أخرى لدفع عجلة الاستثمار الأجنبي في الجزائر، على غرار تفادي عدم الاستقرار التشريعي الناتج عن تغيير القوانين.

كما أن الاستثمار في هذا الجانب يجب أن تحكمه العلاقات التعاقدية، بدل القواعد القانونية. وإن حرية الاستثمار يجب أن تكون القاعدة وليست الاستثناء. وكذا تخفيض الضرائب واعتماد إجراءات جبائية ممتازة لصالحهم، وهذا كله من أجل جلب مداخل أكثر مما كانت عليه من قبل.

ثانيا: فيما يتعلق بتعيين متصرفين إداريين مستقلين، كأعضاء في مجالس إدارة البنوك العمومية، يعد هذا الإجراء جيدا، تهمنه المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي، ونرى بأنه سيعزز الحوكمة في البنوك العمومية ويقوي من عمليات الرقابة فيها، خاصة وأنها تعرضت إلى ما تعرضت إليه سابقا وكان في كل مرة تتحمل الخزينة العمومية تطهيرها ماليا وشراء ديونها باسم إعادة الرسملة، لكن ما نلاحظه، وبتواضع طبعاً، هو عدم مواكبة قواعد التسيير العالمية من قبل بنوكنا، وعليه نقترح:

- تشكيل مجلس إدارة من: البنك، ممثل وزارة المالية، جامعي برتبة أستاذ في الاقتصاد و3 خبراء اقتصاديين. ولتحسين هذا العمل، لم لا، إنشاء معهد وطني يشرف على تكوين مثل هؤلاء، على غرار ما هو معمول به في كثير من دول العالم.

- وما دمنا بصدد تامين ما جاء في مشروع قانون المالية، فإننا نعبر عن ارتياحنا العميق للمحافظة على الطابع

الاجتماعي للدولة، من خلال العودة إلى التوازنات الاقتصادية الكبرى والحفاظ على الدعم الاجتماعي، مع حماية القدرة الشرائية للمواطن.

- وفي هذا الصدد، نحدد مطالبنا أو مطلبنا، بإعادة النظر في كيفية توزيع هذه الموارد على مستحقيها الحقيقيين، دون غيرهم، من خلال إعداد بطاقة وطنية.

- كما نؤكد، في ذات السياق، على اتخاذ إجراءات إضافية، وذلك بإيجاد حلول لإدماج موظفي عقود ما قبل التشغيل.

وبهذه المناسبة، لا يفوتني أن أشيد وأبارك وأثمن باسم المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي، القرارات التاريخية التي اتخذها دولة الوزير الأول والمتمثلة في:

- تعميم المنحة الخاصة بالإعاقاة.

- تسوية وضعية حاملي الشهادات، المستفيدين من عقود ما قبل التشغيل وكذا الفئة المستفيدة من جهاز المساعدة للإدماج الاجتماعي.

- القرار الجريء المتخذ، من خلال الاجتماع الوزاري المشترك، برئاسة الوزير الأول بتاريخ 17/09/2019، المتعلق بالإجراءات الاستعجالية، الواجب اتخاذها لفائدة مركب "سيدر الحجار".

- كما نثمن القرار الشجاع، المتضمن وضع استراتيجية شاملة لتطوير شعبة الحبوب، لاسيما جنوبنا الكبير الغالي علينا وكذا الهضاب العليا.

- ومن بين النقاط الإيجابية التي حملها هذا المشروع، والتي نتمناها، التدابير التشريعية التي جاءت في مشروع قانون المالية، المتعلقة بتطوير الاقتصاد الرقمي، لأجل تحفيز الشباب الجزائري على هذا النوع من الاقتصاد.

هذا الاقتصاد - سيدي الرئيس بالنيابة - الذي يعتمد على تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وعلى التجارة الإلكترونية والسوق الإلكترونية وصولاً إلى الحكومة الإلكترونية.

وقد طرح الاقتصاد الرقمي ومتطلباته توجه اقتصاديات العالم نحو رقمنة هذا الاقتصاد، في ظل المزيد من التكامل والترابط، وقد يتطلب ذلك عدة متطلبات أساسية، من بينها البنية التحتية لقطاع الاتصالات والمعلومات والإطار القانوني والتشريعي اللازم للأعمال الإلكترونية. وقد أصبح الاقتصاد الرقمي مؤشراً مهماً يدل على مدى تطوير

نباتي تعطي للأقاليم السياحية أهمية مميزة، تعد من أهم العوامل لجذب السياح.

لذا وجب على الفاعلين في هذا القطاع وعلى السلطات العمومية العليا، وضع مخطط مكتمل الأركان يبغي في أهدافه تطوير التنمية السياحية.

ومن بين قطاعات الإنتاج التي تدر الثروة وتوفر مناصب الشغل، قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

إن الدور الرائد الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بسبب قدرتها الهائلة على المزج بين النمو الاقتصادي وتوفير مناصب الشغل، إلا أنه رغم هذه الأهمية فهي تصطدم بمجموعة من العقبات التي تحد من أدائها، كالصعوبات الإدارية والمالية والقانونية ومشكل المحيط والتسويق والمنافسة.

سيدي الرئيس، إن مصادر التمويل الكلاسيكية والمعروفة في مالية المؤسسة والتي تتمثل في القروض بمختلف أنواعها، كل هذه المصادر معروفة ومستعملة في الاقتصاد الجزائري، إلا أنها تعد عبئا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نتيجة لمحدودية قدراتها التحويلية، لذلك ظهرت الحاجة إلى البحث عن طرق أخرى لتمويل الاستثمارات، قصد تجنب عراقيل طرق التمويل الكلاسيكية إلى اللجوء إلى التمويل الإيجاري، وكذا صيغ التمويل الإسلامية وكذا التمويل الجماعي بأنواعه المختلفة.

وعليه، ولإعطاء هذا القطاع الأهمية البالغة، قصد توفير الثروة وتوفير مناصب الشغل، نقترح ما يلي:

- ترقية وتطوير الجهاز الإعلامي الاقتصادي.
- العمل على جلب فرص شراكة أكبر لتمويل هذه المؤسسات، خاصة في إطار برنامج الشراكة الأورو متوسطية.
- ربط المقاولين، أصحاب المشاريع الإبداعية، بالبحث العلمي عن طريق تقديم تحفيزات مالية للجامعات، تنشئ من خلالها المسائل التي تحتضن مشاريع جديدة.
- إنشاء أسواق دائمة لمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- ضرورة الاهتمام بتكثيف التشريعات الاقتصادية والتحويلات التي يعرفها الاقتصاد العالمي من أجل تحفيز هذه المؤسسات.

هذه وغيرها من الاقتراحات الكثيرة التي لا يتسع

أي اقتصاد في العالم.

ولمواكبة عصر المعلومات، يفرض على الجزائر التحكم في تكنولوجيايات الإعلام والاتصال، مع ضمان بيئة آمنة، نظرا للمخاطر الموجودة على مستوى المستعملين، في حد ذاتهم، سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات، حيث بات من السهل اختراق الأنساق المعلوماتية المختلفة وتكسير الحواجز الأمنية التي تحمي المعلومة، خصوصا بشكلها الرقمي واستغلال نظمها في ارتكاب ما يسمى بالجريمة الناشئة عبر الأنترنت أو الجريمة المعلوماتية.

وهو فعلا ما سعت إليه الجزائر، باتخاذ إجراءات أو تدابير على مستوى المنظومة التشريعية والتنظيمية. وذلك عن طريق تعديل بعض القوانين وكذا استحداث قوانين جديدة أخذت بالحسبان التطورات السريعة لتكنولوجيايات الإعلام والاتصال ومكافحة هذه الجرائم، كونها عابرة للحدود. وإن مكافحتها لا تتحقق إلا بوجود تعاون دولي، يهدف إلى اتخاذ كافة التدابير اللازمة والفعالة للحد منها، عن طريق التعاون القضائي وكذا التعاون في المجال الفني. إن الكثير من التقارير والتوقعات تشير إلى عدم الاستقرار الذي ستعرفه أسواق النفط، بسبب انكماش الطلب العالمي على هذه المادة الحيوية وفي المقابل ارتفاع حجم الاستهلاك المحلي.

أمر سيجعلنا أمام حتمية البحث عن موارد أخرى لتعويض الانخفاض في الموارد المالية للجباية البترولية، وفي ظل تصحيح أوضاع المالية العامة، وجب على الحكومة ضرورة التوجه نحو البحث عن موارد أخرى، لخلق ثروة بديلة أو مكملية عن الجباية البترولية. وفي ذات السياق، لنا أن نطرح التساؤل حول العوائق أو العراقيل التي حالت دون تطور قطاع السياحة وإيجاد الحلول الممكنة.

نعم، سيدي الرئيس، أضحت السياحة تحظى في الكثير من دول العالم باهتمام كبير، من قبل الحكومات والباحثين وكذا الممارسين من رجال الأعمال، كونها تمثل قطاعا اقتصاديا يعمل على ضخ العملة الصعبة وجذب الاستثمارات الأجنبية، حيث أصبحت من أكبر الصناعات في العالم، فهي تلعب دورا مهما في عملية التنمية الاقتصادية.

إن المقومات الطبيعية التي تزخر بها الجزائر، وكذا الترابط بين تلك المقومات من موقع جغرافي ومناخ وشواطئ وغطاء

- تطوير آليات الرقابة الجبائية وسد الثغرات الموجودة في القوانين.

وفي الأخير، لا يسعنا إلا أن نشكر مشروع هذا القانون، المتضمن قانون المالية لسنة 2020.

شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد علي جرباع؛ الكلمة الآن للسيد الهاشمي جيار، رئيس المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي، فليفضل مشكورا.

السيد الهاشمي جيار (رئيس المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي): شكرا؛ بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس بالنيابة، الموقر،

السادة الوزراء الأفاضل،

زميلاتي، زملائي الأعزاء،

الحضور الكريم،

سلام الله عليكم.

أريد، في البداية، أن أثنى مجهودات كل المؤسسات، التي تبذل ما في وسعها، من أجل استمرارية الدولة واستقرارها، في هذا الظرف العسير الذي تمر به البلاد.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى جميع من ساهم في إعداد مشروع قانون المالية، المعروض علينا. وكالمعتاد، فإن هذا المشروع بمثابة العمود الفقري لحيوية الدولة في مختلف المجالات، لكن تناوله بالطريقة التقليدية تقتصر - بطبيعة الحال - على الاهتمام بالنفقات والمداخيل، دون التطرق إلى الشروط والعناصر الجوهرية التي لا يمكن فصلها عنه والتي تتعلق بالرهانات الاقتصادية، والسياسية، والاستراتيجية، والتنظيمية على وجه الخصوص.

كما أن الحوارات، والمناقشات، والتساؤلات التي نتبعها يوميا في بلادنا، تدور دون انقطاع حول مشاكل المجتمع بصفة عامة أو مشاكل قطاع ما، أو فئة معينة، دون الرجوع إلى الأسباب الموضوعية التي تسمح بضبط الواقع، وإيجاد الحلول بكيفية منهجية، وصارمة وناجعة.

وفي هذا السياق، فإن نظرتنا للأمور، تدور فقط حول تحمل كامل المسؤولية للدولة وحدها، دون سواها، وجعلها المحور المركزي لأي علاج. وهكذا، أصبح شأنها شأن المغناطيس، وهو يجذب المواطن المرتبك بسبب تراكم

المجال لذكرها في هذه العجالة.

سيدي الرئيس بالنيابة،

في الأخير، بودي أن أشير وفي عجالة إلى موضوع أسال الكثير من الحبر وهو ظاهرة التهرب الضريبي.

نعم، سيدي الرئيس بالنيابة، أدت الإصلاحات والتعديلات الجذرية للنظام الجبائي إلى ظهور هذه الظاهرة الخطيرة، بين أوساط المكلفين بالضريبة، التي تعد هدامة للمجتمع، لما ينجم عنها من أضرار على الخزينة العمومية والإنفاق العام ويشكل هذا اعتداءً على أموال الدولة، مما يستوجب على السلطة البحث عن إيجاد الإطار القانوني، لاسترجاع الأموال المستحقة وسد الطريق أمام هذه الظاهرة والحد من الآثار السلبية لها.

وللحد منها، وفق الدراسات التي أعدها واسترسل فيها خبراء الاقتصاد وأسانذة المالية في بحوثهم ودراساتهم، نجد من بينها:

- عمليات تحقيق وتحري في الوضعية المالية للمكلف بالضريبة وتحليل هذه الوضعية، بهدف التأكد من امتثالهم للالتزامات المفروضة عليهم أو ما يطلق عليها بالمراجعة الجبائية. فالهدف منها هو استرجاع المبالغ المتهرب من تسديدها وكذا ضمان حقوق المكلف بالضريبة، فالمراجعة الجبائية وحدها غير كافية للحد من ظاهرة التهرب الضريبي، فلا بد أن تتكاتف جهود كل الأطراف المعنية: إدارة، جمارك، بنوك وحتى المكلف بالضريبة في حد ذاته، من خلال توعيته بأهمية الضريبة البالغة، فعدم التوعية يزيد من حدة التهرب الضريبي.

- كثرة تغيير القوانين، والاستقرار التشريعي، يجعل منظومتنا القانونية غير ثابتة؛ وبذلك تنقص فعاليتها في الحد من هذه الظاهرة.

- عدم مواكبة الإدارة الجبائية للتطورات الحاصلة، يجعلها غير قادرة على مواجهة هذه الظاهرة.

وعليه نقترح:

- الاهتمام بالجانب الرقابي من الناحية المادية بتوفير وسائل حديثة.

- تكييف التشريع الجبائي مع تطور أنواع التدليس.

- تطوير الإدارة الجبائية وتحسين وتكوين المهارات والكفاءات لدى موظفيها.

- تجسيد العدالة الضريبية واقعا.

والطاقات المتجددة، واكتشاف الفضاء، والنانوتكنولوجيا، والصناعة 4.0، والتبادلات المالية والتجارية على الصعيد الدولي، وكذا النمو الديمغرافي. كما أن المشاكل الكبرى لا تكتسي طابعا محليا، بل طابعا عالميا.

وعلى ضوء كل هذه الرهانات، فإن موضوع الساعة الجوهري يكمن فيما يلي: هل حصرنا فعلا أوراقنا الراححة؟ وماذا سوف يحل ببلادنا إذا تهاوينا في امتلاك عوامل التغيير والتحكم في تحديات العصر، وإذا استمرت الثروة العقيمة حول مسائل بديهية، كالانتخابات، والشاركة الاقتصادية مع الأجانب، والاستثمار في الطاقات المتجددة... وما إلى ذلك؟ وما سوف يحل ببلادنا إذا استمر الفاعلون داخل الحقل السياسي، في الاكتفاء بالوعود، والأمنيات المتكررة عندما يخاطبون الشعب، وإذا لم يتطرقوا لآليات التطبيق الملموس لكلامهم على أرض الواقع، وإذا لم يشرحوا بدقة للشعب، كيف يوفر الإمكانات الضرورية لتغطية التكاليف الناتجة عن وعودهم الانتخابية؟

وعليه، فإن الجدل حول الانتخابات مثلا، مهما كانت أسبابه، لا ينبغي على الإطلاق أن يقصي من المناقشات العمومية تلك التساؤلات الجوهرية، أو يؤدي بنا إلى إهمالها، والتهاون فيها، لا سيما وأن الآفاق المالية والاقتصادية ليست بالأمر السهل.

ومهما يكن من أمر، فإن الوقت قد حان، لتكريس الجهود الجماعية، كل الجهود، من أجل توازن الميزانية، وترشيد النفقات العمومية، والنهوض بالاقتصاد، وبالإنتاج، وبتسيير يكون مبنيا على العقلانية، والتشاور، والتعاون، وإعادة الاعتبار للعمل، والقضاء على أساليب وممارسات تتنافى وما تعودنا عليه، إذ يؤدي هذا كله إلى القيام بقفزة نوعية في حياة الأمة، وعودة الأمل والثقة في النفوس، مع الرجوع إلى ما جاء به بيان أول نوفمبر.

ودون مبالغة - سيدي الرئيس بالنيابة - يمكن القول بأن الذي يعتبر اليوم كرهان أساسي، هي مسألة حياة أو انهيار لأمانة الشهداء ولما تركه جيل الثورة للأجيال الجديدة من مؤسسات ومنشآت وتجهيزات موزعة على ربوع الوطن، شرقا وغربا، شمالا وجنوبا، وقد ترك لنا أيضا هذا الجيل، موارد بشرية مكونة ومعوذة على الصعاب وقادرة على رفع التحديات، كما تدل على ذلك النخبة الحية، المتواجدة داخل البلاد وخارجه في جميع الميادين، بما في ذلك العلمية

معاناته، في حين أن رجال السياسة الذين يتنافسون من أجل السلطة، يعتبرون، من جهتهم، أن هذه الدولة تقتصر فقط على رهان الحكم كأعظم الرهانات، لا أكثر ولا أقل. وبعبارة أخرى، فإن الاهتمام بالشأن الخاص، والصراع على السلطة، يعلوان بكثير على الاهتمام المطلق بالوضع السائد، وعلى الصالح العام. كما أن التسيير الإداري للأمور يقتصر، في معظم الحالات، على آفاق المدى القصير دون الاهتمام الكافي بالمدى الطويل، الأمر الذي يؤدي - لا محالة - إلى عدم التكفل بقدرات التحليل، والتشخيص المطلوبة لاتخاذ الإجراءات الاستشرافية الضرورية.

فهذه هي حقيقة الجو العام الذي تأتي فيه مناقشة كل من مشروع قانون المالية ومشروع قانون المحروقات، وهو الجو الذي تثقله الإكراهات المالية التي أدت بالخرينة إلى اللجوء للتمويل غير التقليدي قبل فترة قصيرة، ثم الآن إلى الاستدانة الخارجية الانتقائية. وبصفة أدق، فإن الوضع يتسم بالعجز الواضح للميزانية وتراجع إنتاج المحروقات التي تشكل المصدر الأساسي لمداخيل الدولة.

وفي هذا الإطار، فإن معاناة معمقة لوقائع الدولة التي ننتظر ونطلب منها كل شيء، قد تبين حقيقة الوضع، وهو فعلا جد صعب، لكنه ليس على الإطلاق مفقود الأمل، ذلك لأن كل الصعوبات التي تراكمت، والإكراهات التي انتشرت، تعتبر بمثابة تحديات ورهانات في متناول الجزائريين الذين عودتهم مسيرتهم عبر التاريخ المعاصر، على الشدة والصعاب والصبر والمثابرة حتى النصر.

ولهذا السبب، فإن الخروج من الأزمة ليس بالأمر المستحيل، لا سيما وأن شعوبا أخرى تمكنت من الانتقال إلى بر الأمان بنجاح. وهي الآن في سبيل الصعود نحو التجدد، في مختلف جوانب حياتها الوطنية.

وعليه، فإن التساؤلات الهامة، لا تكمن اليوم فيما إذا نحن قادرون على تحقيق التقويم الوطني وعلى التقدم الذي نصبو إليه؛ وإنما في الكيفية التي تسمح بذلك، ونحن نعيش في عالم تسوده تطورات ضخمة، ينبغي أن نتفطن لها، ذلك لأن العالم الذي عرفناه منذ حرب التحرير، قد تغير رأسا على عقب. وفي زمننا هذا، فإن التحديات الكبرى، لا تكتسي طابعا إيديولوجيا أو حتى عسكريا، بل تخصص في الأساس الذكاء الاصطناعي، والروبوتات، وأنترنت الأشياء، والرقمنة، والتغيير المناخي، والبيوتكنولوجيا،

الأخ بوحفص حوباد، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، فليتفضل.

السيد بوحفص حوباد (رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني): شكرا سيدي الرئيس بالنيابة؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسوله الكريم، أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، الموقر، السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون، زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل، أسرة الإعلام المحترمون، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أود، في البداية، أن أثني على الجهود التي بذلها أعضاء لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية في دراستهم لمشروع قانون المالية لسنة 2020، وفي الاستخلاصات والملاحظات التي توصلوا إليها وأفادونا بها في ظرف زمني قصير نسبيا.

وقبل هذا، الشكر موصول لممثل الحكومة وطاقمه الإداري والتقني الذين سهروا على إعداد هذه الوثيقة، وبهذا التفصيل والتبسيط الذي سهل على الجميع متابعته. السيد الرئيس بالنيابة، السادة الحضور،

إن مناقشة مشروع قانون المالية، باعتباره أب القوانين، عادة ما يشكل فرصة للسيدات والسادة الأعضاء، لطرح انشغالات وقضايا ولاياتهم في مختلف المجالات التنموية وإيصالها للجهات المركزية في الدولة. وهم بعملهم هذا إنما يعبرون عن وفائهم بما التزموا به أمام منتخبهم. وهذه لسانحة أعنتهم لأعبر عن ارتياحي لمستوى تدخلات السادة أعضاء كتلة حزب جبهة التحرير الوطني، أثناء مناقشتهم لمشروع هذا القانون الذي يعكس الصحة الاقتصادية والمالية والخدمية للبلاد.

لقد برهنوا كعادتهم على التزامهم بالتوجهات والخيارات الكبرى للبلد واستعدادهم للتعاطي إيجابيا مع كل ما تطرحه السلطة التنفيذية من نصوص تشريعية، من شأنها ترشيد الإنفاق العام وتوفير البيئة المناسبة والآليات الضرورية لتجسيد الاستراتيجية الوطنية للتنمية الشاملة والمستدامة، بما يهدف إلى تعزيز السلم والأمن ويحقق العدالة وتكافؤ الفرص بين الجزائريين، وهذه - في تقديرنا - تشكل الشروط الجوهرية لتحقيق إقلاع اقتصادي وطفرة تنموية،

والرياضية والعسكرية على وجه الخصوص. ولكن الكمال لله، إذ ترك لنا أيضا جيل الثورة، من خلال سعيه إلى بناء دولة عصرية، عيوباً وآفات جلية، أدت إلى توترات وأزمات وأخرها تلك التي تعيشها البلاد حالياً، ونحن على أبواب العقد الثالث من القرن الجديد.

وختاماً، وعلى ضوء ما يحمله من انشغالات كل من مشروع قانون المالية ومشروع قانون المحروقات، فنحن اليوم - سيدي الرئيس - أمام أمرين:

إما أن نواصل في نفس التسيير والممارسات التي يرفضها الجزائريون، وهو الأمر الذي قد يقودنا، لا محالة، لا قدر الله، إلى أزمات أخرى وإلى مأزق الانحطاط، وإما أن نفتتح المجال لمسعى الإبداع والابتكار في التسيير، والتنظيم، والتحليل، والتخطيط، والاستشراف، مع الاهتمام بالعمل الميداني على مختلف المستويات وبإرادة سياسية قوية، ترافقها كل من الرزانة واللهجة الصادقة.

كما ينبغي العمل بقوة وفي نفس السياق، على إرساء أفكار الحق، والقانون، والمعيار، والمقياس، والقاعدة، والواجب، في أذهان الناس، والتي يمكن توطيد التعايش وضمائمه، وهذا ما قد يفهم بالتأكيد من موقف المؤسسة العسكرية التي عبرت بوضوح عن رغبتها في التخلي عن أي طموح سياسي، وترك المجال للسيادة الشعبية لكي تبادر بقدراتها الذاتية، وتتصرف بحرية في رسم طريقها، ولو أن الأفكار والآراء لا زالت متناقضة داخل المجتمع، وهذا أمر طبيعي في بلد أين السيادة الشعبية تعيش مرحلة الإقلاع.

سيدي الرئيس بالنيابة،

إن القيام بكل هذا ممكن جداً، إذا تجاوزنا الانقسامات العقيمة ووضعنا مصلحة الجزائر فوق المصالح الضيقة والطموحات السلطوية، لكي يتسنى لنا جعل الجمهورية القادمة تتماشى ومبادئ بيان أول نوفمبر، الذي ينبغي أن يعود فعلاً إلى الواجهة، لا في الكلام والتوسيعات الأدبية فحسب، بل بصفة ملموسة وأكيدة.

والله ولي التوفيق، شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد الهاشمي جيار؛ التاريخ وما أهمه التاريخ! الكلمة الآن لآخر متدخل وهو

محترما يستحق التنويه، في ظل ظروف دولية غاية في الصعوبة والتعقيد. وما دام السياق العام والتوجه الرئيسي لمشروع قانون المالية لسنة 2020، الذي ناقشه السيدات والسادة الأعضاء بكل مسؤولية، يهدف إلى المحافظة على هذا الإنجاز، فلا يسعنا في كتلة جبهة التحرير الوطني، إلا أن نؤكد دعمنا لهذا المسعى، لاسيما وأن المكاسب الاجتماعية للمواطن لم تمس، كالتعليم، الصحة، السكن، البنى التحتية وغيرها من المكاسب الأخرى.

زميلاتي، زملائي،

إن الجزائر مقبلة على استحقاق وطني هام والمتمثل في الانتخابات الرئاسية، المزمع إجراؤها في الشهر القادم، التي هي، أولا وقبل كل شيء، تعبير عن حق دستوري، في اختيار من يقود البلاد وواجب مواطني تقتضيهما الممارسة الديمقراطية. ومثلما تلاحظون، فإن هذه الانتخابات ستكون محطة تاريخية بارزة في التحول السياسي الهام في البلاد وفي ترسيخ دعائم الديمقراطية وتعزيز دولة القانون، كونها جاءت استجابة لمطلب الجزائريين في ضرورة التغيير السلمي الذي سيحفظ للجزائر مكانتها الدولية والإقليمية ويبعث الديناميكية والفعالية اللازمين لتسريع عجلة الاقتصاد. وما يعزز هذا القول هو كون هذه العملية الانتخابية - ولأول مرة في تاريخ البلاد - ستشرف عليها جهة غير الإدارة، كما هو معتاد، وقد بدأ هذا الإشراف من دراسة ملفات الترشح، إلى ضبط قائمة المرشحين النهائية، إلى متابعة العملية الانتخابية يوم 12 ديسمبر والتصدي لكل التجاوزات.

ونحن في حزب جبهة التحرير الوطني، ننظر بعين الرضا إلى كل هذه الإجراءات، كضمان لنزاهة وشفافية العملية الانتخابية؛ وندعو جميع المواطنين الغيورين على بلدهم إلى المشاركة الجماعية في هذا الاستحقاق الهام.

السيد الرئيس بالنيابة،

وإننا اليوم نحبي ونثمن عاليا مضي الحكومة قدما في إثراء قطاع العدالة بإصلاحات عميقة، بهدف تعزيز دولة الحق والقانون وتكريس احترام الحقوق والحريات، وجعل العدالة في متناول الجميع.

ولا يفوتنا ونحن نختم مناقشاتنا لهذا المشروع، التنويه بما يقوم به جيشنا الباسل، الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني، في حماية الحدود وعلى رأسهم نائب وزير الدفاع الوطني، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي،

تعتمد على ثروات طبيعية ومصادر أخرى لا تنتهي ولا تنضب على المدى البعيد، كالزراعة والسياحة مثلا، وهذا هو المنظور الذي تنظر من خلاله الكتلة لنص مشروع قانون المالية لسنة 2020.

السيد الرئيس بالنيابة،

لا بد من القول إن مبعث ارتياحنا الأول في مضمون مشروع هذا القانون، هو خلوه من أية أعباء ضريبية كبيرة، من شأنها أن ترهق كاهل المواطن وهو إجراء نثمنه، لأنه يعبر عن حرص الدولة على إعطاء الأهمية للمواطن اجتماعيا واقتصاديا، بما يحافظ فيه على مستوى جيد لمعيشته من جهة، وكذا مساهمته في عملية التنمية التي تبقى هي العمود الفقري لهذا المشروع.

كما أن مشروع هذا القانون، من جهة ثانية، هو بمثابة تدابير وإجراءات مالية وتشريعية هامة للانتقال من الاقتصاد القائم على التبعية للمحروقات إلى اقتصاد متنوع، يسمح بتوظيف إمكانياتنا البشرية والطبيعية، بما يحقق إشباع حاجات المواطن الجزائري. وفي ذات الوقت، المحافظة على ثروات أجيال المستقبل. ولا شك أن تحقيق مثل هذه الغاية يتطلب إيلاء العناية القصوى لبعض القطاعات وإيجاد تكامل واندماج فيما بينها: كتنمية الزراعة، ترقية السياحة، تنويع مصادر الطاقة وإعادة بعث التصنيع وتفعيله. وبطبيعة الحال، فإن موقف أعضاء كتلة حزب جبهة التحرير الوطني، تجاه مشروع قانون المالية لسنة 2020، إنما ينبثق من قناعتهم بأن الطرح الشامل لمسألة التنمية الذي رسمه مشروع هذا القانون هو طرح براغماتي وعقلاني، يتماشى مع توجهات حزب جبهة التحرير الوطني، الذي يسعى للاستجابة لتطلعات الجزائريين في العيش الكريم في كنف السلم والاستقرار. ومن ثم فهي تدعو إلى تكاتف الجهود ومضاعفة العمل من أجل تجسيده. وكما ذكرت سابقا فبلادنا، والحمد لله، تملك من المقومات البشرية والطبيعية وكذا الإرادة السياسية ما يمكنها من تحقيق ذلك.

السيد الرئيس بالنيابة،

لا بد من القول بأن تمكن الجزائر من الحفاظ على استقرارها الاقتصادي والاجتماعي والتمتع بتوازنات مالية داخلية وخارجية مقبولة وحتى جيدة، يعد إنجازا

رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية وأعضائها الأفاضل، على التفاعل الإيجابي، الذي لقيناه خلال مسار عرض أحكام مشروع قانون المالية لسنة 2020، وشرح مضمونه ومناقشته. شكري موصول أيضا إلى كافة السيدات والسادة أعضاء المجلس على تدخلاتهم المتعلقة بمحتوى ما جاء في مشروع الحكومة.

دون إغفال الظروف التي تكتنف عمل السلطات العمومية، من حيث ضمان الإيرادات العامة وتسيير ميزانية الدولة، في ظل عدم الاستقرار الجيوسياسي وتراجع السوق الطاقوي وكذا رهانات المحافظة على التوازنات الاقتصادية الكلية والمالية وتنوع مجالات نشاط اقتصادنا الوطني وتمويله، إلى جانب استمرارية التكفل بالشق الاجتماعي، المتمثل في دعم الدولة المباشر وغير المباشر، لقد تم إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2020، إذن، مع التركيز على تخفيف الضغط عن الخزينة العمومية واستعادة التوازنات الكبرى للبلاد ودفع الاستثمار المنتج الخلاق لمناصب الشغل وحماية القدرة الشرائية للأسر، فضلا عن الاهتمام بتحسين الإيرادات الجبائية وترشيد النفقات العمومية.

سيدي الرئيس بالنيابة، المحترم،

السيدات والسادة الأعضاء الأفاضل،

بعد الاستماع إلى اهتمامات بعض الأعضاء الأفاضل، أتيح لي أن أسجل تركيزا أساسيا في تدخلاتهم، مثلما سجلت على مستوى الغرفة الأولى، خاصة تلك الغايات الكبرى التي يستهدفها مشروع قانون المالية لسنة 2020، والتي تطرقت إليها في عرضي لذات المشروع على سامي تقديركم صباح اليوم.

ولعله من المناسب هنا، قبل الشروع في الرد المفصل، أن أذكر بأن الحكومة لم تدخر أي مجهود لتعبئة الموارد اللازمة لتجسيد سياساتها لفائدة الفئات الاجتماعية المحرومة بالفعل، في الفترة ما بين تصميم مشروع قانون المالية لسنة 2020، ومسار دراسته والمصادقة عليه. اتخذت الحكومة إجراءات تعد تاريخية بالنسبة لفئة الشباب بمناسبة معالجة ملف جهاز المساعدة على الإدماج المهني وجهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي. وفي هذا المجال، فقد صادقت الحكومة على مرسوم يقضي بترسيم ما يزيد عن 370 ألف موظف، من فئة عقود ما قبل التشغيل في الإدارة العمومية، عبر دفعات، تتم خلال 3 سنوات.

الفريق أحمد فايد صالح، مسجلين فخرنا واعتزازنا لكل فرد من أفرادها، القابعين على الثغور المترامية للوطن وتقديرنا لكل أسلاك الأمن الساهرة على أمن البلاد وسلامة المواطن. من جهة أخرى، فإن كتلة جبهة التحرير الوطني، تعرب عن ارتياحها لمرافقة مؤسسة الجيش الوطني الشعبي، لمطالب الشارع الجزائري في التحول السلمي نحو الديمقراطية.

وهي لسانحة أيضا، السيد الرئيس بالنيابة، لدعوة الجزائريين والجزائريين إلى توحيد الصفوف والوقوف ضد أولئك الذين يتربصون بالجزائر من وراء البحار، الجزائر ظلت مستعصية على هؤلاء وستبقى دائما.

تلكم هي، السيد الرئيس المحترم بالنيابة، أيتها السيدات، أيها السادة الحضور، كلمة المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، شكرا لكم على كرم الاستماع.

عاشت الجزائر، المجد والخلود لشهداء الأبرار؛ والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد بوحفص حوباد؛ أطلب من الإخوان المتواجدين خارج القاعة الالتحاق بنا. بعد هذه التدخلات العديدة والمتنوعة، المقدمة من طرف السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، والتدخلات الأخيرة لرؤساء المجموعات البرلمانية الثلاث؛ نحيل الكلمة الآن إلى السيد وزير المالية، إن كانت لديه الجاهزية والاستعداد للرد على الأسئلة التي لم تكن في الحقيقة سهلة، الكلمة لكم.

السيد الوزير: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

أسرة الإعلام،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يطيب لي، في مقدمة ردي هذا، أن أتقدم بالشكر الجزيل إليكم، السيد رئيس المجلس بالنيابة، المحترم وإلى السيد

السيدات والسادة الأفاضل،

لقد انصب اهتمام أعضاء هذا المجلس الموقر في التدخلات عموماً على الانشغالات الوطنية والمحلية، التي تخص عمل عدة قطاعات وزارية. ويمكن أن نجعل الإجابة عن الاهتمامات ذات الصلة بأحكام مشروع قانون المالية لسنة 2020، وبالأعمال التي يختص بها قطاع المالية، لاسيما وفق الترتيب التالي:

أولاً، بالنسبة للتأطير الاقتصادي الكلي والمالي:

1 - وردت تدخلات حول إعداد التقديرات المعتمدة في مشروع قانون المالية؛ وبهذا الخصوص يجدر التوضيح أنه تحضيراً لمشروع قانون المالية السنوي، تقوم وزارة المالية بتأطير الاقتصاد الكلي والمالي، من خلال إنجاز تقديرات متوسطة المدى لمختلف المتغيرات الاقتصادية للقطاع الحقيقي والتجارة الخارجية، أي الناتج الداخلي الخام، من منظور الإنتاج والإنفاق لميزان المدفوعات، إضافة إلى تقدير إيرادات الميزانية، أي الجباية البترولية، الإيرادات، الجباية غير البترولية.

ولهذا الغرض، فهي تستخدم الأسس والطرق العلمية، بالاعتماد على تقنيات الاقتصاد القياسي المقدم. ولعله من المفيد الإشارة إلى أن الأرقام المصرح بها من طرف السلطات العمومية هي كلها مطابقة للحقائق الاقتصادية ومؤكدة من طرف الهيئات الاقتصادية والمالية الدولية، المؤهلة التي تعتمد عليها في تحليلها ودراساتها الاقتصادية والاجتماعية.

2 - أما بالنسبة للتحكم في التضخم: في البداية، يجب التذكير بأن متوسط التضخم الذي ميز الأشهر الأولى لسنة 2019، قد انخفض بشكل ملحوظ، منذ بداية السنة الجارية، مقارنة بالسنة الماضية، إذ تم تسجيل، خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2019، زيادة قدرت بـ 2.01٪، مقابل 4.45٪ في نهاية سبتمبر سنة 2018، أي بانخفاض كبير في الأسعار قدر بـ 2.44٪ نقطة مئوية. وارتبط بتباطؤ أسعار الاستهلاك الذي لوحظ منذ بداية السنة الجارية، بانخفاض أسعار فئة المنتجات الرئيسية الثلاثة: المنتجات المصنعة والخدمات والمواد الغذائية.

ويمكن القول بأن التضخم في الجزائر مرتبط بتطور أسعار المنتجات الغذائية، بما فيها الخضروات والفواكه الطازجة، باعتبارها تشكل نسبة 43٪ من سلة استهلاك المواطن الجزائري.

تشمل هذه العملية في منطلقها 160 ألف موظف، ابتداءً من شهر نوفمبر 2019. وفي مرحلتها الثانية ستخص 105 آلاف موظف آخرين؛ ويتم إدماج باقي المستفيدين، الذين يفوق تعدادهم 100 ألف خلال سنة 2021.

كما قامت الحكومة بمراجعة منحة المعوقين وتحسين وضعية ذوي الاحتياجات الخاصة، إذ في إطار التكفل الأمثل بالأشخاص المعوقين، اتخذت عدة تدابير هامة في الآونة الأخيرة، لاسيما من حيث:

1 - إعادة تثمين المنحة الشهرية المخصصة للأشخاص المعوقين بنسبة 100٪؛ وهذا برفعها إلى 10.000 دج، لفائدة 33974 شخصاً معوقاً، حيث يقدر الأثر المالي لهذه العملية بأكثر من 25 مليار دينار سنوياً.

2 - مواصلة استفادة الفئات ذوي الاحتياجات الخاصة الأخرى، التي تقل نسبة إعاقته عن 100٪ من المنحة الجزافية للتضامن، بما فيها التغطية الاجتماعية وبلغ عدد المستفيدين منها 109 و145.

3 - مبادرة السلطات العمومية، في إطار تحسين استقلالية هذه الفئة، برفع النسبة المخصصة لإدماج الأشخاص المعوقين مهنيًا، المطبقة بالنسبة للإدارات العمومية والقطاع الاقتصادي من 1٪ إلى 3٪. بالإضافة إلى تقديم الإعانات إلى المستخدمين الذين يقومون بتهيئة وتجهيز مناصب العمل للأشخاص المعوقين؛ وهذا من خلال صندوق خاص للتضامن الوطني، مما يساهم أيضاً في تحسين إدماج هذه الفئة مهنيًا. في نفس السياق، تثبت القرارات الأخيرة للحكومة إرادة السلطات العمومية تعزيز حماية الأسر والفئات الهشة، من خلال رفع منحة التمدرس التي انتقلت من 400 دج إلى 3000 دج، لفائدة أكثر من 9.5 مليون تلميذ. فضلاً عن العلاوة لصالح ما يفوق 3 ملايين معوز، التي انتقلت من 3000 دج إلى 5000 دج، لفائدة التلاميذ المتدربين، المعوزين والبالغ عددهم 3 ملايين تلميذ. وتمت هذه الزيادة رغم الظرف المالي الصعب الذي تعاني منه البلاد.

كل هذه الإجراءات ذات الطابع الاجتماعي، دون تفصيلها، والمتخذة من طرف الحكومة لصالح المناطق الجنوبية والهضاب العليا في مجال الصحة والبنية التحتية وفي مجال الطرقات والفلاحة... إلخ.

سيدي الرئيس المحترم، بالنيابة،

صارمة بالنسبة لإدخال الإصلاح على منظومة الضمان الاجتماعي بصفة عامة.

أما عن مسألة تحسين استهداف التحويلات الاجتماعية، فيجدر التوضيح إلى أن شريحة واسعة من السكان تستفيد من نظام الدعم بشكله المباشر والضمني دون استهداف الفئات المعوزة منها. إن هذا الدعم شمولي ويشكل عبئا على الميزانية العامة للدولة. وإن السلطات العمومية واعية بضرورة وضع نظام جديد لاستهداف الدعم ومنحه لمستحقه. وفي هذا الصدد، شرعت الحكومة في دراسة حول إصلاح الإعانات والتحويلات الاجتماعية، بهدف إنشاء آلية استهداف الأسر ذات الدخل الضعيف وتخصيص الدعم لها، فيكون المقابل - إذا حررنا الأسعار - نقديا بالنسبة لهذه الفئة الضعيفة.

توجد حاليا دراسة وإجراء ويمكن - إن شاء الله - في آخر سداسي لسنة 2020 ستكون الميكانيزمات مضبوطة، إن شاء الله، يمكن أن نسير في هذا السياق لاستهداف الدعم الموجه إلى الطبقات المحتاجة.

حول الانشغالات الخاصة بالقطاع المالي والمصرفي:

1 - فيما يخص العمل بالمنتج المصرفي الجديد، أي الصيرفة التشاركية، يسمح النظام الجديد لمجلس النقد والقرض بالمزج بين النشاط التقليدي للبنك ونشاط التمويل التشاركي، من حيث المحاسبة والوسائل الإدارية والتنظيمية والتوافقية، بحيث يتكفل بنك الجزائر بضمان الالتزام بهذه المتطلبات. في هذا الصدد، قامت البنوك العمومية باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة في هذا الشأن والاستعداد، بصورة جدية، لوضع منتجات مطابقة لهذا النمط من التمويل. وتتمحور الإجراءات المتخذة في تكوين الموظفين على مبادئ التمويل التشاركي.

2 - إطلاق مشروع وضع شبك على مستوى الوكالات البنكية، مخصص لتسويق المنتوجات البنكية التشاركية.

3 - اعتماد أنظمة معلوماتية تتكيف مع النظام المزدوج وقادرة على تكريس التعايش بين كلا النوعين من المنتوجات المصرفية التقليدية أو التشاركية. تندرج هذه الأعمال في إطار مسار عصنة البنوك العمومية وتحديث طرق تسييرها، وفقا للمعايير الدولية المعمول بها، كما تصبو، ضمن هذا السياق، إلى إصلاح حوكمة المنظومة البنكية والمصرفية، لاسيما من خلال إعادة النظر في هيكله وعمل هيئات

إن التحكم في استقرار أسعار الاستهلاك في الجزائر، استوجب اتخاذ جملة من التدابير الرامية إلى الحد من ارتفاع نسبة التضخم من بينها:

- تنظيم مسار توزيع السلع الزراعية منها والصناعية.

- مكافحة المضاربة والممارسات الاحتالية.

زيادة على ذلك، تتعين الإشارة إلى التدابير المرتبطة بالسياسة النقدية الرامية إلى استيعاب السيولة النقدية الزائدة، فضلا عن المحافظة على استقرار سعر الصرف. والجدير بالذكر، أن مستوى التضخم المسجل في بلدنا إلى نهاية أكتوبر 2019، بلغ 2.2٪، حسب تصريح الهيئة المختصة بالأرقام.

يبقى بذلك في حدود متوسط ما هو مسجل في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، الذي يقارب نسبة 2٪. نسمع في بعض الأحيان أنه لما ترتفع نسبة التضخم يعود السبب في ذلك إلى سوء وعدم اتخاذ الإجراءات الحاسمة ولما ينخفض يقولون بأنهم زوروا الأرقام، هذا تصريح الديوان الوطني للإحصاء، الذي يعمل بنفس النمط منذ 20 سنة، لأن بعض الأشخاص تكهن وراهن.. ولما تكلمت مع بعض الإخوة، قيل لي عن اللجوء إلى التمويل غير التقليدي دون مقابل وأصبح التضخم بأرقام في الجزائر، نحن في الرقم 2 والرقم 1، دخلنا في خانة (أ) ومن بين الدول العظمى بالنسبة للتضخم.. وقالوا ما قالوه في رهانهم.. لكن بفضل التحكم في السياسة النقدية، وقع فيها تعقيم السيولة الزائدة ووقع فيها إدخال الاحتياطي الإجمالي بالنسبة للبنوك.

كل هذا سمح للبنك المركزي وكذا السلطات المالية بالتحكم في مشكل التضخم والسيولة التي كان بخصوصها تخوف من العوامل التي تجعل التضخم بارزا. إذن، لقد قضينا على هذا المشكل، والحمد لله، وأظن أنه في سنة 2020، كما قلنا، فإن نسبة التضخم ستكون بنفس نسبة سنة 2018، بمعنى أن الواردات ستنقص نوعا ما.

2 - بالنسبة للمحور الثاني والخاص بجوانب الميزانية: أولا، بالنسبة للتحكم في إعادة الصندوق الوطني للتقاعد؛ قلنا بأن الصندوق الوطني للتقاعد هو انشغال كبير، لأنه يكلف اليوم الخزينة بدفع 700 مليار دينار سنويا تقريبا، وفي سنة 2020 يمكن أن يصل إلى 820 مليارا وفي سنة 2021 يصل إلى 900 مليار وإلى 1000 مليار إذا لم تتخذ إجراءات

التسيير؛ ويستهدف عمل الحكومة ما يلي:

- إضفاء الطابع الاحترافي على مجلس الإدارة، من خلال ضم أعضاء مجلس الإدارة المستقلين وفصل أدوار رئيس مجلس الإدارة والمدير العام المكلف بالتنفيذ أو التسيير. من شأن هذا المسعى أن يسمح للمؤسسات المعنية بالاستفادة من خبرة تأتي بإضافة لازمة لعصرنتها وللتطبيق، تتماشى مع سياسات المساهم، مع تطوير نشاطات مختلف المهن في البنك.

- تطوير أنظمة ناجعة للإشراف على الأداء المالي.

- وأخيرا، تعزيز الشفافية ونشر المعلومات.

يهدف هذا الإصلاح إلى تعزيز النشاط المصرفي، من خلال تحسين حوكمة البنوك العمومية، بالنظر للتحديات التي تواجهها، من حيث الأداء والكفاءة الإدارية والمقاربة الاستشرافية.

وهذا ما يسمح لهذه البنوك بمسايرة الثورة القائمة في مجال الرقمنة والمعلوماتية، بغية الاضطلاع بالمهام المخولة لها في صميم مهامها بأكثر فعالية والتمثلة لا سيما في: مصرفية الخدمات البنكية، الإدماج المالي، تمويل الاقتصاد لتحقيق نمو أكثر شمولية.

وسيباشر في تنفيذ عملية إصلاح حوكمة البنوك العمومية، اعتبارا من شهر ديسمبر 2019، على أن يتم تجسيدها كاملة عند انعقاد الجمعيات العامة للبنوك والمؤسسات المالية بمناسبة المصادقة على الحسابات الاجتماعية لسنة 2019، وذلك قبل نهاية شهر جوان 2020.

إدماج الأعضاء المستقلين، سوف يكون، إن شاء الله.. بدأنا في التهيؤ له وتوجد نصوص سيتم إعدادها في هذا الشأن، إن شاء الله.

ولقد اقترح الأخ بأن يكون فيه جامعيون، فعلا، الأعضاء المكونون للجنة الاختيار سيكونون جامعيين، متخرجين من المنظومة البنكية.

- هل كيفية تجميد السوق الموازية هو ضمن المسار المالي للرسم؟ حيال هذا الموضوع، قامت البنوك العمومية باتخاذ عدة إجراءات، من شأنها تحسين جمع الموارد المتداولة في السوق الموازية وتتمثل هذه الإجراءات في:

- تنويع منتوجات الادخار.

- تطوير الوسائل الحديثة للدفع، بما في ذلك وسائل

الدفع الإلكتروني.

- إنشاء شركة ما بين البنوك، متخصصة في تسويق وصيانة محطة الدفع الإلكتروني.

- تحسين كثافة الشبكة المصرفية، من أجل رفع مستوى الخدمات المصرفية.

- تطوير البنوك، من خلال وضع نظام معلومات شامل، الذي من شأنه التأثير على نوعية الخدمات المقدمة للعملاء.

- وفيما يخص السؤال المتعلق بمسألة التصريح بالعملية الصعبة، عند الدخول إلى الإقليم الجمركي أو مغادرته، فقد حدد قانون المالية لسنة 2020، مبلغ 5000 يورو، أو ما يعادله من العملات الأجنبية، كحد أقصى لا يستوجب التصريح به، أما ما يفوق هذا المبلغ فالتصريح به واجب وكل مخالف يقع تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها قانونا.

إذن، المشكل الذي كان انشغالا وكان قد طرح علي في اللقاء، هو أنه قد صدرت مؤخرا من البنك المركزي تعليمية تخص مسألة ما إذا كان صاحب الحساب بالعملية الصعبة لم يقدم تصريحاً جمركياً بمبلغ يفوق 1000 يورو، فإنه لا يسمح له أن يصب في حسابه.

أقول وأكرر بأن المادة 72 تخص الأجانب والنظام رقم 16 - 02، الصادر في أبريل سنة 2016، يخص الجزائريين المقيمين وغير المقيمين، الذين يسافرون خارج الوطن أو الذين يدخلون إلى التراب الوطني، يعني النقل المادي للعملة (Physique). أما حسابات العملة الصعبة، فهي تخضع إلى قوانين أخرى، وأصدر البنك المركزي قانونا في جوان 2018، كنت آنذاك محافظ البنك وأمضيت عليه، بمعنى نعفي كل المواطنين الذين دفعوا بالعملية الصعبة، أي لديهم حسابات بالعملية الصعبة أو الذين دخروا الأموال بالدينار، فلا يطلب منهم المصدر إلا معرفة الزبون، أي معلومات تخص الزبون، القانون المتعلق بمكافحة تبييض الأموال ينص على معرفة معلومات عن الزبون، إذ يجب أن يعرف البنك الزبون "إعرف زبونك" (Know your Customer). إذن، صدر هذا ونشرنا التعليمية وقلنا: كل مصرف بنكي يجب أن يعرف زبونه وبهذه الصيغة يتم احترام القانون فيما يخص مسألة تبييض الأموال.

عند الدخول إلى الإقليم الجمركي، هذه النقطة قد تكلمنا عنها.

بالنسبة للمحور الخامس المتعلق بالجوانب الجبائية، أرغب في إعطاء المعلومة، لأن التحصيل الجبائي هو ركن من أبرز أركان تمويل الاقتصاد الوطني، توجد الجبائية البترولية والجبائية العادية.

وردت في هذا المجال عدة أسئلة وانشغالات، خصت، لاسيما مسألة إمكانية ضمان تغطية كلية لنفقات التسيير عبر الجبائية العادية.

فبالنسبة لإمكانية تحسين مردودية التحصيل الجبائي، يهدف المشروع إلى إعادة تنشيط السياسة الجبائية، عن طريق تكثيف الجهود في مجال التحصيل الجبائي للمستحققات، وخاصة منها بواقي التحصيل.

بواقي التحصيل التي تقدر بـ 4500 مليار دينار، لا تزيد في الضريبة أو نوسع في فضاء الضريبة، إننا ننشط الحركة لجلب أو تحصيل بواقي الضريبة التي تقدر بـ 4500 مليار دينار، إلا أنه يجب أخذ هذه الأرقام بكل تحفظ، علما أنها تتعلق بتراكمات مؤخرًا خصت عدة سنوات والتي يتعين تطهيرها، يمكن أن يكون المبلغ 1000 أو أقل أو أكثر، للتحصيل عليه.

في إطار مشروع قانون المالية هذا، يرتقب إيراد إضافي، ناجم عن الجبائية العادية، بمبلغ يفوق 300 مليار دينار، منها 150 مليار دينار مرتقب تحصيلها من بواقي الضرائب غير المحصلة للسنوات الماضية والقابلة للاسترجاع.

وفي هذا الصدد، قررت الحكومة وضع برنامج عمل، من أجل تحسين تحصيل الجبائية من طرف إدارة الضرائب. ويقترح في هذا الصدد، إعادة تصميم النظام الجبائي الوطني لتفادي الاختلالات والخسائر الهامة التي تمس الاقتصاد الوطني، بالنظر لضعف مستوى التحصيل الجبائي.

تعد دفع الضريبة، من الناحية الثقافية، من مكونات الحس المدني، كما أنه عنصر أساسي من عناصر المواطنة الصالحة الذي ينتظر أن تتوفر في أفراد المجتمع، غير أن التهرب الضريبي قد بلغ مستويات غير مقبولة. وعليه، فإن الدولة عازمة على تأهيل الإدارة الجبائية وعصرنتها وتجديد كل الموارد المادية والبشرية لتحقيق هذه الغاية، إذ تعتبر من صميم مسار الإصلاح وتنمية الاقتصاد الوطني. وفي هذا الإطار، قررت الحكومة:

1 - وضع استراتيجية متعددة السنوات لإصلاح المنظومة الجبائية الوطنية، مع إجراءات استعجالية على

المدى القصير، قصد التكفل بالاختلالات المسجلة.
2 - تعاضد الهياكل المنجزة على المستوى المحلي، لاسيما في مجال الرقمنة من طرف مختلف القطاعات ووضعتها تحت تصرف مشروع رقمنة وعصرنة الإدارة الجبائية.

3 - التسريع في تجسيد خطة إصلاح وتفعيل الجبائية المحلية واستغلال كل الأوعية الضريبية غير المستغلة.

4 - تحسين ظروف استقبال المواطنين، كإدارة الجبائية التي تستقبل المواطنين يومين في الأسبوع وهي الآن تستقبلهم في خمسة أيام 5 / 5.

5- تحسين شروط عمل أعوان الإدارة الجبائية وتحفيزهم. هذه هي خطة الحكومة والتي صادق عليها الأسبوع الماضي مجلس الوزراء، إضافة إلى مختلف الانشغالات السابقة، أود أن أتطرق إلى مجموعة من المواضيع الهامة التي يبدو لي من الأساس إعطاء عناصر الإجابة المتعلقة بها. وفي مستهل هذه الانشغالات، تأتي مسألة التمويل الخارجي للمشاريع، بحيث ترخص المادة 104 من المشروع تمويل المشاريع الاستراتيجية والمهيكلية للاقتصاد الوطني لدى المؤسسات الدولية للتنمية، وأود أن أؤكد بخصوص هذه النقطة، مرة أخرى، أنه لم يتم اللجوء إلى التمويل الخارجي إلا لإنجاز مشاريع هيكلية، ذات أهمية استراتيجية، بالنسبة للاقتصاد الوطني، وأن ذلك لن يتم إلا بعد الموافقة الصريحة للحكومة وللسلطات العليا، ولا توجد هناك علاقة بين التمويل غير التقليدي والإجراء المتعلق بالسماح باللجوء إلى التمويل الخارجي للمشاريع المبرمجة اقتصاديا، بل يتعلق الأمر بالمشاريع الكبرى المهيكلية للاقتصاد الوطني والتي تعتمد على خبرة عالية وصناعة دقيقة، تحتاج إلى إلمام تقني عال وتتطلب تحكما في تكلفة الإنجاز وتقليصا في مدته.

ويتعين على الوزير المكلف بالمالية، في هذا الإطار، تقديم عرض حول تلك المشاريع أمام لجنة الشؤون المالية والميزانية للمجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة الموقر.

وفيما يتعلق دائما بتحسين مناخ الأعمال وجاذبية الاقتصاد الوطني، تم أيضا رفع القيود المنصوص عليها في إطار قاعدة 51 / 49، المطبقة على الاستثمار الأجنبي في بلادنا بالنسبة للقطاعات غير الاستراتيجية، أما بخصوص القطاعات الاستراتيجية التي تبقى معنية بهذه القاعدة،

الواردات، أنا لست من تلك المدرسة، اتبعنا سياسة بهدف تعزيز الدينار، وإن أردنا إدخال توازنات عامة وكلية للاقتصاد والمالية، سنشرع في إصلاح الهياكل أو المؤسسات، ذلك هو الحل، لقد تم التلاعب بالدينار، ما بين 2014 وجوان 2016، بخفض 28٪، فلم تكن له جدوى ولا حتى فعالية! إذن، وبكل تحفظ لن نغامر بالعمل، بل سنعززها، إن شاء الله، ونتبع التحولات الاقتصادية والمالية، بما فيها من إصلاحات هيكلية للاقتصاد.

بالنسبة لإشكالية مكاتب الصرف، أضفت اليوم تبريرا آخر، فإن نشاطها يخضع لرقابة بنك الجزائر وينحصر في عمليات الصرف اليدوية والمتمثلة في شراء العملة الصعبة مقابل العملة الوطنية لدى المقيمين وغير المقيمين.

بيع العملة الصعبة مقابل العملة الوطنية حصريا لغير المقيمين عند مغادرتهم البلاد وفي حدود المبالغ المصرفة والتي لم يتم إنفاقها أثناء إقامتهم. وعليه، فإن نشاط مكاتب الصرف لا يتضمن بيع العملة الصعبة مقابل الدينار للمقيمين؛ ولا يمكن هذا إلا في حالة قابلية التحويل الكلي للعملة الوطنية وهو أمر غير وارد تماما اليوم، كما يجدر التذكير بأن قانون النقد والقرض لا يسمح بسعر صرف متعدد، وفقا لما هو معمول به عالميا وموصى به من طرف المؤسسات المالية الدولية.

بالأمس، استمعت إلى تدخل خبير أكد، مرارا وتكرارا، على ضرورة فتح مكاتب الصرف وقال بأن هذه المكاتب تستعمل لما يريد التاجر التوطين ويستورد السلع من الخارج بسعر، كما هو عليه حاليا، التحويل الجاري، بأخذ السعر الرسمي، والشخص الذي يريد أن يسافر يتوجه إلى البنك، مكتب صرف، ويطلب التحويل بالسعر الموازي، هذا الأمر غير مسموح به - يعني نحن - وبحكم انضمامنا لمنظمات مالية عالمية لدينا شروط، فسعر الدينار موحد. وللتذكير، فإن مكاتب الصرف التي تم اعتمادها من طرف بنك الجزائر قد أغلقت أبوابها وأعادت التراخيص التي حصلت عليها وذلك بسبب انعدام الأرباح وضعف النشاط السياحي.

أردت أن أتطرق لمسألة منحة السياحة وكنت قد تطرقت لها عندما شغلت منصب محافظ البنك وقدمت مبررات، الآن، الأشخاص يقولون 100 يورو غير كافية! حقيقة هي كذلك، لكن بمقارنة اقتصاد الجزائر وحرية استلام الجواز البيومتري في الجزائر بالنسبة للبلدان المجاورة؛ لدينا الآن

فسيتم تحديدها عن طريق التنظيم؛ ويتوقع أن تغطي قطاع المحروقات والمناجم والبنوك والتأمينات وكذا النقل، وتكون هذه القطاعات الاستراتيجية مرتبطة بالسيادة الوطنية.

أما فيما يخص تغطية عجز الخزينة، دون اللجوء إلى التمويل غير التقليدي، الواردة في المناقشة العامة، فمن المفيد الإشارة إلى أن التمويل مقابل سندات الخزينة يمثل قروضا يقدمها البنك المركزي، يتم تسديدها في أجل 30 سنة، وتتم تغطية العجز لسنة 2020، على أساس ما يلي:

- تعبئة سندات الخزينة من طرف سوق رؤوس الأموال، في إطار الاحتياطي الإجباري.

- تحصيل فوائد سنوية على عاتق البنك المركزي والمتعاملين الاقتصاديين، من بنوك وشركات تأمين ومؤسسات اقتصادية أخرى، مثل: شركة سوناطراك وغيرها.

وأخيرا، العمل بالهندسة المالية، في إطار ما يسمح به قانون النقد والقرض وهذا الأمر يبقى سريا لما نحتاج إلى أموال نعود إلى الهندسة المالية.

مع العلم أن هذه العمليات يجب أن تستند إلى إصلاحات هيكلية، تتطلب مباشرتها في سياق العمليات سالفة الذكر.

وبخصوص مسألة سعر صرف الدينار، فإن العملة الوطنية عرفت بالفعل انخفاضا ما بين 2014 إلى جوان 2016، قبل أن تعرف استقرارا نسبيا، مع الإشارة إلى أن العملة الوطنية تتبع حاليا تطور العملات الأساسية، أي الدولار واليورو، لأننا نصدر بالدولار ونستورد، تقريبا، حوالي 60٪ باليورو في سوق الصرف العالمية.

علما أن سعر صرف العملة الوطنية يعكس الأسس الاقتصادية والمالية للبلاد، والمرتبطة بالتوازنات الكبرى لميزان المدفوعات والميزانيات وفوارق التضخم والكتلة النقدية.

الدينار اليوم في تغير، بالأمس كان 119، أصبح اليوم 120، ذلك لأن الدولار قد ارتفع بـ 0.30٪، وهو يتمحور.. لكن لما العملة من اليورو والدولار تصعد في الأسواق العالمية، فإن تعديل الدينار يقاس فيما بين العملتين والآن، كما لاحظتم، إذا انخفض الدينار بالنسبة للدولار، ينخفض اليورو، كان اليورو 142.1 فأصبح 132، والدولار كان 109 فأصبح 120، يقول البعض إن الدولار هو ميكانيزم تعديل

يتم ذكر ذلك في البلاطوهات، يقول أحدهم 10 سنوات ويقول الآخر 5 سنوات... 5 سنوات السيارة تكون أصلاً مستهلكة أو مستعملة، إذن، نقول لهم نحن في هذه الحالة نستورد حديدا وليس سيارة!

أما بالنسبة لقطاع تركيب السيارات، فقد اتخذت الحكومة مجموعة من التدابير فيما يخص تأطير هذا النشاط وإخضاع العملاء المعنيين إلى دفتر شروط صارم وإلى الموافقة المسبقة للمجلس الوطني للاستثمار.

كما أن هذا القطاع يتطلب تطوير المناولة، لكي تتسنى له المساهمة في رفع نسبة الإدماج وخلق قيمة مضافة ويتعين أن يمر ذلك عبر إنشاء شركات مصغرة ومتوسطة.

بالنسبة لبعض المعطيات حول التمويل غير التقليدي، في اللجنة وأثناء مناقشة المشروع، قدمت بالتحديد المبالغ ومآلها وفيتم تم تمويلها.

وفي الأخير، لم يبق لي سوى ضبط أمر واحد وهو توزيع النمو الاقتصادي القطاعي؛ لما قلت 1.8 فهو النمو الإجمالي للناتج الداخلي الخام، يعني القطاع الذي له تأثير على النمو، هو قطاع المحروقات الذي يؤثر بفضل الأسعار والكميات المصدرة، على معدل نمو بعض القطاعات مثل: - قطاع الفلاحة التي يسجل بها معدل 3.2٪ في النمو سنويا.

- قطاع الصناعة 2.5٪.

- قطاع البناء والأشغال العمومية 4.3٪.

يعني المنتج الداخلي الخام متنوع، لكن القطاع الذي يجلب هذا النمو هو قطاع المحروقات وسيجلبه بما يسمح بمواصلة تأمين مختلف النفقات فيما يخص السنة المالية.

سيدي رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم، السيدات والسادة أعضاء المجلس الأفاضل،

في الأخير، لا شك أن الجميع قد لاحظ أن مشروع قانون المالية لسنة 2020، يساهم، في مضمونه، في ضبط التوازن الهش للأساسيات الاقتصادية الوطنية للاقتصاد الوطني، من منظور إدخال إصلاحات هيكلية، بهدف الاستعادة التدريجية والمستدامة للتوازنات المالية الداخلية والخارجية، بما يجعل الاقتصاد الوطني في المستقبل القريب، إن شاء الله، مهيباً للتنوع المنشود ليضم ويشجع مختلف النشاطات المنتجة والتي تحتاجها البلاد والتي تضمن نموا مستمرا وأيضا يتم تأهيله استراتيجيا تجاه مختلف التحديات الطارئة.

17 مليون جواز سفر بيوم تري، قوموا بالعد، إن أعطينا 1000 يورو، يوجد 4 أو 5 ملايين مسافر، كرقم إجمالي، إذا قدمنا 1000 يورو نصل إلى 5 ملايين يورو من احتياطي الصرف، وإذا قدمنا 1000 يورو للشخص الذي لم يكن ينفق، يصبح بعدها ينفق، هذا ما لاحظناه بخصوص منحة 1000 دينار في الثمانينيات.

إذن، إذا قسمنا 17 على 2، بعملية حسابية نجد ثمانية ملايين دولار، هل يمكن اليوم أن نقدم هذا؟ من المستحيل، نتمنى أن يأتي يوم.. البلدان التي تقدم منحة كبيرة هي البلدان التي تملك نشاطا سياحيا، فإن تطور غذا قطاع السياحة ببلدنا وتمكننا من جلب أموال خارجية بالعملة الصعبة، يمكن أن يعاد النظر في هذا المشكل، لكن اليوم لا يمكننا أن نغامر بالموارد البترولية ونعطيها كمنحة سياحية. فيما يخص السوق الموازية للصرف، فإن تواجدها يرتبط إلى حد كبير بالاقتصاد الموازي الذي يشكل فيه التهرب الجبائي وتضخيم الفواتير واختلالات أسواق السعر والخدمات، عوامل تحد قوي، ومعالجة هذه الظاهرة ترتبط ارتباطا وثيقا بمعالجة ظاهرة الاقتصاد الموازي.

السوق الموازي للعملة مرتبط بالسوق التجاري وما يشبه ذلك.

وأخيرا، تم التطرق أيضا إلى قضية استيراد السيارات المستعملة والتي تقل عن ثلاث سنوات، وفي هذا الشأن، بدأ بعض المعتمدين يتدخلون في البلاطوهات ويطالبون بفتح استيراد السيارات الجدد! ويسألون: كيف تدعون المواطن يستورد من الخارج ولا تمنحون الفرصة للمعتمدين... إلخ!؟ هذا من أجل استفادتهم من القيمة الإضافية، أي الفوائد! يتساءلون: كيف؟ وكيف؟

يعني لم يأخذوا بعين الاعتبار مقياسا مهما، بخصوص هذا الموضوع، والذي يتمثل فيما يلي:

- إن هذه المركبات عند التصدير هي معفاة من الضريبة على القيمة المضافة في بلد المنشأ، بمعنى الذي يشتري، طبعا، يشتري خارج الضريبة، لا يدفع القيمة المضافة، في بعض البلدان 20٪.

- تتم جمركة السيارات في الجزائر بالدينار الجزائري وتحسب الرسوم الجمركية والضريبة على القيمة المضافة على أساس معدل الصرف الرسمي ليوم الجمركة، ومن ثم تبقى الأسعار في حدود معقولة. هم لا يقولون هذا ولا

تلك ما تستهدفه السلطات العمومية ولا يكون ذلك
ممكنا إلا بتسخير جهود كل المخلصين من متعاونين وخبراء
ولتجاوز مرحلة الاعتماد الكلي والحصري على المنتجات
الطاقوية، بمراعاة كل الأهداف التي أشرت إليها.
أود التأكيد في الختام أن إرادة الحكومة في تصميم هذا
النص أخذت بعين الاعتبار انشغالات المواطنين، بإدراج
أحكام وتدابير تصبو في مجملها إلى المحافظة على القدرة
الشرائية للأسر وحماية الفئات الهشة، مع السهر بالموازاة
مع ذلك على دفع التنمية، دون إغفال ضرورة مواصلة
الجهود لاستعادة التوازنات الكبرى الداخلية والخارجية
وتنوع مصادر التمويل العمومي، بالإضافة إلى توفير شروط
نمو خلاق للثروة ولمناصب الشغل.
وبهذا نشكر الجميع على كرم الإصغاء والمتابعة والسلام
عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد وزير المالية؛ كما
أشكر الجميع على هذا العمل الذي قمنا به بخصوص
مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2020؛ سوف
نستأنف أعمالنا يوم الأربعاء على الساعة التاسعة والنصف
صباحا، إن شاء الله، والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الخامسة
والدقيقة الثانية عشرة مساء

ملحق

تدخلات كتابية حول مناقشة مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2020

(1) السيد غازي جابري، عضو مجلس الأمة: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، الفاضل،
السيد وزير المالية، المحترم،
السادة الوزراء المحترمون،
زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل،
أسرة الأعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن مشروع قانون المالية لسنة 2020 الذي نحن بصدد مناقشته، جاء في ظروف استثنائية، مما يترجم التوجهات العامة للدولة الشاملة لجميع القطاعات والتي تتمثل في العدالة الاجتماعية والدفاع عن الحريات الفردية وتؤكد على الإنصاف في توزيع المشاريع والاهتمام بالمناطق المهمشة وتعديل القانون الذي يهتم فئة المتقاعدين والإعفاء الضريبي على الدخل وكذا خلق مناصب شغل لذوي الاحتياجات الخاصة.

في البداية، نقدم تشكراتنا للحكومة على المجهودات التي بذلتها لتعد لنا مشروع هذا القانون وكذلك أتقدم بالشكر إلى زملائي أعضاء اللجنة الاقتصادية؛ وأود أن أبدأ مداخلتي هذه بتقديم بعض الملاحظات العامة وطرح بعض الانشغالات التي تهم ولاية بشار.

و أول انشغال أود طرحه يخص قطاع الصحة:

سيدي الرئيس بالنيابة،

لقد خصصت الدولة مبالغ مالية، من أجل إنعاش الاقتصاد وتحقيق تنمية شاملة، لرفع الغبن عن المواطن وتحقيق العدالة بتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص.

جميل أن تعني الدولة بقطاع الصحة، لكن الأجل أن يكون الاختيار سليماً للإطارات المناسبة التي ستسير هذه المرحلة المفصلية في حياة الأمة والاستغناء عن الذين أصابهم الوهن وتعودوا على هذا الاستبداد المهني؛ وذلك بالاستعانة بإطارات شابة من ممرضين وأطباء، خاصة

الاختصاصيين، مع ضمان التأطير الدائم لهم و تحسين وضعيتهم ومنحهم التحفيزات المغرية، خاصة المادية منها، حتى نضمن بقاءهم في هاته المنطقة؛ وبالتالي نضمن توفير الحد الأقصى من الخدمات للمريض؛ وبالتالي الوصول إلى إرضاء المريض والطبيب والممرض ويتحقق الاستقرار.

كما أن نقص بعض التجهيزات وانعدامها في بعض الحالات، يزيد من معاناة مرضى الولاية ويضطرهم إلى التنقل إلى ولايات أخرى للعلاج.

وحتى المتوفر من هذه الهياكل والتجهيزات الصحية التي صرف عليها أموال كثيرة، تعرف نقص الاختصاصيين والإطارات المسيرة لها. وهنا نلتمس منكم، معالي الوزير الفاضل، إرجاع مدرسة شبه الطبي للولاية، قصد تكوين الممرضين، حسب ما تتطلبه هاته الهياكل من أجل تسييرها تسييراً صحيحاً وفعالاً.

قطاع التعليم:

-إعادة النظر في قانون المنظومة التربوية.

-إعادة النظر في تسيير المطاعم المدرسية وذلك بجعل ديوان خاص للمطاعم المدرسية.

- التكوين المستمر للأساتذة.

التعليم العالي:

معالي الوزير الفاضل،

إن إنشاء المدرسة العليا للأساتذة، الكائن مقرها ببشار، يعد إنجازاً كبيراً وهاماً لمنطقة الجنوب الغربي، غير أن ما يلاحظ أن الالتحاق بهذه المدرسة أصبح قليلاً، حتى أصبح الخوف من إغلاقها وارداً؛ وهذا نظراً للمعدل العالي المشروط من أجل الالتحاق بها. وعليه، نلتمس منكم، معالي الوزير الفاضل، دراسة إمكانية تخفيض المعدل المطلوب إلى معدل 12 استثناءً، تفادياً لغلق المدرسة وحفاظاً على استمراريتها، كونها تغطي مساحة تتجاوز 1200 كلم.

الأشغال العمومية و النقل:

إنشغالنا في هذا القطاع يخص بالدرجة الأولى حجاج

الأمطار عيوبها ؟

السكن :

التأخر الواضح في برنامج سكنات ديوان الترقية والتسيير العقاري بالولاية، حيث إن الولاية لم تستفد منذ 2011، مما أدى إلى تراكمات واحتجاجات المواطنين.

الشغل :

سيدي الرئيس بالنيابة،

إن شباب الجنوب يعانون من البطالة، لعدم وجود شركات، عمومية منها وخاصة، هناك مستثمر يقوم بتحويل المادة الأولية من منطقة لوقارته ببلدية بني عباس لتصنيعها في منطقة الشمال؛ وهذا ما نراه إجحافا في حق شباب بلدية بني عباس.

معالي الوزير، نلتمس من سيادتكم التحقيق حول هذه الوضعية، كما نلتمس من الحكومة التفكير في استراتيجية مدروسة لامتصاص البطالة وتوفير مناصب شغل.

الكهرباء و الغاز :

بحكم موقع الجنوب ومناخه الذي يعرف ببرودته الزائدة خلال فصل الشتاء وحرارته الكبيرة في فصل الصيف، فإن سكانه يستهلكون الكهرباء بنسبة أكبر، مقارنة مع المناطق الأخرى من الوطن، والنتيجة فواتير بتسعيرة كهربائية جد مرتفعة، ما يخلق سخط وتذمر السكان الذين يشكون ارتفاع التسعيرة. وعليه، نرجوا إعادة النظر في تسعيرة الكهرباء الخاصة بالجنوب، مع الأخذ بعين الاعتبار الموقع الجغرافي و الطابع المناخي.

المادة 360: من قانون الضرائب المباشرة، القاضية بأنه تم إنشاء مقرات للضرائب في كل بلديات الولاية، إلا أن الملاحظ أن التاجر يضطر إلى التنقل عدة كيلو مترات للوصول إلى مقر الضرائب الولائي، الذي يبعد عن مقر الولاية بحوالي 400 كلم، من أجل التصريح الشهري الجبائي ليصطدم في أغلب الأحيان بالمشاكل البيروقراطية التي تواجهه، فيعود أدراجه ليعاود التنقل مرة أخرى وقطع تلك المسافة من أجل تسوية الوضعية.

سيدي الرئيس بالنيابة،

الموالون :

لا يمكن التغافل أو غض النظر عن مشكلة الموالين بالمناطق الرعوية، وهي تتطلب الإسراع في إيجاد حل لمشكلة الرعي مع الحدود، مع مراعاة المسافة المعقولة لذلك

ولاية بشار، فإن معاناتهم تظل مستمرة كل موسم حج، حيث ينتقلون إلى وهران ليقبوا هناك ساعات طويلة وينزلون أمتعتهم ليركبوا طائرة أخرى، إضافة إلى الخدمات المتدنية، وقد ناشدنا السلطات مرارا ولكن لا حياة لمن تنادي.

أما تنقل المواطنين عبر الخطوط الجوية من بشار إلى ولاية الجزائر العاصمة، فإننا نلتمس من السيد وزير النقل، اعتماد طائرات «بوينغ» بدلا من الطائرات الصغيرة، للقضاء على مشكل نقص الرحلات في هذا الاتجاه، كما نرجوا إعادة النظر في تسعيرة السفر الخاصة بالجنوب.

السيد الرئيس بالنيابة،

إن الإسراع في إنجاز الطريق الرابط بين دائرة تبالة والولاية المنتدبة بني عباس، سيفك العزلة عن الجهة ويسهم في إنعاش الحركة التجارية، علما أن دائرة تبالة أصبحت تابعة إداريا للولاية المنتدبة بني عباس، دون أن ننسى الطريق المزدوج ما بين بشار ودائرة العبادلة والذي وعد به الوزير السابق.

سيدي الرئيس بالنيابة، معالي الوزير،

كثير الحديث من طرف الخاص والعام، خاصة مستعملي الطريق الرابط بين بشار و العبادلة، وهذا على مسافة حوالي 60 كلم و التي تدخل في إطار الصيانة، لكن - معالي الوزير - يبدو أن هذه الأشغال لا تتوفر على مقاييس الجودة. وعليه، نطلب بتحقيق في الأمر من أجل الوقوف على المخالفات . لا يزال سكان مدينة كرزاز ينتظرون فك العزلة عنهم؛ وذلك بشق الطريق الرابط بين بلدية كرزاز وبلدية تيمودي، بحيث يعاني هؤلاء، كلما فاضت مياه وادي الساور. وعليه، نرجو منكم، السيد الوزير، الوقوف على هذا المشكل.

قطاع الري :

سيدي الرئيس بالنيابة،

لقد عاشت المنطقة ظروفا قاسية منذ الاستقلال، تمثلت في معاناة السكان من نقص المياه الشروب، ما اضطرهم إلى اللجوء إلى مياه سد جرف التربة ولكنه أثر سلبا على الفلاحة بهاته المنطقة وعلى السقي خاصة.

وبعد معاناة دامت طويلا، انبثق أمل بإطلاق مشروع كبير لجلب المياه من منطقة بوسير، حددت مدة إنجازه بأقل من سنة، ما جعل المواطن يشك في تحقيق هذا الحلم، بعد رصد أموال ضخمة، فإلى متى يظل المواطن ينتظر؟ وإلى متى نبقي غافلين عن المسؤولين عن التهيئة التي كشفت

دون المبالغة فيها، أي بما يخدم الموالين وهذا حتى نحافظ على ثروتنا.

هذا ما أردت الإشارة إليه من ملاحظات، من خلال مداخلتني هذه والتي لم يشر إليها مشروع قانون المالية لسنة 2020.

في انتظار تجسيدها ميدانياً، تقبلوا، سيدي، فائق تحيات الاحترام والتقدير؛ وشكراً.

(2) السيد علي بلوط، عضو مجلس الأمة:

السيد الرئيس بالنيابة، المحترم،

السيد وزير المالية المحترم،

السيد وزير العلاقات مع البرلمان المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

السيدات والسادة رجال الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

لقد بذلت بلادنا في السنوات الأخيرة جهوداً كبيرة للمحافظة على التوازنات الاقتصادية والمالية، لكن يبقى تعزيز الاستقرار والتطور الاقتصادي والحفاظ على هذه التوازنات محفوفاً بمجموعة من المخاطر، تكمن أساساً في تباطؤ النمو العالمي وتقلبات أسعار الطاقة، بالنظر إلى المخاطر الجيوسياسية، وإن مشروع قانون المالية لسنة 2020 جاء ليكرس استمرار الجهود التي تبذلها الدولة، من أجل التخفيف من الآثار السلبية لانكماش الموارد المالية على الاقتصاد الوطني.

يهدف مشروع القانون محل الدراسة إلى تنفيذ المحاور الكبرى، المتمثلة في ترشيد نفقات سير المصالح والإدارات العمومية وعقلنة النفقات العمومية والواردات من الخدمات والسلع، وتعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني وتحسين مداخل الإيرادات العادية لميزانية الدولة عبر الرفع من أداء عمليات التحصيل الجبائي، وتبسيط الإجراءات الجبائية والجمركية ومكافحة التهرب الضريبي.

إن مجال الأحكام التشريعية والجبائية التي تدرج ضمن مشروع القانون، جاءت لتحقيق نجاعة النظام الجبائي ورفع واردات ميزانية الدولة.

كما ستعرف النفقات العمومية انخفاضاً بنسبة 9.2٪؛ وهذا الانخفاض يترجم نفقات التسيير بحوالي 1.2٪ ونفقات التجهيز بـ 20.1٪؛ وذلك بعد عملية إعادة وضبط

وتأطير نفقات الدولة.

كما عمل مشروع القانون على ترشيد نفقات الإدارة العمومية وتفعيل العمل بالأحكام الجديدة لتفويضات المرفق العام، وذلك بمنح تسيير المرافق العمومية الجوارية لفائدة الشباب، خريجي الجامعات والمعاهد، كدور الحضنة والمكتبات البلدية والمساح الجوارية والأسواق الجوارية البلدية، وذلك في إطار تشجيع فئة الشباب وترقيتها، كما تم إعفاء المؤسسات الشبابية واستثمارات الشباب، الحامل للمشاريع من الضرائب والرسوم المختلفة وتسهيل وصولهم إلى العقار لتوسعة مشاريعهم.

إن استقطاب رؤوس الأموال الخارجية، لفائدة الاقتصاد الوطني، وخلق الثروة ومناصب الشغل، تتطلب تحسين مناخ الأعمال وتوفير كل الشروط المحفزة لذلك، وهذا ما جاءت به الآليات العملية في مشروع قانون المالية لسنة 2020، من أجل الدفع بهذه الفئة لتحقيق مشاريعها.

ومن أجل ضمان التقييم الأمثل للأعباء الضريبية بين كل المواطنين، فقد دُعم مشروع القانون بفرض ضرائب ورسوم على الثروة والممتلكات، بناء على مؤشرات الثراء العقارية وغير العقارية.

كما أثنى تكريس مشروع القانون للطابع الاجتماعي للدولة ودعمه، بهدف حماية القدرة الشرائية للمواطن وتحسين إطارهم المعيشي، دون المساس بالمكتسبات المحققة والمحافظة دستورياً.

إن قانون المالية هو المرآة العاكسة للسياسة العامة للدولة، فعلى هذا المشروع تحمل تقييم مدى تجسيد البرامج التنموية عبر كافة الوطن، وتفادي تكريس حالة اللاتوازن في سياسة توزيع الدعم المالي، في إطار الاستثمار، وكذا إعادة النظر في توزيع المشاريع الاستثمارية والتنموية على الولايات بشكل عادل وحسب احتياجات كل ولاية.

كما يجب إشراك المواطن في تحديد أولويات المشاريع التنموية، وفق مبدأ الديمقراطية التشاركية والتي تعد أنجع وسيلة للحكم الرشيد، فنجاح التنمية مرهون بمدى متطلبات المواطن وليس بما يقرر له.

وفي الأخير، أود التقدم ببعض التوصيات التي أجدها مهمة لدعم وترقية النمو الاقتصادي في البلاد:

- دعم الاستثمار العمومي وتعزيز فعاليته في دعم النمو وإحداث فرص العمل، من خلال الشروع في إعداد جيل

جديد من المخططات القطاعية وذلك بالشراكة مع القطاع الخاص لبلورة آلية ناجعة ومبتكرة للتمويل .

- دعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة، من خلال مواصلة التدابير الرامية لوضع خطة للضرائب المتراكمة عبر السنوات وتسريع آجال استرجاعها.

- تحفيز القطاع غير المنظم على الاندماج في الدورة الاقتصادية؛ وذلك بتشديد المراقبة الجبائية والجمركية ومحاربة الغش والتملص من الضريبة.

- ضرورة توجيه جهود التنمية نحو القطاعات الأساسية المنتجة للثروة، والتوقف عن إنجاز المشاريع غير المجدية، تفاديا لتبديد المال العام.

- وضع آليات قانونية تعمل على تسقيف وتحيين أسعار الإنجاز والتجهيز الخاصة بكل أنواع المشاريع، حسب خصوصيات كل منطقة، حتى لا يكون هناك تلاعب في الأسعار أو تضخمها.

- مواصلة تحديث الإدارة العمومية، وذلك من خلال تحسين الخدمات التي يقدمها المرفق العام لفائدة المواطن ودعم النزاهة والمصداقية، ودعم التحول الرقمي وتعميم الخدمات الرقمية، وتسهيل ولوج المواطن إليها.

- مواصلة عملية الإصلاح الضريبي.

- تعزيز التنمية المستدامة والتأهيل البيئي وتسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- ترقية قطاع الفلاحة ودعمه بعناد متطور لمردود أكثر، لما لهذا القطاع من أهمية.

- الاهتمام بتكنولوجيات الطاقة الشمسية، كونها أحد المصادر المتجددة للطاقة وتعد مصدرا غير منتهي الإمداد، ونظيفة وغير ملوثة للبيئة، على عكس المصادر الأخرى، وشكرا.

(3) السيدة رفيقة قصري، عضو مجلس الأمة:

السيد الرئيس بالنيابة،

معالي الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

في البداية، أنوه بالجهد المبذول من طرف معالي وزير المالية ومساعديه، في تحضير هذا المشروع، خاصة في

الظروف الصعبة الراهنة. ويهدف هذا المشروع أساسا إلى الحفاظ على الاستقرار، مع مواصلة السياسات الاجتماعية، ودعم الاستثمارات، خاصة المؤسسات الناشئة، من أجل التنويع الاقتصادي والخروج تدريجيا من التبعية للمحروقات.

ومن المرتقب أن تواصل الدولة دعمها للعديد من القطاعات: كالترية والتعليم والتكوين والصحة والسكن، خاصة بعد قرار رفع التجميد عن عدة مشاريع وفتح مناصب شغل جديدة.

سيدي الرئيس،

ما لفت انتباهي هو حجم الواردات المرتقبة في 2020، التي ستصل إلى 38.6 مليار دولار، مقابل حجم الصادرات للمحروقات المقدرة بـ 35.2 مليار دولار. وما نلاحظه هو انخفاض في حجم الواردات، مقارنة مع سنة 2019 ونتمنى هذا الاتجاه.

ولسد العجز سيتم اللجوء إلى احتياطي الصرف الذي سيتراجع من 61.1 مليار دولار في نهاية 2019 إلى 51.6 مليار دولار في نهاية 2020. وسيتآكل احتياط الصرف سنة بعد سنة، إذا لم يتم التحكم أكثر في حجم الواردات.

معالي الوزير، لدي بعض التساؤلات:

- فيما يتعلق بالتحويلات الاجتماعية، من المرتقب أنها ستصل سنة 2020 إلى 1798 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 23 ٪ من ميزانية الدولة.

وهذا بالإضافة إلى الدعم غير المرصود في الميزانية والمتعلق بدعم أسعار المواد الطاقوية والمياه... إلخ.

- سؤالي، معالي الوزير، هل من الممكن أن نعرف حجم هذا الدعم الضمني المرتقب في 2020؟

- بالنظر للحجم الكبير للأموال المرصودة للدعم غير المرصود، فإنه من المفيد الكشف عنه، من أجل تحسيس المستهلك، قصد محاربة التبذير وتغيير نمط الاستهلاك وترسيخ ثقافة الاستهلاك الرشيد.

أرحب بالمبادرة التي جاءت مؤخرا من الجهاز التنفيذي، التي تخص معالجة ظاهرة تبذير الخبز، أتمنى أن تتوسع هذه المبادرة لتشمل المواد الأخرى المدعمة كالسكر والمياه والكهرباء والبنزين... إلخ.

معالي الوزير،

- بفضل إدخال الرقمنة، لاحظنا بارتياح تحسن خدمات

- ما هي نسبة الإدماج المحلي، في أي منتج، حتى نستطيع أن نصنفه كصناعة وطنية؟

- هل حددت نسبة الإدماج التي تسمح بتصنيف منتج ما، كمنتج مصنع محليا بعلامة «صنع في الجزائر»؟

- تشير المادة 53، التي ترمي إلى حماية البيئة، إلى تأسيس رسم قدره 200 دج للكيلوغرام الواحد، يطبق على الأكياس البلاستيكية المستوردة أو المصنعة محليا. أعتبر أن هذا الرسم غير كاف، نظرا للأثر السلبي للأكياس البلاستيكية على البيئة.

- فيما يتعلق برخصة استيراد السيارات أقل من 3 سنوات، يجب إخضاع السيارات التي تسير بالمازوت الملوث إلى رقابة صارمة، من أجل التأكد من مطابقتها لمعايير السلامة البيئية، علما أن بعض الدول شرعت في حملة، من أجل تشجيع التخلص من سيارات الديازل، حفاظا على البيئة والصحة.

- أرحب بالإجراء الذي جاء في المادة 69، الذي يرمي إلى إعفاء المؤسسات الناشئة من الضريبة على أرباح الشركات ومن الرسم على القيمة المضافة. إنني على يقين أن هذا الإجراء سيعطي فرصا للشباب حاملي الشهادات، للولوج إلى عالم الشغل، خاصة في مجال الاقتصاد الرقمي والبيئة.

كخلاصة:

- يجب تعزيز دور الدولة في التقويم والتقييم والمحاسبة والضبط والرقابة.

- يجب التعرف على حقيقة أسعار المواد المدعمة، من أجل تحسيس وتوعية المستهلك من ظاهرة التبذير.

- التقليل من الواردات غير الضرورية.

- التسريع في تعميم خدمات الدفع الإلكتروني.

- التحكم أكثر في الإحصاءات والمعطيات والأرقام.

- تحويل الدعم للفئات ذات الدخل الضعيف.

وفي الأخير، ورغم الظرف الصعب الراهن، إلا أنني على يقين أنه بفضل جهد الجميع ستواجه بلادنا كل التحديات. تحيا الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار وشكرا.

(4) السيد محمد قطشة، عضو مجلس الأمة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

المرفق العام في عدة قطاعات، ما عدا القطاع المصرفي والبنكي والنقدي وقطاع حساس كقطاع الصحة. أملي أن يتم تسريع وتيرة العصرية في هذه القطاعات.

- دائما فيما يتعلق بتطوير الاقتصاد الرقمي، تشير المادة 111 إلى تمديد مدة سنة واحدة إلى غاية 31 ديسمبر 2020، المهلة الإلزامية بإلزام المتعاملين الاقتصاديين بإتاحة أدوات الدفع الإلكتروني للمستهلكين تحت طائلة دفع غرامة مالية. أتساءل كيف سيتم ذلك، نظرا للتأخر المسجل في هذا المجال؟

- ما نلاحظه الآن هو عدم وجود تلك الخدمات للدفع الإلكتروني على مستوى التجار وحتى على مستوى المؤسسات العمومية: كاتصالات الجزائر أو سونلغاز أو سيال أو موبليس أو شركات التأمين، كيف سيتم تسريع تعميم هذه الخدمات؟

معالي الوزير،

- تشير المادة 43 إلى تأسيس رسم داخلي على بعض المنتجات المستوردة، سواء كانت غذائية أو غيرها وتتراوح هذه الرسوم بين 30٪ إلى 60٪.

- لماذا لم يتم رفع الرسم على المنتجات المصنفة ضمن الكماليات غير الضرورية؟

- لماذا لم يتم رفع الرسوم على المواد أو السلع المستوردة، في حالة وجود نفس المواد أو السلع المنتجة محليا؛ وهذا من أجل ترقية وحماية المنتج المحلي وتزويد الخزينة العمومية بتلك الرسوم؟ علما أن كل الدول تطبق مبدأ إعطاء الأفضلية للمنتج الوطني، برفع الرسوم على المنتج المستورد.

- فيما يتعلق بحماية البيئة والفعالية الطاقوية، تشير المادة 70 إلى مراجعة الإخضاع لرسم الفعالية الطاقوية على الأجهزة المستوردة أو «المصنعة» محليا ذات الاستهلاك المفرط للطاقة، لماذا يتم السماح بمواصلة عملية استيراد الأجهزة الكهرومنزلية المصنفة من (د) حتى (ز) الملوثة والتي لم تخضع للقواعد الخاصة بالفعالية الطاقوية؟ أو - على الأقل - لماذا لم يتم الرفع أكثر للرسوم على تلك الأجهزة وبلادنا في حاجة إلى عقلنة استعمال الطاقة؟

- لدي ملاحظة عامة حول المصطلح المستعمل في هذا المشروع، المتعلق بما يسمى «منتج مصنع محليا». وقد ورد في هذا المشروع مصطلح «المنتجات المعدة للصناعات التركيبية» وما يسمى «المجموعات من الصنف (CKD)».

ما يتطلب من الحكومة، وبصفة استعجالية، العمل على تنويع الاقتصاد، من أجل خلق الثروة ومناصب الشغل خارج المحروقات وإجراء إصلاحات هيكلية بين القطاعات وشفافية التعاملات، من خلال التعميم التدريجي للفوترة واستعمال الدفع الإلكتروني.

كما يتطلب من الحكومة التعجيل بتنصيب نظم المعلومات الجبائية المتكاملة المتعلقة بمصادر المعلومات الأخرى، ورقمنة وعصرنة الإجراءات وتعميم التنظيم الجديد للمصالح الجبائية.

كما يتطلب من المصالح المالية ومصالح الضرائب العمل على:

- توفير تسهيلات للخاضعين للضريبة لتسويتها.
- محاربة الغش الجبائي والتهرب الضريبي؛ وذلك بتفعيل الإدارة الضريبية وعصرنتها.

فيما يخص احتياطات الصرف: تميز الاقتصاد الوطني سنتي 2018 و 2019 بتقلص احتياطات الصرف، رغم الاستقرار النسبي الملاحظ في أسعار البترول وتسجيل نمو اقتصادي خارج المحروقات، أدى ذلك إلى ارتفاع الإيرادات العامة وانخفاض النفقات العمومية ومنها تقلص، نوعاً ما، في عجز الميزانية؛ وارتفاع قيمة الصادرات، مما أثر إيجاباً على الميزان التجاري وتقلص نوعي لمستوى العجز، رغم كل هذا يبقى السؤال مطروحاً، حول أسباب التراجع الكبير لاحتياطات الصرف.

فيما يخص البرامج المقترحة لمشروع قانون المالية 2020: بعد إقدام الحكومة على رفع التجميد عن مشاريع قطاع الصحة، أثناء المصادقة على قانون المالية لسنة 2018، من قبل مجلس الوزراء وتم تبليغ الولايات المعنية بها، إلا أن ولاية الجلفة استثنيت من هذا، خاصة ما تعلق بإنجاز مركز مكافحة السرطان لولاية الجلفة، من أجل التكفل بالمصابين بهذا الداء والتخفيف من معاناتهم، خلال تنقلهم للعلاج إلى ولايات أخرى وما ينجر عنها من تكاليف باهظة. وللعلم، فإنها تسجل يومياً حالات الإصابة بهذا المرض وفي تزايد مستمر؛ وفي الوقت نفسه تسجل وفيات نتيجة لهذا الداء. وللإشارة، أنه تم الانتهاء من دراسة إنجاز هذا المركز سنة 2014، حيث تم طلب التسجيل تقدم به معالي وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات (حسب إجابته

السيد رئيس المجلس بالنيابة، المحترم، معالي الوزراء المحترمون، زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر، أسرة الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

لقد أعد مشروع قانون المالية لسنة 2020 في ظرف سياسي خاص وظرف اقتصادي يتطلب التعامل بحكمة مع الوضع الحالي، لاسيما ما تعانيه الخزينة العمومية من عجز، لاسيما سنتي 2018/2019 التي ترتبت عنها إجراءات خاصة، تتمثل في اللجوء إلى الاستدانة الداخلية عن طريق التمويل غير التقليدي الذي نتج عنه دين يقدر بـ: 7.580.3 مليار دينار، ما يمثل نسبه 37.4 ٪ من الناتج الداخلي الخام؛ ومن بين الأسباب: انخفاض أسعار البترول، ورفع التجميد عن بعض المشاريع العمومية، وتسديد ديون الشركات العمومية كشركة سونلغاز وتغطية عجز صندوق التقاعد ... إلخ.

لهذا نتساءل عن أهم الإجراءات الاحترازية التي تقدمها الحكومة لمواجهة الاستدانة المترتبة عن ذلك وطريقة التمويل المعتمدة، من أجل التحكم في التزامات الدولة والحفاظ عليها، واتباع التسيير الجيد لمواجهة التوترات الناجمة عن التقلبات، خاصة ما تعلق منها بصادرات المحروقات.

بالإضافة إلى ذلك، يجب على الحكومة، تحفيز النشاط الاقتصادي واستعادة توازنات الدولة.

تجدر الإشارة والتنبيه إلى الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة، فيما يتعلق بتحديد حجم الإنفاق العمومي لدى الوزارات، الذي ثبت عدم نجاعته وغير كاف، مما يتطلب جهداً أكبر للتحكم وترشيد النفقات العمومية.

للعلم، فإن الحفاظ على عنصر الإنفاق في مستويات مقبولة، لتخفيف الضغط عن ميزانية الدولة، من أجل ملاءمتها مع القدرات المالية للبلاد وأهم هذه الإجراءات:

- ترشيد النفقات العمومية.
- تحسين الموارد المالية.

السياسة الجبائية: لقد أثر عدم استقرار السوق الدولية للبترول عن الإيرادات الجبائية، ضف إلى ذلك التراجع المستمر لإيرادات الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
نحن اليوم بصدد مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2020، الذي يعد أهم قانون يبرر من خلاله ما تعتمزم الحكومة تحقيقه، لحفظ كرامة المواطن ومنحه عيشا كريما، وسأحاول وبصفة وجيزة التطرق لنقطتين، أعتبرهما مهمتين لضمان سلامة المواطن، وهما الصحة والبحث العلمي:

1 - مجال الصحة:

لقد كرس الدستور الجزائري في مادته 66، الحماية الصحية التي هي حق للمواطنين ولا بد ألا ننسى أن الجزائر، بعكس جارتها تونس والمملكة المغربية، تتكفل مجانا بالمرضى وبالوقاية من الأمراض الوبائية والمعدية وتسعى إلى توفير شروط العلاج للأشخاص المعوزين.
إن توزيع التخصيصات المالية في ميزانية الدولة، صنف الغلاف المالي الممنوح لقطاع الصحة في المرتبة الخامسة والمقدر بحوالي 410 مليار وهو ضئيل، إذا ما قورن بأهمية القطاع.

السيد الرئيس بالنيابة،

رغم التشجيعات المقدمة للأطباء الأخصائيين، من أجل العمل بالمناطق المحرومة والمعزولة، من خلال توفير السكن الوظيفي والرواتب، ولكن هنالك عدم التوازن بين الهياكل الاستشفائية والتكوين والعنصر البشري، حيث لم تمنح أهمية للعنصر البشري، سواء العامل في الإدارة أو الأخصائيين والطبيين وشبه الطبيين، في التكوين المتواصل، للرفع من مردوديتهم وتحسين الخدمات الممنوحة للمواطنين. وبدل المواصلة في إنجاز مؤسسات استشفائية لا تجدي أية نتيجة، كان لا بد من اللجوء إلى وضع خريطة صحية، للتمكن من الوصول أو الحصول على مؤسسات صحية ذات مردودية عالية، بكفاءات علمية رفيعة المستوى وبها إمكانيات مادية مواكبة للتطورات العالمية، فما جدوى بناء مستشفى وتوفير أجهزة ومعدات طبية متطورة بمناطق معزولة، لا يوجد بها أطباء أخصائيون ومتخصصون؟

السيد الرئيس بالنيابة،

يفترض تقديم حصيلة عن الميزانية المخصصة والغلاف المالي المرصد لبرنامج مكافحة السرطان، مع التذكير بضرورة جعل هذا البرنامج الخماسي عشريا، مع الاستمرارية في مكافحة هذا الداء والأمراض المعدية والمتنقلة والتشجيع على ذلك.

عن سؤالنا تحت رقم: 466 بتاريخ 2019/08/29 والذي أوضح فيه أنه سيتم إنجاز مصلحة جراحة الأورام (Chirurgie Oncologique)، العلاج الكيميائي (Chimiothérapie)، مصلحة الطب النووي (Médecine Nucléaire) ومصلحة التداعي بالأشعة (Radiothérapie) وهذا بعد تخصيص مبلغ 1.315.000.000 دج سنة 2019 لعملية دراسة وإنجاز المصالح الضرورية لضمان نشاطات متكاملة لمكافحة مرض السرطان على مستوى الأرضية المخصصة بالمستشفى المختلط 240 سريرا بولاية الجلفة.

فيما يخص مراجعة وضبط الإعانات والتحويلات الاجتماعية:

نثمن رفع منحة ذوي الاحتياجات الخاصة، ونطلب توسيعها لتشمل الأشخاص المعوزين، بسبب معاناتهم، جراء ظروفهم الاجتماعية المزمنة من جهة، وضعف المنحة التي يتلقونها شهريا من جهة أخرى، للتخفيف من معاناتهم اليومية وتحسين ظروفهم الاجتماعية.

والحال نفسه عن ضبط وتنظيم الإعانات والتحويلات الاجتماعية، المنصوص عليها في هذا المشروع وكيفية توصيلها إلى مستحقيها والتي كانت الحكومة قد نصبت أفواج عمل على مستوى وزارة المالية وفوج آخر على مستوى وزارة الداخلية، لتحضير ملف يحدد الأشخاص الذين يستحقون الإعانات، دون المساس بحقوق الطبقة المتوسطة من المجتمع، حيث يطرح التساؤل حول مدى تقدم أشغال أفواج العمل المخصصة لتحضير الملف؟
وفي الأخير، نثمن الإجراءات التي جاء بها مشروع قانون المالية الحالي، خاصة أنه لم يحمل أي أعباء أو ضريبة على عاتق المواطن.
أشكركم على كرم الإصغاء؛ والسلام عليكم.

(5) السيد محمد بوبكر، عضو مجلس الأمة:

بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد، أشرف المرسلين؛

السيد الرئيس بالنيابة،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

مخابر، باحثون في المجال العلمي، تخصص لهم ميزانية أو أغلفة مالية، توضع تحت تصرفهم، تساعد على التكفل بالبحوث والتجارب العلمية.

السيد الرئيس بالنيابة،
أغتنم الفرصة للتطرق إلى نقطة اعتبرها مهمة وهي المبالغ والأغلفة المرصدة للجامعات، التي تعرف صعوبات في التسيير، بسبب الميزانية الضعيفة التي تخصصها لها الدولة.

كيف يمكننا أن نطلب من الأساتذة والأخصائيين البقاء في القطب الجامعي ونحن نعلم أن منحة التقاعد محددة بنسبة 50 بالمائة؟ ولذا لا بد من التفكير وبجدية في إعادة النظر في هذه النقطة لتشجيعهم على البقاء.

السيد الرئيس بالنيابة،
السادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
هذا ما أردت التطرق إليه بعجالة وأشكركم على كرم الإصغاء.

حفظ الله بلادنا من كل سوء ومكروه وجعلها آمنة برجالها.
تحيا الجزائر، والمجد والخلود لشهداء الأبرار.

(6) السيد عبد القادر مولخلوة، عضو مجلس الأمة:

بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم،
السادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي وزملائي،
السلام عليكم.

من خلال تفحصنا لمشروع قانون المالية لسنة 2020، لاحظنا بعض النقاط اللافتة للانتباه، لا بد من الوقوف عليها:

بالنسبة إلى الإجراء أو العملية الحسابية المذكورة في المادتين 100 و101، فالمادة 101 تتضمن تسوية عملية قرض الخزينة، الممنوحة لشركة الخطوط الجوية الجزائرية، لتحمل على حساب تسبيقات دون فوائد لصالح الغير، هذا الإجراء من شأنه أن يسمح للخزينة العمومية بتصفية هذا القرض عن طريق التحويل.

السؤال يبقى مطروحا: لماذا لجأنا إلى هذا الإجراء؟

وفي السياق ذاته، لا بد من تخصيص ميزانية معتبرة للبحث في مجال الصحة والتكوين الطبي وشبه الطبي والأطباء العاملين والأخصائيين؛ وأذكر على سبيل المثال لا الحصر: مراكز مكافحة السرطان التي تم إنجازها بكل من: سطيف وسيدي بلعباس وبشار غير المستغلة، بسبب نقص الأخصائيين والمعدات الطبية والأدوية.

توجد بالجزائر مؤسسات استشفائية ومستشفيات جامعية والتي تعد مؤسسات عمومية ذات طابع تجاري وصناعي (EPIC) وهي بذلك تتمتع بالاستقلالية المالية، ما يعني تسييرها الذاتي ولكن ورغم الجهود المبذولة في هذا الصدد، بالتنسيق ما بين وزارتي الصحة والعمل والضمان الاجتماعي، من أجل إبرام اتفاقيات، إلا أن الجهود باءت بالفشل وأذكر هنا مستشفى 1 نوفمبر 1954 بوهران، الذي يعد قطبا طبيا بامتياز في مجال الجراحة والطب بصفة عامة، لم يتحصل إلا على دعم مالي واحد وميزانيته تعد أقل من ميزانية مستشفى آخر بوهران، رغم ما يقدمه من خدمات. وعليه، لا بد من منح هذا المستشفى العناية اللائقة، بالنظر إلى العدد الهائل من المواطنين الذين يقصدون هذا المستشفى بسبب الاختصاصات المتوفرة: جراحة السرطان بالمنظار، جراحة الشرايين، جراحة الأعصاب والتكفل بالمرضى المصابين بداء السكري، رغم الصعوبات ومحدودية الإمكانيات.

2 - مجال التعليم والبحث العلمي:

يقدر الغلاف المالي المرصد لهذا القطاع الحساس بحوالي 365 مليارا، رغم تكفل الدولة الجزائرية بتكوين الأطباء والأخصائيين وشبه الطبيين، إلا أنها لا تعير الاهتمام اللائق بمجال البحث العلمي.

رغم أن النهوض باقتصاد بلدنا وتطوره وازدهاره، لا ولن يكون، إلا من خلال النهوض بالبحث العلمي. ولهذا، أعتبر أنه قد حان الوقت لتشجيع الباحثين ومنحهم المكانة التي تليق بهم، مع دعمهم ماليا، من خلال تقديم منح البحوث وتوفير الإمكانيات، من أجل التشجيع على القيام بالبحوث العلمية بالجزائر، بدل القيام بها لصالح دول أجنبية، وضرورة التكفل بتنقلاتهم للمشاركة في الندوات والمحاضرات التي تساعد على تكوينهم وتحسين مردوديتهم في داخل وخارج التراب الوطني، مع ضرورة توفير هياكل لتصبح مراكز أبحاث بها مخابر يسيروها مدراء

التحرير المباركة وما وقع بعد استقلال الوطن وهذه مدة 57 سنة.

كنت ضابطا ساميا في جيش التحرير الوطني، ثم ضابطا ساميا في الجيش الوطني الشعبي وأعرف الكثير من التجاوزات المالية التي وقعت في الوطن، لكن - مع الأسف - لم يكن الردع والمحاسبة لذلك، وسارت الأمور، كما أرادته القيادات في هذه المدة الطويلة.

وعليه -وباختصار- أريد وأطلب المحاسبة أن تكون أثناء الثورة التحريرية المباركة وما وقع بعد استرجاع استقلالنا وسيادتنا مدة 57 سنة، وليس الفترة الأخيرة، أي مدة 20 سنة.

ختاما، تقبلوا فائق التقدير.

وإلى متى تبقى الخزينة العمومية تتحمل أعباء فشل تسيير هذه المؤسسات؟ ولماذا لم تعرض علينا معطيات القرض والإجراءات المتخذة في الاستيراد والمشاريع المنجزة من خلال هذا القرض؟ وما هي أسباب الاختلال؟

نفس الشيء بالنسبة إلى شركة سونلغاز واتصالات الجزائر، شركة اتصالات الجزائر تمنح (Sponsor) والخزينة العمومية تتحمل ديون قروضها.

سيدي الرئيس بالنيابة، المبدأ العام هو أن الشركة الاقتصادية تخضع إلى معيار النجاعة الاقتصادية وإلى منطق المحاسبة.

إن هذا التحويل أو الكتابة المحاسبية المنصوص عليها في المادتين 100 و101 المتضمنتين تحويل قرض من حساب إلى حساب آخر، بغرض تطهير ديون الخزينة، يعتبر مغالطة حسابية لأنه في الأخير تتحمله الخزينة العمومية.

سيدي الرئيس بالنيابة، المبدأ الدستوري أن كل المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات وفي دفع الضرائب والامتيازات، فكيف يستفيد البعض من هذه الامتيازات والبعض الآخر لا يستفيد؟

هل المواطن البسيط مستفيد من هذه الإجراءات؟ الجميع يعلم من هم المستخدمون في شركة الخطوط الجوية وطريقة التوظيف ومجانية التذاكر؛ وباقي أبناء الشعب يموتون في عرض البحار، في قوارب الموت!

(7) السيد عمار ملاح، عضو مجلس الأمة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد المحترم، وزير المالية،

بعد التحية الخالصة، الطيبة لسيادتكم؛

لقد تصفحت التقرير الخاص بمشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2020، وكل واحد منا يعرف أن الاقتصاد الوطني مبني على ما نكسبه من مال وما تحمله بنوكنا من عملة وطنية وعملة صعبة أي (دوفيز)، لكن ما يطرح الآن هي ميزانية 2020؛ وقيل كثيرا أنه سيسترجع ما يوجد في البنوك الخاصة الأجنبية من أموال، أخذت من الوطن وجعلت في بنوك أجنبية من طرف جزائريين. وهل هذا سهل للوطن لاسترجاع هذا المال؟

إننا حسب ما يجري حاليا، نحاسب ما وقع في 20 سنة، أي في حكم الرئيس بوتفليقة ولكن نسينا ما وقع أثناء ثورة

ثمن النسخة الواحدة 12 دج	الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16
-----------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم الأربعاء 28 ربيع الثاني 1441
الموافق 25 ديسمبر 2019

رقم الإيداع القانوني: 457-99 — ISSN 1112- 2587